

كلية الدراسات العليا  
برنامج الماجستير - الدراسات الدولية

المثلث الأوراسي والبرنامج النووي الإيراني

## The Eurasian Triangle and the Iranian Nuclear Program

إعداد

فاطمة إبراهيم جمعة اعطيوي

إشراف

د. رائد بدر

## المثلث الأوراسي والبرنامج النووي الإيراني

# The Eurasian Triangle and the Iranian Nuclear Program

فاطمة إبراهيم جمعة اعطيوي

لجنة الإشراف والمناقشة

د. رائد بدر (رئيساً)

د. روجر هيوك (عضواً)

د. عبد الرحمن ابراهيم (عضواً)

"قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات الدولية من  
كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت، فلسطين"

أيار - 2011

## المثلث الأوراسي والبرنامج النووي الإيراني

# The Eurasian Triangle and the Iranian Nuclear Program

فاطمة إبراهيم جمعة اعطيوي

أيار 2011

### لجنة الإشراف والمناقشة

- د. رائد بدر (رئيساً) ..... التوقيع
- د. عبد الرحمن ابراهيم (عضواً) ..... التوقيع
- د. روجر هيوك (عضواً) ..... التوقيع

## الإهداء

إلى من بلّغ الرسالة وأدى الأمانة ...  
إلى منارة العلم والإمام المصطفى ...  
إلى الأمي إلى سيد الخلق ... رسولنا الكريم سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى ينبوع العطاء الذي دائماً رواني ...  
إلى معنى الحب والحنان والتفاني ...  
إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي ...  
إلى كل من في الوجود بعد الله ورسوله ... أمي الحبيبة

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار ...  
إلى من سعى وشقى في سبيل راحتي وهنأني ...  
إلى من علمني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر وتأتي ... والدي العزيز

إلى الروح التي سكنت روحي ...  
إلى الجسد الذي شاركته فراشي ...  
إلى القلب الذي ينبض في كياني ... شريك حياتي زوجي الغالي

إلى سر السعادة في حياتي ...  
إلى من كانت جزءاً من جسدي وأمست قطعة من فؤادي...  
إلى من ضحكته تشغلني ولهوها يطربني ... ابنتي لين

إلى جسدي الثاني ...  
إلى من بوجودها أكتسب قوة ومحبة لها حد لا نهائي...  
إلى من عرفت معها معاني حياتي ... أختي الغالية

إلى سندي وقوتي وملأني بعد الله ...  
إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكرهم فؤادي ... إخوتي

إلى الأخوات اللواتي لم تلدهن أمي ...  
إلى يناييع الصدق الصافي ...  
إلى من معهن سعدت، وبرفقتهن في دروب الحياة الحلوة والحزينة سرت ... صديقاتي

إلى كل من علمني حرفاً أصبح سنا برقه يضيء الطريق أمامي .... أساتذتي الأفاضل

إلى من كانوا ملاذي وملجئي  
إلى من يجمع بين سعادتني وحزني  
إلى من لم أعرفهم ..... ولن يعرفوني  
إلى من أتمنى أن أذكرهم ..... إذا ذكروني  
إلى من أتمنى أن تبقى صورهم ..... في عيوني

إليكم جميعاً أهدي هذا البحث المتواضع راجية من المولى عز وجل أن يجد القبول والنجاح

## شكر وتقدير

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
وَقَدْ كَرَّمْتَنَا بِمَعْرِفَتِكَ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد والشكر لك يا ربي وخالقي على ما أودعته فيّ من عقل يفكر وقلب يستشعر  
ولك إلهي ومولاي حمدي وشكري كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك  
فالحمد والشكر لك أولاً وأخيراً

وقبل المضي في الحياة وطي صفحة المرحلة الراهنة

أتقدم بالشكر الجزيل والمتواصل، وبأسمى آيات الاحترام والتقدير  
إلى معلمي الفاضل الدكتور رائد بدر على ما منحني إياه من تشجيع وتحفيز لأصل لما وصلت  
إليه، مع عميق امتناني لكل جهوده التي لم يبخل بها في الإشراف على هذه الرسالة ومتابعتها.  
والشكر موصول إلى أستاذي الفاضل الدكتور عبد الرحمن إبراهيم والدكتور روجر هيوكوك على  
ملاحظتهما القيمة.

وكل الشكر لمعلمتي ومربيّتي أمي الحبيبة التي دقت لي هذه الرسالة.

مع تقديري لكل من ساعدني ودعمني لتكون هذه الرسالة عما هي عليه الآن.

## الفهرس:

- الإهداء ..... أ.....
- شكر وتقدير ..... ب.....
- الفهرس ..... ت.....
- قائمة المصطلحات التعريفية ..... ح.....
- الملخص باللغة العربية ..... ذ.....
- الملخص باللغة الإنجليزية ..... ز.....
- المقدمة ..... ش.....
- 
- 1..... الفصل الأول: البرنامج النووي الإيراني: لمحة تاريخية
- 3..... • المبحث الأول: البرنامج النووي في عهد الشاه
- 8..... • المبحث الثاني: البرنامج النووي بعد الثورة الإسلامية
- 8..... ▪ أولاً: مرحلة السبات
- 10..... ▪ ثانياً: مرحلة العودة
- 11..... ▪ ثالثاً: مرحلة الاندفاع المكثف
- 14..... ▪ رابعاً: البنية التحتية للطاقة النووية في إيران
- 16..... • المبحث الثالث: رد الفعل الدولي على البرنامج النووي الإيراني
- 17..... ▪ أولاً: تمسك إيران بالطابع السلمي لبرنامجها النووي
- 19..... ▪ ثانياً: العلاقة بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية
- 24..... ▪ ثالثاً: المفاوضات بين إيران والترويكا والطريق إلى الانفراج
- 28..... ▪ رابعاً: تأجيج الوضع في مجلس الأمن

الفصل الثاني: الموقف الصيني من الملف النووي الإيراني .....

- المبحث الأول: العلاقات الصينية - الإيرانية: من الصداقة إلى الانفكاك، ثم الانتعاش ..... 33
- المبحث الثاني: أبعاد ومجالات التعاون بين الصين وإيران ..... 38
  - أولاً: المساعدات الصينية للبرامج النووية الإيرانية ..... 39
  - ثانياً: العلاقات الصينية - الإيرانية في مجال الإمدادات النفطية ..... 42
  - ثالثاً: التعاون الصيني - الإيراني في مجالي الطاقة والاقتصاد ..... 44
  - رابعاً: الصين والتطور العسكري الإيراني ..... 47
- المبحث الثالث: التحرك الصيني تجاه القضية النووية الإيرانية، وما وراءه ..... 50
  - أولاً: الدور الصيني في مفاوضات الملف النووي الإيراني ..... 50
  - ثانياً: الصين والتصويت على العقوبات في مجلس الأمن ..... 52
  - ثالثاً: التحديات التي تعترض الدعم الصيني لإيران ..... 55
  - رابعاً: الدوافع الصينية وراء موقفها من الملف النووي الإيراني ..... 57

الفصل الثالث: الموقف الروسي من الملف النووي الإيراني .....

- المبحث الأول: العلاقات الروسية - الإيرانية: بين المد والجزر ..... 64
- المبحث الثاني: روسيا وإيران ومجالات التعاون بين البلدين ..... 69
  - أولاً: الدعم الروسي للبرنامج النووي الإيراني ..... 70
  - ثانياً: التعاون العسكري: محور العلاقات الروسية - الإيرانية ..... 73
  - ثالثاً: قطاع البتروكيماويات وأثره على العلاقات الروسية - الإيرانية ..... 77
- المبحث الثالث: التوجه الروسي حيال البرنامج النووي الإيراني، وما وراءه ..... 81
  - أولاً: روسيا والحل السلمي للملف النووي الإيراني ..... 81
  - ثانياً: روسيا وقرارات مجلس الأمن "الإيرانية" ..... 84
  - ثالثاً: العقوبات التي تعترض التعاون الروسي - الإيراني ..... 86
  - رابعاً: الدوافع الروسية وراء تحركها إزاء الملف النووي الإيراني ..... 88

## الفصل الرابع: البرنامج النووي الإيراني إلى أين في أفق "المحور الأوراسي"

- المبحث الأول: المحور الأوراسي وحقيقة علاقات أطرافه ..... 94
  - أولاً: المثلث الأوراسي: الصين وروسيا وإيران ..... 94
  - ثانياً: العلاقات الصينية - الروسية تجاه إيران: تنسيق أم تنافس ..... 96
  - ثالثاً: مستقبل العلاقات الصينية - الإيرانية فيما يخص البرنامج النووي الإيراني ..... 99
  - رابعاً: مستقبل العلاقات الروسية - الإيرانية فيما يخص البرنامج النووي الإيراني ... 102
- المبحث الثاني: السيناريوهات المحتملة للقضية الإيرانية موقف كل من الصين وروسيا تجاهها 107
  - أولاً: التمسك بالحل السلمي ..... 108
  - ثانياً: اللجوء إلى الخيار العسكري ..... 110
  - ثالثاً: السعي لتشديد العقوبات ..... 112
  - رابعاً: الانقلاب على نظام الحكم في إيران ..... 114
- المبحث الثالث: البرنامج النووي الإيراني . . . إلى أين؟ ..... 116
- الخاتمة ..... 118
- المرفقات ..... 121
- المصادر والمراجع العربية ..... 138
- المصادر والمراجع الإنجليزية ..... 141



## قائمة المصطلحات التعريفية<sup>1</sup>:

البلوتونيوم: هو عنصر معدني مشع وثقيل، يوجد في اليورانيوم الخام، عدده الذري (94)، ورمزه (Pu)، ويمكن انتاجه صناعياً من خلال معالجة اليورانيوم ( $U_{238}$ ).

تترافلوريد اليورانيوم: هو مركب صلب بلوري أخضر اللون من مركبات اليورانيوم، صيغته الكيميائية ( $UF_4$ )، وهو مركب وسيط في عملية تحويل هكسافلوريد اليورانيوم ( $UF_6$ ) إلى أكاسيد اليورانيوم ( $UO_2$  ,  $U_3O_8$ ) أو معدن اليورانيوم (U).

ثاني أكسيد اليورانيوم: هو من مركبات اليورانيوم، صيغته الكيميائية ( $UO_2$ )، ينتج من تفاعل ثالث أكسيد اليورانيوم مع الهيدروجين.

جهاز الطرد المركزي: عبارة عن غلاف أسطواني مفرغ من الهواء يدور بداخله أسطوانة بسرعة كبيرة، وهذه الأسطوانة تدور تقريباً بدون أي نوع من الاحتكاك بواسطة محرك كهربائي مثبت في أسفل الجهاز ومغناطيس قوي من الأعلى ليقوم بعملية تخصيب اليورانيوم.

حقل لتخصيب اليورانيوم: هو منشأة أو منشآت يتم بها عملية أو أكثر من عمليات تخصيب اليورانيوم.

عملية تحويل اليورانيوم: هي عملية تحويل الكعك الأصفر من الحالة الصلبة إلى حالة غازية (تترافلوريد أو هكسافلوريد اليورانيوم) وذلك بهدف التحكم بجزيئات الغاز في التلاؤم مع عمل جهاز الطرد المركزي.

<sup>1</sup> Fatima Itawi, trans. 2011. "Glossary of Uranium Mining Terms." *Uranium Miner*. (accessed April 1, 2011); Fatima Itawi, trans. 2011. *The Free Dictionary Website*. (accessed April 1, 2011).

هي عملية عزل نظائر عناصر اليورانيوم لغرض زيادة تركيز نظائر أخرى للحصول على مادة تعتبر مشبعة بالنظير المطلوب، على سبيل المثال عزل نظائر معينة من اليورانيوم الطبيعي للحصول على اليورانيوم المخصب.

عملية تخصيب اليورانيوم:

هي عملية تجهيز اليورانيوم الخام المستخرج لفصل عنصر اليورانيوم عن المواد الأخرى غير المرغوب فيها والموجودة في الخام.

عملية طحن اليورانيوم:

وهو مسحوق أصفر عبارة عن أكسيد اليورانيوم، وصيغته الكيميائية  $(U_3O_8)$ ، وينتج من طحن اليورانيوم الخام.

الكعك الأصفر:

هو ماء يحتوي على نظير ثقيل من الهيدروجين يسمى ديوتريوم رمزه الكيميائي (D) بدلاً من الهيدروجين العادي. وصيغته الكيميائية  $(D_2O)$  وتبلغ كتلة ذرة الديوتريوم حوالي ضعف كتلة ذرة الهيدروجين العادي، ويسمى الماء الثقيل أيضاً أكسيد الديوتريوم.

الماء الثقيل:

هو الماء العادي، المكون من ذرتي هيدروجين وذرة أكسجين، وصيغته الكيميائية  $(H_2O)$ .

الماء الخفيف:

هي أشكال من العنصر الكيميائي لذرتها نفس العدد الذري (عدد البروتونات)، ولكنها تختلف في الكتلة الذرية (عدد النيوترونات). ولا تختلف الخواص الكيميائية للذرة ونظيرها، أما الخواص الفيزيائية فهي تختلف لكلاهما اختلافاً كبيراً.

النظائر:

هو مركب صلب أبيض اللون يتم الحصول عليه من معالجة الكعك الأصفر، وصيغته الكيميائية  $(UF_6)$ .

هكسافلوريد اليورانيوم:

عبارة عن صخر يحتوي على معدن اليورانيوم، والذي يتم استخراج اليورانيوم الطبيعي منه.

اليورانيوم الخام:

اليورانيوم الطبيعي:

يشير إلى اليورانيوم المخصب  
حيث يحتوي على 0.7% من اليورانيوم ( $U_{235}$ )، 99.3% من  
اليورانيوم ( $U_{238}$ ).

اليورانيوم المخصب:

هو اليورانيوم الطبيعي الذي تمت به زيادة تركيز النظير ( $U_{235}$ ) إلى  
أكثر من (0.711).

اليورانيوم عالي التخصيب:

هو اليورانيوم المخصب الذي يكون به تركيز النظير المشع ( $U_{235}$ ) أكثر  
من 20%.

اليورانيوم منخفض التخصيب:

هو اليورانيوم المخصب الذي يكون به تركيز النظير المشع ( $U_{235}$ ) أقل  
من 20%.

اليورانيوم:

هو عنصر فلزي مشع، عدده الذري (92)، وله نظيرين مشعين هما  
( $U_{235}$ ) و ( $U_{238}$ ).

## الملخص باللغة العربية:

"الملتث الأوراسي والبرنامج النووي الإيراني" هو عنوان رسالة تتناول العلاقات في الملتث الأوراسي؛ الصين وروسيا وإيران، وأثرها على البرنامج النووي الإيراني، مقسمة إلى أربعة فصول.

يتناول الفصل الأول لمحة تاريخية حول البرنامج النووي الإيراني، حيث شهد تغيرات عديدة منذ نشأته في منتصف القرن الماضي وحتى اليوم. وقد عايش هذا البرنامج فترتين مختلفتين تماماً، كانت الثورة الإسلامية هي الفاصل بينهما، فكان الشاه "محمد رضا بهلوي" هو المؤسس له في العام 1953، وذلك بمساعدة ودعم أمريكيين واسع النطاق. ولكن، وعندما وصل الإمام "آية الله الخميني" للحكم، انقلب هذا الدعم إلى عدااء. وفي مرحلة بعد الثورة، شهد هذا البرنامج ثلاث مراحل، حيث كانت هناك مرحلة توقف استمرت خمس سنوات، تلتها مرحلة العودة في عهد الرئيس "علي خامنئي"، ومن ثم مرحلة الاندفاع المكثف عام 1989. وقد تباين رد الفعل الدولي على هذا البرنامج بين الفترتين، حيث تحول الدعم الذي ناله قبل الثورة إلى تشكيك ورفض بعدها، خاصة بعد إعلان المعارضة الإيرانية عن وجود مواقع نووية سرية في العام 2002. ومنذ ذلك الحين والقضية الإيرانية تتصدر أحاديث الأروقة الدولية، سواء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أو في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، على الرغم من تمسك إيران بالطابع السلمي لبرنامجها النووي.

أما الفصل الثاني فيتحدث عن الموقف الصيني من الملف النووي الإيراني، حيث يلقي الضوء على تاريخ العلاقات بين البلدين، والتي اتسمت منذ القدم بالصدقة والتعاون، واستمرت كذلك بعد الثورة الإسلامية. ومع ذلك، فقد كان انفكاك بكين الجزئي عام 1995، ولكنه لم يجمد العلاقات بين الصين وإيران تماماً، بل فتح أفقاً جديدة للتعاون بينهما. وكبديل للمساعدات التي كانت تقدمها بكين لطهران في المجال النووي، اتجه التعاون نحو مجال البتروكيماويات، ومجال الطاقة والاقتصاد، والمجال العسكري. ولم يتوقف الدعم الصيني عند هذا الحد، فقد كانت الصين من أبرز الدول الداعمة للملف النووي الإيراني، والتمسكة بطابعه السلمي، ولذلك فإنها

تعارض تشديد العقوبات ضد إيران، مع أنها صوتت لصالحها كلها

عديدة، فهناك دوافع اقتصادية، وسياسية، واستراتيجية تحرك الصين في المسار الذي تتحوه تجاه البرنامج النووي الإيراني، مع عدم إغفال التحديات التي تعترض ذلك. وبالتالي فإن الموقف الصيني إزاء الملف النووي الإيراني هو مزيج من دوافع وتحديات.

وبالنسبة إلى الفصل الثالث، فهو يتطرق إلى الموقف الروسي من الملف النووي الإيراني، فيبدأ بتحليل العلاقات بين البلدين، والتي تراوحت بين العداء والتنافس إلى التعاون بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. وقد أدى هذا التحسن في العلاقات بين موسكو وطهران إلى فتح مجالات عديدة للتعاون بينهما، وأهمها تعاونهما في المجال النووي، والمجال العسكري، وقطاع البتروكيماويات. وفيما يتعلق بالجانب الدبلوماسي، فقد كانت روسيا داعمة لإيران وملفها النووي، متمسكة بطابعه السلمي، ولكن مواقفها بدأت بالتراجع في الآونة الأخيرة. ومع ذلك، فهي ترفض اللجوء إلى الحل العسكري وسيلة لإنهاء الأزمة، وهذا يعود للمصالح الروسية في إيران، والتي تتنوع بين مصالح اقتصادية، وجيوسياسية، واستراتيجية، وهذه كلها تحدد التوجهات الروسية تجاه إيران وبرنامجها النووي، مع تأثرها بالعقوبات والتحديات التي تعترضها.

وفي النهاية، يطرح الفصل الرابع التساؤل: البرنامج النووي الإيراني إلى أين في أفق "المحور الأوراسي"؟ حيث يحاول هذا الفصل تحليل العلاقات في "المتثلث الأوراسي": الصين وروسيا وإيران، كما يحلل العلاقات الثنائية بين الصين وروسيا، والصين وإيران، وروسيا وإيران، ومستقبل كل منها. وفي ضوء ذلك، يحاول تحليل السيناريوهات المحتملة لأزمة البرنامج النووي الإيراني، ومدى احتمالية كل منها. وهذه السيناريوهات تتلخص بـ: التمسك بالحل السلمي، واللجوء إلى الخيار العسكري، والسعي لتشديد العقوبات، والانقلاب على نظام الحكم في إيران. وأخيراً، يختتم هذا الفصل، والرسالة بشكل عام، بتساؤلات حول المسار الذي سيسلكه البرنامج النووي الإيراني في ظل هذا "المحور الأوراسي".



Your complimentary  
use period has ended.  
Thank you for using  
PDF Complete.

[Click Here to upgrade to  
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

'The Eurasian Triangle and the Iranian Nuclear Program' is a title of a thesis that deals with the relations between the Eurasian Triangle; China, Russia and Iran, and their impact on the Iranian nuclear program. This thesis is divided into four chapters.

The first chapter gives background information on the Iranian nuclear program. From the date of its building in the mid of the last century up to now, this program has faced many changes. It has encountered completely two different periods, which are separated by the Islamic Revolution. Shah 'Mohammad Reza Pahlavi' is considered the founder of this program in 1953, with a wide scope of support and cooperation from the United States. However, when Imam 'Ayattollah Al-Khumani' has become in power, this support and cooperation have turned into aggression. In this period, the Iranian program went through three phases: cessation phase lasted for five years, revival phase during the presidency of "Ali Khatami", and extensive development in 1989. During these periods, the international reaction differed, since the support that the program had in the first period has changed to suspicion and refusal in the second, especially after the Iranian opposition has revealed the existence of secret nuclear institution in 2002. Since then, the Iranian issue is one of the most discussed issues in the international meetings and institutions, whether in the International Atomic Energy Agency, or in the Security Council, despite the Iranian persistence on the peaceful purposes of its nuclear program.

Chapter two discusses the Chinese position towards the Iranian nuclear issue. It covers the historical relationship between China and Iran, which is characterized by friendship and cooperation, that continued after the Islamic Revolution. However, China has partially detached from the Iranian nuclear program in 1995, but this did not freeze the relations between the two countries. New areas of cooperation have been opened as a substitute for the Chinese support to the nuclear sector in Iran. These areas include cooperation in the petrochemical sector, energy and economy sector, and military sector.

supports the Iranian nuclear program, believing in its peaceful nature. Therefore, it refuses imposing tough sanctions on Iran, although it voted in favor of all UNSC decisions. This position comes as a result of many motives – which include economical motives, political motives, and strategic motives – without ignoring the challenges that face them. Consequently, the Chinese position towards the Iranian nuclear program is a mixture of motives and challenges.

The Russian position towards the Iranian nuclear program is discussed in Chapter three, which begins by analyzing the relations between these two countries that have changed from hostility and competition into cooperation after the fall of the Soviet Union. The improvement in the relations between Russia and Iran has opened the chance for cooperation in various sectors including nuclear sector, military sector, and petrochemicals sector. Diplomatically, Russia supported the Iranian nuclear program, and believed in its peaceful nature. However, and although it refuses using power against Iran as a way to solve the issue, the Russian position started to change recently because of the its interests in Iran that include economical interests, geopolitical interests, and strategic interests, in addition to the obstacles and challenges that Russian – Iranian relations face.

At the end of this thesis, the fourth chapter puts the question: what is the future of the Iranian nuclear program in the view of the 'Eurasian Axis'? This chapter tries to analyze the relations of the 'Eurasian Triangle': China, Russia, and Iran, besides analyzing the bilateral relations between china – Russia, China – Iran, and Russia – Iran, and their future. In light of this, the final chapter tries to figure out the potential scenarios of the Iranian nuclear issue, and the probability of each of them. These scenarios are: holding to the peaceful solution, referring to the military option, trying to impose tougher sanctions, and turning over the Iranian political system. Finally, this chapter, and the thesis in general, ends with questions about the track that the Iranian nuclear program will go through in light of this 'Eurasian Axis'

## المقدمة

يتناول هذا البحث المقدم استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات الدولية من كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت العلاقات في المثلث الأوراسي الذي يكون من الصين وروسيا وإيران، وأثرها على الملف النووي الإيراني. فسيحاول البحث دراسة موقف كل من الصين وروسيا تجاه الملف النووي الإيراني، والتعمق في ماهية هذه المواقف وما وراءها من دوافع وغايات. ولأن الموضوع واسع جداً ومن الممكن أن يدخل الباحث في متاهة، فإن هذا البحث سيقنصر على دراسة كل من الموقف الصيني والموقف الروسي مع القيام بتحليلات ومقارنات للمواقف. وبالتالي فإن حدود هذا البحث ستكون العلاقات الصينية - الإيرانية فيما يتعلق بالملف النووي الإيراني، والعلاقات الروسية - الإيرانية بنفس الخصوص. وهذه الحدود ستكون الإطار العام الذي سيسير البحث تبعاً له.

وقد تم اختيار الملف النووي الإيراني ليكون موضوع البحث لأهميته وكثرة الجدل الدائر حوله، فالملف النووي الإيراني من أكثر المواضيع المطروحة حالياً سخونة على الساحة الدولية، والموقفان الصيني والروسي المؤيدان لهذا الملف يثيران العديد من التساؤلات، خاصة وأن غالبية المجتمع الدولي متخوفة من الطاقة النووية التي تسعى إيران لامتلاكها، وما يشعلها من تصريحات أحمدني نجاد المتوقعة بالمزيد.

فالموقف الصيني ثابت في تأييده لإيران، بينما بدأت مواقف روسيا بالتذبذب، وهذا ناجم عن الدوافع التي تختبئ وراء هذين الموقفين، والثمن الذي من الممكن أن تقبل به الدولتان للتخلي عن إيران. وبالتالي، فإن الهدف من البحث هو الوقوف على حقيقة الموقفين الصيني والروسي وما وراءهما من أسباب ودوافع، بحيث يقف على حقيقة العلاقات التي تربط بين كل من الصين وروسيا وإيران، ومدى عمقها وقوتها، ومن هنا تتبع أهمية البحث، حيث أنه يقارن بين مواقف دولتين مؤيدتين للملف النووي الإيراني، بينما تركز معظم الأبحاث على مقارنة المواقف المعارضة بالمؤيدة.



وسيحاول هذا البحث تعقب التدرج في المواقف تجاه البرنامج

بمساعدة ودعم أمريكيين في خمسينات القرن الماضي (وبالتحديد في العام 1953)، ما لبثت أن انقلبت بعد قيام الثورة الإسلامية بصورة تامة لتصبح الولايات المتحدة الأمريكية من أشد المعادين للبرنامج والداعين إلى إيقافه، وذلك على الرغم من تأكيد الخطاب السياسي الإيراني على الطابع السلمي للبرنامج، ولكن انعدام ثقة المجتمع الدولي بإيران ونواياها الكامنة وراء امتلاكها الطاقة النووية هي المعضلة. ومن هنا سارت معظم دول العالم في ركب الولايات المتحدة المطالب بفرض عقوبات على إيران وتشديد الحصار عليها، والدخول في دوامة من المحادثات والمفاوضات لإيجاد حل لهذا الملف. إلا أن الصين وروسيا سارتا عكس التيار المنجرف وراء الرأية الأمريكية، وأبدتا حق إيران في تخصيص اليورانيوم، ليس حياً بإيران وإنما لوجود مصالح مشتركة بين كل من الصين وروسيا مع إيران، ففي عالم يخلو من وجود أصدقاء دائمين وأعداء دائمين هناك مصالح دائمة هي التي تتحدث، مع الأخذ بعين الاعتبار ثبات الموقف الصيني واستقراره مقابل تذبذب الموقف الروسي وتباينه في أيام مدفيف عنه في أيام بوتين.

ولأن لغة المصالح هي اللغة السائدة، فإن التغير في المواقف معتمد بدرجة كبيرة عليها، فاحتمالية تغير الموقف الصيني أو الروسي أو كليهما محكوم بمصالح الدولتين، وما إذا كانت هذه المصالح بالأهمية والعمق الذي يستوجب على الصين وروسيا التمسك بإيران، وإلى أي مدى يمكن أن توافقان على تشديد العقوبات الاقتصادية عليها، أم أنهما تريان في إيران مجرد ورقة في لعبتهما السياسية على الساحة الدولية. هذا من جهة الصين وروسيا، أما من جهة إيران، فمدى حاجتها لكل من هاتين الدولتين والأمور التي تعول عليها في علاقاتها معهما كله يلعب دوره في هذا الملف، ناهيك عن أثر الموقف البرازيلي والتركي على الملف، الأمر الذي يتجلى في القرار الأخير لمجلس الأمن بحق إيران رقم 1929.

وبالتالي فإن تحليل المواقف سيتم من رؤية واقعية جديدة<sup>1</sup>، ح

الدولية، ولذلك فإنه عند الحديث عن إيران أو الصين أو روسيا فإنه يتم التعامل معها كدولة، بغض النظر عن تغير قاداتها وتوجهاتهم، فوفقاً لهذه النظرية، فإن متخذي القرار يفكرون ويتصرفون بما يتلاءم والمصلحة الوطنية لدولهم، وبالتالي فإنه وبغض النظر عن يمسك بزماد الحكم في هذه الدول وغيرها، فإن مصلحة الدولة ثابتة ويتم التصرف بموجبها. وتهدف كل دولة في المقام الأول إلى الحفاظ على وجودها، وتحقيق أمنها الوطني، والدفاع عن مصالحها القومية، فهي لن تدعم مصالح الدول الأخرى. وبسبب وجود حالة من الفوضى في النظام الدولي، حيث لا يوجد سلطة مركزية، فإنه لا يمكن لأي دولة أن تثق بنوايا الدول الأخرى، فعلى الدولة أن تحمي نفسها بنفسها، كما عليها أن تتوقع الأسوأ وتستعد له.

ولأن الدول متشابهة في احتياجاتها، ومتباينة في الامكانيات اللازمة لتحقيق هذه الاحتياجات، فإنها تسعى إلى زيادة هذه الامكانيات عن طريق تحقيق التوازن الداخلي بزيادة قوتها الاقتصادية والعسكرية، أو عن طريق التوازن الخارجي بالبحث عن حلفاء، وذلك كله بهدف التأثير على ميزان القوى، فهذا الميزان لا يكون دائماً في إطار الدول الكبرى، بل حتى الصغرى تحاول تحقيق ذلك، ولهذا فإن الدول الصغرى تتحالف مع الطرف الضعيف إذا ما امتلكت حرية الاختيار؛ لأن الطرف القوي هو الذي يهدد مصالحها.

ومن هذا المنطلق، تشكك الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول بالنوايا الإيرانية من برنامجها النووي، فالثقة معدومة بين الدول، كما أن تحالف الصين وروسيا وإيران - إن صحت تسميته "تحالف" - يأتي في سياق تحالف الدول الصغرى، أو الوسطى، ضد القوة الكبرى بهدف التأثير على ميزان القوى وتغييره لصالح هذه القوى.

<sup>1</sup> للمزيد حول النظرية الواقعية الجديدة (Neo-Realism)، انظر:

وباختصار، سيحاول هذا البحث إعطاء نظرة شاملة ومعقدة

الصيني والروسي تجاهه، وما يرافقها من مقارنات وتحليلات، على أمل أن يكون هذا البحث علمياً ذا مصداقية وأهمية يضيء الطريق أمام باحثين جدد.

وفي هذا الإطار، فإن إشكالية البحث تكمن في المقارنة بين الموقفين الصيني والروسي والوقوف على حقيقة ما وراءهما من أسباب ودوافع، ودراسة عمق العلاقات بين الصين وروسيا وإيران وأثرها على السيناريوهات المحتملة للملف النووي الإيراني. فالسؤال الرئيس الذي سيحاول البحث الإجابة عليه هو: "ما موقف الصين وروسيا من الملف النووي الإيراني؟"، أما الأسئلة الفرعية للبحث فهي كالتالي:

- ما الدور الذي تلعبه كل من الصين وروسيا في قضية الملف النووي الإيراني؟
- ما الدوافع الكامنة وراء هذه الأدوار؟
- ما انعكاسات التباين في موقف الصين وروسيا على الملف النووي الإيراني؟
- ما مدى عمق العلاقات التي تربط بين "المتلث الأوراسي": الصين وروسيا وإيران؟
- ما هو الموقف الصيني والموقف الروسي تجاه السيناريوهات المحتملة لأزمة البرنامج النووي الإيراني؟
- ما نقاط التقاطع والاختلاف في مواقف الدولتين؟

أما المنهج العلمي الذي سيسير عليه البحث فهو المنهج المركب، الذي يجمع بين المنهج التاريخي والوصفي بالإضافة إلى المقارن. فعند استعراض أهم الأحداث التي مرت بإيران وملفها النووي وتطوره سيكون المنهج التاريخي الأكثر ملائمة، أما عند التطرق إلى موقف الصين وروسيا فهنا سيكون المنهج الوصفي التحليلي، حيث سيتم وصف كل من الموقفين وتحليلهما وأسبابهما وإمكانية تغييرهما. وفي النهاية سيكون اللجوء

للمنهج المقارن من أجل عمل مقارنة بين السيناريوهات المحتملة

وموقف روسيا والوقوف على تشابههما واختلافهما، وانعكاسات ذلك كله. وبناء على ذلك سيكون البحث نوعي.

وسيتّم تقسيم الدراسة على أربعة فصول في العرض، إضافة إلى المقدمة والخاتمة. سيكون الفصل الأول مقدمة تاريخية عامة وسريعة عن إيران وملفها النووي، وكيف نشأ ورد الفعل الدولي تجاهه وسيره نحو التصعيد. أما الفصلين الثاني والثالث فسيتناولان موقف كل من الصين وروسيا من الملف النووي الإيراني. وسيتّم بحث الموقفين الصيني والروسي من ناحية دور كل منهما في المحادثات، وموقفهما من إحالة الملف الإيراني لمجلس الأمن، ومن فرض عقوبات على إيران، مع الوقوف على الأسباب التي تدفع كل دولة لتبني موقفها، مع التطرق لمدى الاستجابة للضغوط الأمريكية عليهما. وفي نهاية العرض، سيكون الفصل الرابع عبارة عن تحليل للعلاقات التي تربط بين كل من الصين وروسيا وإيران، ومدى عمق العلاقات في هذا "المتثلث الأوراسي"، وتأثيرها على السيناريوهات التي من المحتمل أن تسير فيها أزمة البرنامج النووي الإيراني.

ومن المتوقع أن يجد الباحث صعوبة في تتبع المعلومة وتحليلها، خاصة وأن الملف النووي الإيراني ما زال حديث الساعة في الأروقة الدولية، والتطورات التي تحدث عليه متواكبة ومتسارعة، فالموقف الروسي بدأ بالتغير، وتصريحات شبه يومية تصدر بهذا الخصوص، مما يشكل صعوبة على الباحث في التوصل إلى الاستنتاجات. كما أن الباحث قد يجد في العدد الهائل من المراجع والمصادر عقبة في بحثه، فهو لن يستطيع الإلمام بكل أو بمعظم ما كتب عن الموضوع، مما قد يؤدي إلى وجود وجهات نظر غائبة عن الباحث. ولكن محاولة الاطلاع على أهم المراجع وباللغتين العربية والإنجليزية قد يمكن الباحث من تجاوز هذه العقبة، بالإضافة إلى الاعتماد على المواقع الرسمية للدول التي هي بصدد البحث.

ومن الملاحظ أنه رغم وفرة الكتب والمقالات التي تناقش موضوع الملف الإيراني، فإن بعضها يمتاز بالدقة والموضوعية والشمولية، بينما بعضها الآخر لا يتعدى كونه نظرة سطحية أو شخصية للموضوع. ومن الكتب المهمة والمجتملة للموضوع دون إنقاصه حقه كتاب المؤلف رياض الراوي "البرنامج النووي الإيراني وأثره

على الشرق الأوسط"، فهو يتناول الملف النووي بتفاصيله منذ

"الصين وإيران شريكان قديمان في عالم ما بعد الإمبريالية" للمؤلف جون جارفر من الكتب المحورية في هذا البحث. وبالنسبة للدراسات السابقة حول الموقف الروسي فيمتاز كتاب "حقيقة أسلحة الدمار الشامل الإيرانية: الدور الروسي" للمؤلف جمال حسين علي بالشمولية. ومن الجدير نكره أن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية له العديد من المنشورات من الكتب التي تتناول موضوع البحث ومعظمها جيدة ومفيدة.

أما بالنسبة للمراجع باللغة الإنجليزية، ونظراً لمحدودية توفرها في المكتبات الفلسطينية، فسيكون الاعتماد الأكبر على المقالات والتحليلات التي تنشرها المواقع الرسمية للدول التي يتناولها البحث، بالإضافة إلى الاعتماد على موقع الوكالة الدولية للطاقة الذرية عند الحديث عن تقارير الوكالة وقرارات مجلس الأمن، وعلى نصوص المعاهدات والاتفاقيات عند التطرق لها، وكلّي أمل أن يكون هذا البحث إن شاء الله بمثابة إضافة جديدة ونوعية للمكتبة العربية.

## الفصل الأول: البرنامج النووي الإيراني: لمحة تاريخية

شهد البرنامج النووي الإيراني تغييرات عديدة منذ نشأته في منتصف القرن الماضي وحتى اليوم، حيث عكس تغير النظام السياسي في إيران وسياسته الداخلية والخارجية نفسه على تطور برنامجها النووي، وكذلك رد فعل المجتمع الدولي تجاهه. وبهذا عايش البرنامج النووي الإيراني طورين متباينين، حيث كان الطور الأول طور النشأة والتأسيس في عهد الشاه محمد رضا بهلوي، الذي لاقى دعماً أمريكياً وغريباً، والذي ما لبث أن انعكس كلياً في الطور الثاني بعد وصول الثورة الإسلامية إلى الحكم في إيران عام 1979، ليصل حد العداء. وعلاوة على ذلك، لم يتخذ هذا البرنامج مساراً ثابتاً في ظل الحكم الجمهوري الإسلامي، فيمكن تقسيم المراحل التي مر بها البرنامج بعد الثورة الإسلامية إلى ثلاث مراحل: مرحلة السبات والتوقف والتي امتدت منذ نجاح الثورة وحتى العام 1984، ثم مرحلة العودة في عهد الرئيس علي خامنئي، تبعثها مرحلة الاندفاع المكثف بجهود الرئيس علي أكبر هاشمي رفسنجاني. ومع مجيء الرئيس محمد خاتمي، ظهر هذا البرنامج للعلن، وبالتحديد عام 2002. ومنذ ذلك الحين والملف النووي الإيراني يشغل الأروقة في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والذي أحيل فيما بعد إلى مجلس الأمن.

وبالتالي، لم يظهر الجدل حول البرنامج النووي الإيراني منذ نشأته، بل على العكس تماماً، فقد كان التعاون بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبين إيران هو البذرة التي نشأ منها هذا البرنامج. ولكن هذه الحقيقة لا تغير من صعوبة الواقع، ولا تخرج إيران من عنق الزجاجة، فمسألة امتلاك إيران للطاقة النووية أضحت مرتبطة بسياسات القوى العظمى في المنطقة، والتي تغيرت مع تغير النظام الحاكم في إيران ومجيء الثورة الإسلامية واستلامها زمام الحكم.

ومن الجدير بالذكر أن حق إيران في امتلاك الطاقة النووية واستخدامها لأغراض سلمية هو حق مكفول لها في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية التي وقعت في طهران عام 1968، ولكن القضية تتمحور في تشكيل

المجتمع الدولي بالنوايا الإيرانية، وتخوفه من أن يكون للبرنامج النووي الإيراني أبعاد عسكرية يسعى من خلالها لامتلاك القنبلة النووية.

ولحل هذه الأزمة، يظهر على الساحة الدولية خيارين، يتمثل الأول بفرض عقوبات على طهران واللجوء إلى الخيار العسكري متى تطلب الأمر ذلك، وهذا هو الخيار الذي تطرحه الإدارة الأمريكية. أما الخيار الثاني فيتسم بالتمسك بالحل السلمي والدبلوماسي للأزمة، مؤمناً بالمفاوضات سبيلاً لحلها. ومن هذا المنطق بدأت المحادثات بين إيران ودول الترويكا الأوروبية - والتي تضم بريطانيا وفرنسا وألمانيا، ممثلة عن الاتحاد الأوروبي - بهدف إيجاد طريق للخروج من الأزمة الراهنة التي تعصف بإيران والدول المعنية على حد سواء، مع عدم منع هذا الإيمان دول الترويكا بشكل خاص والدول الأوروبية بشكل عام من تأييد قرارات مجلس الأمن الصادرة بحق إيران، والتي تفرض عليها عقوبات يتم تشديدها تدريجياً بتراكم القرارات، وذلك من باب الضغط على طهران للامتثال لقرارات مجلس الأمن ووقف كافة أنشطتها النووية، والكشف عنها، وفتحها أمام الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

## المبحث الأول: البرنامج النووي في عهد الشاه

تعود نشأة وتأسيس البرنامج النووي الإيراني إلى خمسينيات القرن الماضي، بمساعدة ودعم من الولايات المتحدة الأمريكية التي تبنت البرنامج الإيراني كجزء من برنامج "الذرة من أجل السلام" Atom for Peace (Roe 2007)، وهكذا يعود تأسيس البرنامج الإيراني إلى العام 1953 (Luce 2003) أي بعد وصول الشاه محمد رضا بهلوي إلى الحكم، والذي كان حليفاً للولايات المتحدة. وقد برز الطموح الإيراني في امتلاك القوة النووية نتيجة لتطورات اقتصادية واجتماعية طرأت في إيران (Rastbeen 2007, 124).

ففي شهر آذار/ مارس عام 1951، قام رئيس الوزراء الإيراني محمد مصدق بتأميم النفط الإيراني، في محاولة للسيطرة على موارد إيران الطبيعية، مستغلاً ضعف القوة البريطانية في الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية. وقد ألغى هذه التأميم العقود التي كانت مبرمة مع شركة النفط الأنجلو- إيرانية Anglo-Iranian Oil Company منذ العام 1933، مما أثر على الإمدادات النفطية للدول الغربية. وقد تخوفت الولايات المتحدة الأمريكية من تأثير هذا التأميم على خريطة التحالفات في المنطقة، الأمر الذي عبر عنه مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأدنى "جورج ماكغي" George McGhee في حديث له في حزيران/ يونيو 1951، حيث خشيت الولايات المتحدة من حدوث تقارب إيراني سوفياتي. ومن أجل ذلك كله، حاولت الإدارة الأمريكية سحب قدم إيران، وعرضت على الشاه امتلاك القوة النووية لتصبح إيران بذلك في صف الولايات المتحدة الأمريكية (Rastbeen 2007, 124). وفي هذا الإطار جاء برنامج "الذرة من أجل السلام" الذي سعت الولايات المتحدة الأمريكية من ورائه إلى منع الدول غير المنطوية تحت الجناح الأمريكي من امتلاك التكنولوجيا النووية. وقد استفادت طهران من فرصة وجود معرض تابع لهذا البرنامج على أراضيها في العام 1957، فأعلن الشاه محمد رضا بهلوي توقيعه اتفاقية عرضتها عليه الولايات المتحدة في المجال البحثي للاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية، وضعت موضع التنفيذ بعد عامين من توقيعها. وبالتالي بدأ بناء



أول مفاعل نووي للأبحاث في طهران في العام 1960 بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية (Kerr 2009, 3).

وقد اقتصر التعاون الأمريكي الإيراني في بدايته على المساعدة التقنية، ولكنه تطور بعد ذلك، فتم نقل مركز الأبحاث النووية التابع للحلف المركزي Central Treaty Organization من بغداد إلى طهران. كما اشترت إيران مفاعلاً نووياً بحثياً صغيراً بقدرة 5 ميغاواط من الولايات المتحدة وضع في مركز أمير أباد في طهران (الراوي 2006، 114). وامتد هذا التعاون ليصل إلى أوروبا، حيث قررت فرنسا عام 1956 تدريب علماء إيرانيين ضمن برنامج للتعاون العلمي بين البلدين؛ بغرض الحد من الاحتكار الأمريكي لتزويد إيران بالتكنولوجيا النووية (Rastbeen 2007, 126). وفي العام 1961، قام الشاه محمد رضا بهلوي بزيارة المفاعلات النووية الفرنسية في Sarclay (Rastbeen 2007, 123-124).

كانت خطة الشاه تقوم على إنشاء ثلاث وعشرين محطة للطاقة النووية بحلول العام 1994، وبكلفة تقدر بحوالي 30 مليار دولار أمريكي (Cordesman 2000, 5). ومن أجل تنفيذ ذلك، قام الشاه في العام 1968 بإنشاء مركز طهران للأبحاث النووية Tehran Nuclear Research Center، والذي كان تحت إشراف وإدارة منظمة الطاقة الذرية الإيرانية "AEOI" Atomic Energy Organization of Iran التي تم وضع الأسس القانونية لعملها في العام 1974 وفق قانون الطاقة الذرية الإيرانية (الراوي 2006، 114). وقد كان هذا المركز مزوداً بخمسة مفاعلات نووية للأبحاث، كل منها بقدرة 5 ميغاواط زودته بها الولايات المتحدة الأمريكية في العام نفسه (International Atomic Energy Agency 1967)، لتدخل طهران بذلك عهداً جديداً تعمل به على امتلاك الطاقة النووية بمساعدة ودعم أمريكي وأوروبي.

وللتأكيد على حسن نوايا برنامجها النووي، وقعت طهران معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية "NPT" Nuclear Non-Proliferation Treaty في الأول من تموز/ يوليو 1968، والتي دخلت حيز التنفيذ في 1970/3/5، بعد مصادقة المجلس (البرلمان) الإيراني عليها (Sahimi 2003, 4). وبموجب المادة

الرابعة من هذه المعاهدة فإن لإيران "حق غير قابل للتصرف في إجراء بحوث تخص الطاقة النووية، وفي إنتاج الطاقة النووية واستخدامها في أغراض سلمية دون أي تمييز، كما يحق لها الحصول على المعدات والمواد والمعلومات العلمية والتكنولوجية الخاصة بالمجال النووي" (International Atomic Energy Agency 1970, 3). كما أرسلت إيران في العام 1974 مسودة قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة تطالب بها بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط (Kerr 2009, 5).

وفي عام 1970، قررت الولايات المتحدة الأمريكية البدء بإنشاء حقول لتخصيب اليورانيوم في أوروبا. وقد استفادت إيران من هذه الخطوة، حيث ومن خلال علاقاتها الطيبة مع كل من فرنسا وأمريكا استطاعت أن تنتفع من هذا البرنامج. ففي العام 1974 دخلت إيران شريكاً في مؤسسة "European Gaseous Eurodif Diffusion Uranium Enrichment Consortium" التي ضمت كل من: فرنسا، وإسبانيا، وإيطاليا، وبلجيكا، إضافة إلى إيران، وكانت تهدف إلى بناء حقول ضخمة لتخصيب اليورانيوم في أوروبا، يعد الثالث عالمياً بعد الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي. وقد كانت إيران أكبر مساهم في هذه المؤسسة، حيث قدمت قرصاً بقيمة مليار دولار أمريكي إلى مفوضية الطاقة الذرية الفرنسية (CEA) لغرض بناء منشأة لـ "gaseous diffusion enrichment" في منطقة Tricastin في فرنسا، مقابل حصولها على 10% من إنتاج هذه المنشأة من اليورانيوم منخفض التخصيب، وهذه الكمية تمكنها من تشغيل عشرة محطات نووية (Rastbeen 2007, 127).

وفي العام نفسه، وقعت طهران عقداً مع شركة Framatome الفرنسية؛ لبناء مفاعلين نوويين في منطقة دارخورين على ضفة نهر الكارون في منطقة الأهواز بقدر 935 ميغاواط تعمل بالماء الخفيف وتستهلك يورانيوم منخفض التخصيب، إلا أن البناء في هذا المفاعل قد توقف بعد إلغاء رئيس الوزراء الإيراني "مهدي بازرگان" هذا العقد إبان الثورة الإسلامية عام 1979 (Roshandel and Lotfian, 1996, 11). وفي خطوة

متقدمة، تم تأسيس مركز أصفهان التكنولوجي النووي Nuclear Technology Center في منتصف العام 1970 بمساعدة فرنسية بهدف تدريب طاقم مؤهل لتشغيل مفاعلات بوشهر (Sahimi 2003, 5).

هذا بالنسبة للتعاون مع أوروبا. أما مع الولايات المتحدة الأمريكية، فقد تطورت العلاقة التعاونية بين طهران وواشنطن بزيارة مستشار الأمن القومي الأمريكي "هنري كيسنجر" Henry Kissinger لإيران عام 1974، أطلق خلالها برنامج تعاون بين البلدين في المجال النووي يقوم على دعم إيران لتغدو الدولة الوحيدة الإسلامية ضمن الدول النووية في العالم. وقد تضمنت هذه الاتفاقية تزويد الولايات المتحدة الأمريكية إيران بأكثر من ستة مفاعلات نووية، هذا عدا عن المفاعلات التي باعها فرنسا وألمانيا لإيران (Rastbeen 2007, 127). وقد تدريب كادر من المهندسين الإيرانيين في Massachusetts Institute of Technology في الولايات المتحدة الأمريكية بناء على عقد وقعه هذا المعهد مع منظمة الطاقة الذرية الإيرانية عام 1975 (Sahimi 2003, 5).

وهكذا، وبحلول العام 1975، كانت هناك أربع شركات تعمل في إيران لتعزيز قدرتها النووية وهي: شركة Westinghouse الفرنسية، وشركتي Siemens و Kraftwerk Union الألمانية، وشركة General Electric الأمريكية (Rastbeen 2007, 129). ومع هذه الخطوات المتسارعة، كان الشاه الإيراني محمد رضا بهلوي دائم التأكيد على الطابع السلمي لبرنامج بلاده النووي وبأن إيران لا تسعى لامتلاك القنبلة النووية (Rastbeen 2007, 128).

وقبل وصول الثورة الإسلامية إلى الحكم بأشهر قليلة، صرح ممثل وزارة الخارجية الأمريكية "سيدني سوبر" Sydney Sober في شهر تشرين الأول/أكتوبر من العام 1977 بأن حكومة الشاه تنوي شراء ثمانية مفاعلات نووية من الولايات المتحدة الأمريكية تستخدم لتوليد الطاقة الكهربائية. وفي 10/7/1978، وقبل الإطاحة بنظام الشاه محمد رضا بهلوي بسبعة أشهر فقط، تم توقيع المسودة النهائية للاتفاقية الأمريكية الإيرانية للتعاون في مجال الطاقة النووية (Sahimi 2003, 5).

وفي شباط/ فبراير من العام 1979، انتهى عهد الشاه محمد رضا بهلوي بوصول معارضيه إلى الحكم وسيطرة الثورة الإسلامية على إيران. ويعد شباط/ فبراير 1979 خطأً فاصلاً ونقطة حاسمة في تاريخ المنطقة ككل، فقد أدت أحداثه إلى قلب المعادلة في الشرق الأوسط، وغيرت السياسات والتحالفات، فها هي إيران تتحول من حليف للولايات المتحدة الأمريكية والغرب إلى عدو بارز من محور الشر. ومع الإطاحة بالحكم الإمبراطوري في إيران، انتهت مرحلة التأسيس والنشأة للبرنامج النووي الإيراني، لبدأ البرنامج مرحلة جديدة تختلف عن سابقتها بكل ما فيها.

## المبحث الثاني: البرنامج النووي بعد الثورة الإسلامية

بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران، ووصول الخميني للسلطة، حدث تغير جذري في السياسة الإيرانية، بما في ذلك سياستها النووية. فقد شهد البرنامج النووي الإيراني إبان الثورة الإسلامية ثلاث مراحل: مرحلة السبات التي امتدت خمس سنوات، ومرحلة العودة إبان الحرب العراقية الإيرانية، ومرحلة الاندفاع المكثف في التسعينيات من القرن العشرين. فقد تبدل موقف القادة الإيرانيين من رافضين للبرنامج النووي وامتلاك الطاقة النووية إلى مقبلين عليها بكل ما أوتوا من قوة، مدافعين عن حقهم في امتلاكها وتوظيفها لأغراض سلمية. ويعود هذا التحول إلى الظروف الداخلية والخارجية التي أحاطت بإيران فور الإطاحة بالحكم الإمبراطوري وقيام النظام الرئاسي، ومن ثم الحرب العراقية الإيرانية التي زرعت في الإيرانيين الحاجة لامتلاك القوة النووية. ومن الجدير بالذكر أنه وعند مجيء الثورة الإسلامية واستيلائها على الحكم في إيران في شباط/ فبراير 1979، كانت حكومة الشاه قد أكملت 90% من البناء في مفاعل بوشهر-1، و60% من معداته، كما أكملت 50% من البناء في مفاعل بوشهر-2 (Sahimi 2003, 6).

### أولاً: مرحلة السبات

بدأت مرحلة السبات فور تولي الإمام روح الله مصطفى أحمد الموسوي الخميني الحكم في إيران، وتحويله نظام الحكم من ملكي إلى جمهوري إسلامي. فقد رفضت الثورة البرنامج النووي للشاه ونظرت له بازدراء، حيث اعتبر آية الله الخميني مفاعلات بوشهر بأنها "مشروع يقف ضد الإسلام" (الراوي 2006، 118)، فأصدر الخميني قراراً بوقف العمل في المحطات كونها مشاريع غير مجدية ومضیعة للمال العام (علي 2006، 12)، فتم إلغاء العقود المبرمة مع الدول الغربية - وخاصة مع فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا- في مختلف المجالات ومنها الطاقة النووية، كما انهارت الاتفاقيات التي كان الشاه قد وقعها مع الغرب لتدريب

الكوادر النووية الإيرانية. وهكذا توقف البرنامج النووي الإيراني بتخلي أول حكومة في العهد الجمهوري برئاسة مهدي بازرگان عنه، ولكن مع عدم إغائه، حيث تؤكد الحقائق أن البرنامج لم يتم إيقافه كلياً، فاشتعال حريق داخل محطة توليد الطاقة النووية في بوشهر في 1982 يؤكد وجود أعمال داخلها، وعدم توقفها كلياً كما أعلنت الحكومة الإيرانية. وهذا يؤكد إبقاء نظام الحكم الجديد على المفاعل البحثي الصغير الذي سبق أن وضعه الشاه في مركز أميرأباد في طهران، واستمرار العمل به لأغراض البحث النووي، وذلك تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية. فضلاً عن إسناد السلطات الإيرانية مسؤولية إدارة البرنامج النووي إلى آية الله محمد حسين بهشتي عام 1981، وهو شخصية ذو منزلة رفيعة دينية ورسمية، حيث كان يشغل مناصب عديدة منها منصب سكرتير عام الحزب الجمهوري الإسلامي، ومنصب رئيس مجلس القضاء الأعلى، وكونه الناطق الرسمي لمجلس الخبراء الأول في ذلك الوقت (علي 2006، 119-120)، وهذا يدل على اهتمام النظام الجديد بالبرنامج النووي. وبالتالي يمكن القول أن الإمام آية الله الخميني لم يبلغ برنامج إيران النووي فعلاً، ولكنه علق العمل به مؤقتاً.

ومن المعروف أن الثورة الإسلامية ووصول الإمام آية الله الخميني إلى الحكم قد قلبا العلاقة التعاونية بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، وخاصة في المجال النووي، رأساً على عقب. وتعد الحرب العراقية الإيرانية دليلاً على تغير السياسة الأمريكية في المنطقة، حيث أرادت الإدارة الأمريكية من دعمها للعراق في هذه الحرب إضعاف قوة إيران النووية (Rastbeen 2007, 129)، والتي أنشأتها بنفسها قبل أقل من ثلاثين عاماً. وخلال الحرب العراقية الإيرانية، قامت القوات العراقية بقصف موقع بوشهر ست مرات (في آذار/ مارس 1984، وشباط/ فبراير 1985، وآذار/ مارس 1985، وتموز/ يوليو 1986، ومرتين في تشرين الثاني/ نوفمبر 1987)، ألحقت أضراراً جسيمة بالمفاعلين، أسفرت في النهاية عن تدمير مركزي المفاعلين بشكل كامل (Sahimi 2003, 7).

## ثانياً: مرحلة العودة

بعد أن وضعت الحرب مع العراق أوزارها، عاد التفكير الإيراني في الطاقة النووية للحياة من جديد، وذلك نتيجة لأسباب عديدة منها توظيف الطاقة النووية في توليد الطاقة الكهربائية؛ حيث كانت إيران تعاني من نقص حاد في الكهرباء تزامن مع نمو سكاني سريع، إضافة إلى الهجمات والضربات التي وجهها العراق لإيران وتركت آثارها في عقلية القادة الإيرانيين بضرورة امتلاك قوة رادعة ضد أي عدوان تتعرض له في المستقبل (Sahimi 2003, 7)، على الرغم من تأكيد القادة الإيرانيين على الطابع السلمي لبرنامج بلادهم النووي. وبالتالي وجدت إيران أنه من الهام بالنسبة لها إعادة إحياء برنامجها النووي، خاصة بعد الغارة العراقية الأولى على مفاعل بوشهر في 24 آذار/ مارس 1984 (الراوي 2006، 126). وبالفعل وفي عهد الرئيس علي خامنئي تم العمل على إعادة بعث برنامج إيران النووي من سباته، وذلك بقيادة علي أكبر هاشمي رفسنجاني الذي كان في ذلك الحين يشغل منصب رئيس المجلس (البرلمان) الإيراني (Spector 1990, 204). وفي هذا الإطار، كلف الرئيس خامنئي عام 1984 لجنة برئاسة المهندس رضا أمر الله لدراسة إحياء مشروع المفاعلات في بوشهر ودارخورين (علي 2006، 13)، كما افتتح مركز أصفهان للبحوث النووية (الراوي 2006، 123). وهكذا انطلق العمل في البرنامج النووي الإيراني من جديد في العام 1985 بمساعدة تكنولوجية واسعة من باكستان (سامور 2006، 5)، والتي وقعت إيران معها اتفاقية تعاون نووي في العام 1987 تضمنت تدريب خبراء إيرانيين مختصين في المنشآت النووية الباكستانية، ومنها مؤسسة التكنولوجيا والعلوم النووية في إسلام آباد ومؤسسة الدراسات النووية في "تاولور" (Timmerman 1996)، وهو العام نفسه الذي اكتشفت فيه طهران منجماً لليورانيوم يبلغ احتياطيه 5,000 طن في منطقة صفند بإقليم "يازد"، وبالتالي الإعلان عن خطة لإنشاء مصنع لإنتاج ومعالجة اليورانيوم الخام في هذا الموقع (علي 2006، 3). وهكذا بدأت مرحلة إنعاش البرنامج النووي الذي أنشأه الشاه، خاصة بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية. وقد دخلت الصين اللعبة في

هذه المرحلة في العام 1985 بتوقيع اتفاقية ثنائية مع إيران تضمنت تدريب خمسة عشر مهندس نووي إيراني في الصين على بناء وتشغيل المفاعلات النووية (Rastbeen 2007, 129).

وعلى عكس ما هو سائد، فقد استمر التعاون الغربي مع إيران في المجال النووي بعد الثورة، ولكن بطريقة غير مباشرة. ففي العام 1987 وقعت ألمانيا اتفاقية مع الأرجنتين تقوم على تزويد الأخيرة بإيران باليورانيوم اللازم لإنهاء العمل في محطة بوشهر. وقد فعلت الإدارة الأمريكية الشيء ذاته في عهد الرئيس ريجن، حيث زودت إيران بالدعم التكنولوجي في المجال النووي من خلال الصين، وكذلك فعلت فرنسا التي تحصنت وراء باكستان (Rastbeen 2007, 129-130).

### ثالثاً: مرحلة الاندفاع المكثف

مع مجيء الرئيس الإيراني علي أكبر هاشمي رفسنجاني، وتوليهِ الحكم في آب/ أغسطس 1989، بدأت مرحلة الاندفاع المكثف في برنامج إيران النووي، حيث عمل على المضي قدماً في هذا البرنامج الذي أعاده للحياة عندما كان رئيساً للبرلمان. وقد شهدت فترة حكم الرئيس رفسنجاني اندفاعاً مكثفاً في الجهود الإيرانية نحو برنامجها النووي، حيث خصصت إيران من ميزانيتها للعام 1992 نحو (1.1) مليار دولار لصناعة الطاقة النووية، كما خرجت نحو 160 فني إيراني من كلية الطاقة النووية في بوشهر (علي، 2006، 16). وفي 1 حزيران/ يونيو 1995 أعلنت الإذاعة الإيرانية الرسمية تدشين طهران لأكثر من ثلاث منشآت لطحن اليورانيوم، لتدخل الخدمة إلى جانب المنشآت الموجودة أصلاً في منطقة صفند. وقد أفادت تقارير في آذار/ مارس من السنة نفسها بأن إيران أصبحت قادرة على إنتاج مادة غاز هكسافلوريد اليورانيوم (الراوي 2006، 131-134).

وفي هذه المرحلة التي قرر القادة الإيرانيون فيها تكثيف جهودهم لتطوير برنامج بلادهم النووي الذي وضع الشاه ركائزه، رفض الغرب مساعدة إيران في إكمال بناء مفاعلها الأول. فما كان من إيران إلى أن لجأت إلى الدول غير الغربية، ومنها الاتحاد السوفييتي ومن بعده روسيا، والصين، والأرجنتين، والهند. ففي آذار/



مارس 1990 وقعت طهران بروتوكولها الأول مع الاتحاد السوفيتي حول مشروع بوشهر. وينص هذا البروتوكول على إتمام موسكو مشروع بوشهر، إضافة إلى بناء مفاعلين آخرين، ولكن تم تأجيل هذه الصفقة بسبب مشاكل مالية واجهت إيران منعها من تسديد التزاماتها المالية للاتحاد السوفيتي. وفي عام 1993، وقعت منظمة الطاقة الذرية الإيرانية ووزارة الطاقة الذرية الروسية اتفاقية تقوم روسيا بموجبها ببناء مفاعلين نوويين في بوشهر، ولكن لم يتم تنفيذها أيضاً بسبب مشاكل مالية واجهت إيران (Sahimi 2003, 8).

هذا وقد وقعت إيران اتفاقية مع وزارة الطاقة الذرية الروسية في كانون الثاني/يناير 1995 لإنهاء العمل في مفاعلات بوشهر، بحيث تكون قادرة على إنتاج ما يقارب من 180 كغم سنوياً من البلوتونيوم على شكل وقود مستهلك، على أن يتم ذلك ضمن اتفاقية الضمانات الموقعة مع الوكالة الدولية، بالإضافة إلى تزويد إيران بمفاعل بحثي للماء الخفيف بقدرة تتراوح بين 30 و 50 ميغاواط، و 2000 طن من اليورانيوم الطبيعي، وتدريب خمسة عشر عالم نووي إيراني سنوياً، وكل ذلك في مدة حددت بأربع سنوات. كما اتفقت الدولتان على مناقشة بناء جهاز طرد مركزي يستخدم لتخصيب اليورانيوم في إيران. إلا أنه وبعد أربعة أشهر فقط، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن قدرتها على إقناع روسيا بإلغاء اتفاقية جهاز الطرد المركزي. وقد ذهبت روسيا إلى أبعد من ذلك بإعلانها أن الاتفاقية برمتها لم تكن موجودة على الإطلاق. وفي النهاية، تم إلغاء صفقة المفاعل البحثي للماء الخفيف (Sahimi 2003, 8-9).

أما الصين، فقد زودت إيران في العام 1991 بهكسافلوريد اليورانيوم وذلك ضمن اتفاقية الضمانات. وفي الآونة الأخيرة، اعترفت إيران بأنها حصلت في نفس العام على 1000 كغم من هكسافلوريد اليورانيوم من الصين، إضافة إلى 400 كغم من تترافلوريد اليورانيوم، و 400 كغم من ثاني أكسيد اليورانيوم، وذلك كله لم تبلغ عنه إيران الوكالة الدولية للطاقة الذرية (Sahimi 2003, 8). وفي العام ذاته، ولتوطيد العلاقة بين إيران والصين، قام رئيس الوزراء الصيني "لي بينغ" Li Peng بزيارة إيران قام خلالها بجولة في عدد من المنشآت النووية في 6-7 تموز/ يوليو 1991 (Timmerman 1996). ناهيك عن توقيع إيران اتفاقية مع الصين

لبناء مفاعلات في موقع (دارخورين)، إلا أنه لم يتم تنفيذ المشروع بسبب قرب الموقع من الحدود الإيرانية مع العراق، الأمر الذي يشكل خطراً على المفاعل إذا ما تم بناؤه (6, 2003, Sahimi). وبالتالي، يمكن القول أن الرئيس علي أكبر هاشمي رفسنجاني قد أحدث تطوراً ملحوظاً وسريعاً على برنامج إيران النووي، ومن أهم إنجازات رفسنجاني توقيع اتفاقية مع روسيا في 8 كانون الثاني/يناير 1995 حول تزويد إيران بمفاعلين نوويين بقدرة 1000 ميغاواط تعمل بالماء الخفيف في موقع بوشهر بقيمة مليار دولار (*New Perspectives Quarterly* 1999, 17).

ومع كل تلك التطورات التي طرأت على البرنامج النووي الإيراني، فقد بقي سراً حتى العام 2002. إلا أن عهد الرئيس محمد خاتمي قد شهد انقلاباً على المستوى الدولي بهذا الخصوص، وفتح صفحة جديدة لمسار هذا البرنامج. فقد فجر علي رضا جعفر زاده - العضو في منظمة مجاهدي خلق الإيرانية المعارضة وعضو المجلس القومي للمقاومة في إيران في المنفى - قنبلة في آب/أغسطس 2002 عندما كشف للوكالة الدولية للطاقة الذرية معلومات مفصلة عن وجود منشأتين نوويتين غير معلنتين أحدهما في نتانز لتخصيب اليورانيوم، وأخرى في آراك للماء الثقيل (تسويين 2007، 6). وهكذا ظهر للعلن ولأول مرة البرنامج النووي الإيراني بعد قيام الثورة الإسلامية. ويقول بعض المراقبين إن المعلومات التي كشفتها منظمة مجاهدي خلق كان لها دور كبير في بدء حملات التفتيش على المنشآت النووية في إيران التي قامت بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، حيث ونتيجة لهذه التصريحات، قام المدير العام للوكالة الدولية محمد البرادعي بتفقد مواقع نتانز وآراك في 25 شباط/فبراير 2003، حيث اكتشف فريق المفتشين خرقاً لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية التي وقعت عليها طهران. وقد أعرب البرادعي عن "تفاجئه" من الحالة المتقدمة للبرنامج الإيراني، وبالتالي جاء تقرير الوكالة الأول بتقصير إيران في الإيفاء بالتزاماتها (تسويين 2007، 14-15).

ومنذ انفجار القنبلة التي ألقاها علي رضا جعفر زاده والوضع الإيراني ملتهب على الساحة الدولية، وقد حاول الرئيس محمد خاتمي التعامل معها بدبلوماسية وحذر، تمايزت عن سياسة خلفه الرئيس محمود أحمدي

نجد المتسمة بالتحدي ومجابهة الدول المعارضة لامتلاك إيران الطاقة النووية. وقد تتوجت هذه السياسة التي ينتهجها الرئيس نجاد بإعلانه في 9 نيسان/ أبريل 2007 ومن موقع منشأة نناز لتخصيب اليورانيوم بأن إيران أصبحت قادرة على إنتاج اليورانيوم المخصب على نطاق صناعي (جريدة القدس 2007) ، وبهذا فُتحت النار على مصراعيها تجاه إيران وبرنامجها النووي.

#### رابعاً: البنية التحتية للطاقة النووية في إيران

وفقاً لتقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإن إيران تمتلك عدداً من المواقع النووية المعطن عنها والخاضعة لرقابة الوكالة (مرفق رقم 1: خارطة بالمنشآت النووية الإيرانية). ويعد مركز أصفهان التكنولوجي النووي العمود الفقري لبرنامج إيران النووي كما يرى العديد من المحللين، رغم التأكيدات الإيرانية على أن هذا المركز هو مجرد مركز صغير للبحوث النووية (Timmerman 1996). وقد تم افتتاح هذا المركز عام 1984 بمساعدة صينية، وتتبع إدارته لجامعة أصفهان، ويعمل به حوالي 300 عالم (Hassan 2007, 1). أما مركز طهران للبحوث النووية فقد تأسس عام 1968 في أميرأباد، ويحتوي على مفاعل بحثي بقدرة 5 ميغواط زودته به الولايات المتحدة الأمريكية وفق اتفاقية الضمانات الموقعة بين إيران والوكالة الدولية (Spector 1990, 218). ويتبع المركز لمنظمة الطاقة الذرية الإيرانية، ويخضع لإشراف الوكالة الدولية. وهذا المركز لم يعد مستمراً بالعمل في أغلب الاحتمالات لمشاكل تقنية اعترضته (الراوي 2006، 138). وبالنسبة لمركز كرج للبحوث الطبية والزراعية فقد افتتح في أيار/ مايو 1995، وتديره منظمة الطاقة الذرية الإيرانية (Sahimi 2003, 10)، ويبعد حوالي 100 ميل إلى الشمالي الشرقي من طهران، وهو مخصص للأغراض الطبية والزراعية ويخضع لإشراف الوكالة الدولية (Hassan 2007, 3).

هذا وقد أنشئ مجمع بوشهر النووي وفق اتفاقية وقعت بين الحكومتين الروسية والإيرانية بقيمة 800 مليون دولار (3, Hassan 2007)، ويتضمن مفاعلين نوويين بقدرة 1000 و 1300 ميغاواط على التوالي، ويطلق عليهما مفاعل بوشهر-1، ومفاعل بوشهر-2، ويخضع كذلك لرقابة وإشراف الوكالة الدولية (الراوي 2006، 145).

ويعد موقعا نتانز وآراك أصل الجدول القائم في الأروقة الدولية، حيث كانا من المواقع السرية التي لم تعلن عنها إيران للوكالة الدولية للطاقة الذرية. إلا أن الحكومة الإيرانية أعلنت في النهاية عن وجود موقع آراك في 14 آب/ أغسطس 2002، وعن وجود موقع نتانز في 9 شباط/ فبراير 2003، ومنذ ذلك الوقت وهما يخضعان لإشراف ورقابة الوكالة الدولية (4, Hassan 2007). ومن الجدير ذكره أن المنشأة النووية في نتانز قد تعرضت لفيروس أطلق عليه "Stuxnet" عطل حوالي خمس أجهزة الطرد المركزي في هذا المفاعل. وقد كشفت التقارير بأن هذا الفيروس هو نتاج مشروع إسرائيلي أمريكي مشترك جاء لتعطيل و"تخريب برنامج إيران النووي" قدر الإمكان، "بهدف تأخير القدرة الإيرانية على تصنيع الأسلحة النووية" (Broad, Markoff and Sanger 2011, A1)، وقد أقر الرئيس الإيراني أحمد نجاد في تشرين الثاني/ نوفمبر 2010 بأن هذا الفيروس قد تسبب في "مشكلات" لبعض أجهزة الطرد المركزي الإيرانية لتخصيب اليورانيوم، على الرغم من قوله إن هذه المشكلات قد حلت (Broad 2010, A10).

ويتضح مما سبق أن كل المنشآت النووية الإيرانية المعلن عنها تخضع لرقابة وإشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وذلك للتأكد من أنشطتها وبأنها ذات طابع سلمي، ولا تستخدم لأغراض عسكرية.

### المبحث الثالث: رد الفعل الدولي على البرنامج النووي الإيراني

تمايز رد الفعل العالمي تجاه الملف النووي الإيراني في عهد الشاه محمد رضا بهلوي عنه بعد الثورة الإسلامية بشكل واضح. فقد لاقى برنامج الشاه دعم وتشجيع الولايات المتحدة والحكومات الأوروبية (Roe 2007)، حيث وفي خمسينيات القرن الماضي، كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعتقد أنها تمتلك السيطرة على القوة النووية في العالم، وسعت في اختيار حلفائها وتمكينهم من هذه القوة، وهذا ما عبر عنه الرئيس الأمريكي أيزنهاور عام 1959 عندما قال: "متى قرر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بأن المصلحة الأمنية لأمريكا تقتضي تعزيز القدرة النووية لحلفائها المختارين، فإن أمريكا ستفعل ذلك" (Rastbeen 2007, 125). كما تلقت إيران في تلك الحقبة تعاوناً نووياً من العديد من الشركات الأجنبية الألمانية والفرنسية والهندية والأمريكية تضمنت معاهدات لبناء مفاعلات (الراوي 2006، 116)، الأمر الذي أشار له ممثل وزارة الخارجية الأمريكية "سيدني سوبر" Sydney Sober عام 1977 بأن هناك "شراكة متزايدة" بين الولايات المتحدة وإيران (Etemad and Meshkati 2003). وهكذا تمتع برنامج الشاه النووي بتأييد دولي، ولم يواجه صعوبات.

أما البرنامج النووي بعد الثورة فقد عانى من عدم قبول المجتمع الدولي له، وتخوفه منه، خاصة بعد كشف المعارضة الإيرانية عن البرنامج السري الذي تملكه إيران عام 2002. وهنا حدث التباين في المواقف تجاه امتلاك إيران للطاقة النووية. فمن جهتها، تؤكد إيران الطابع السلمي لبرنامجها النووي، وبالتالي كانت علاقتها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لإثبات حسن نواياها، إلا أن رفع القضية إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قد صعد الموقف، الذي حاولت الدول الأوروبية تهدئته بتأكيداتها على أن الحل الدبلوماسي للأزمة عن طريق التفاوض هو السبيل الأمثل للتوصل إلى اتفاق.

## أولاً: تمسك إيران بالطابع السلمي لبرنامجها النووي

لم تمل إيران يوماً من الإعلان عن أن برنامجها النووي معد لأغراض سلمية، مبررة وبشكل دائم حاجتها للطاقة النووية من أجل توليد الطاقة الكهربائية، والرغبة في الإبقاء على النفط والغاز كمصدرين رئيسيين للحصول على العملات الصعبة (2, Squassoni 2006). إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية تقود جبهة مناهضة لبرنامج إيران النووي، فالشك يراودها حيال النوايا الإيرانية الكامنة وراء برنامجها النووي، وتتخوف من وجود طابع عسكري يتخفى وراء برنامج إيران السلمي.

ويظهر هذا الموقف الأمريكي على لسان وزيرة الخارجية الأمريكية "كونداليزا رايس" Condaliza Rise عندما صرحت في مؤتمر صحفي مشترك جمعها ووزير الخارجية الفرنسي "فيليب دوست بلازي" Philippe Douste-Blazy في 5 تموز/ يوليو 2005 بأن "الولايات المتحدة الأمريكية لا ترى ضرورة لبرنامج نووي سلمي في إيران الغنية بالاحتياطيات النفطية" (مرفق رقم 3: الدول التي تمتلك أكبر احتياطيات نفطية في العالم)، وذلك على الرغم من حديثها في المؤتمر نفسه بأن الولايات المتحدة الأمريكية تدعم المفاوضات القائمة بين إيران والاتحاد الأوروبي الذي يعترف بحق إيران في امتلاك برنامج نووي سلمي (State Department's Bureau of International Information Programs 2005).

وبالتالي فإن الحجة الرئيسية للولايات المتحدة الأمريكية ضد امتلاك إيران الطاقة النووية هي أن إيران لديها احتياطي كبير من النفط والغاز الطبيعي (مرفق رقم 4: الدول التي تمتلك أكبر احتياطيات من الغاز الطبيعي في العالم)، اللذين يمكن الاعتماد عليهما في الحصول على الطاقة الكهربائية، إن كانت فعلاً هي الهدف الرئيس لبرنامجها النووي. بيد أن إيران ترى هذه الحجة غير واقعية، معللة تصورها هذا على أساس أن هناك العديد من الدول الغنية بالنفط والغاز، ومنها بريطانيا وروسيا (وكلتاها مصدرتان للنفط) تعتمدان على الطاقة النووية لتلبية جزء هام من حاجتهما في مجال الطاقة الكهربائية (8, Sahimi 2003). ناهيك عن أن إيران تمتلك احتياطي كبير من معدن اليورانيوم الطبيعي الخام، حيث وجدت منظمة الطاقة الذرية الإيرانية ما

يقارب 5,000 طن مكعب من اليورانيوم الخام في منجم صفند في صحراء تقع شرق إقليم "يازد"، وهذه الكمية من احتياطي اليورانيوم تعد الأكبر في منطقة الشرق الأوسط (Sahimi 2003b, 1) ، مما يحفز إيران على استغلال هذا الاحتياطي لما فيه مصلحتها.

ومن المعروف أن أغلب الخطوات العلمية والعملية التي ينتحم إجراؤها في الأبحاث والتطبيقات والصناعات النووية اللازمة للاستخدامات السلمية هي الخطوات ذاتها التي يتم إجراؤها في إنتاج الأسلحة النووية (الراوي 2006، 176). وبالتالي متى نجحت إيران في اختباراتهما، واستطاعت استغلال الطاقة النووية لأغراض سلمية، فإنه سيكون بمقدورها كذلك استغلال هذه الطاقة لأغراض عسكرية، وهذه حقيقة لا مفر منها. ومن أجل ذلك تحاول الإدارة الأمريكية إقناع العالم بأن إيران تسعى من وراء برنامجها النووي إلى تطوير أسلحة نووية (Sahimi 2005, 1) ، حيث أن استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية هو حق مكفول لها. ومن هنا يأتي سعي الأمريكيين وبشتى الطرق إلى منع مفاعل بوشهر من العمل، مع العلم أن هذا المفاعل لا يصلح تحت أي ظرف من الظروف لصنع قنبلة نووية (Stauffer 2003, 28)، إلا أنه قد يكون طرف الخيط الذي يمكن إيران مستقبلاً من السيطرة على الطاقة النووية المزودة التوظيف. ولذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية تريد قطع الطريق على إيران من بدايته، وإقفال الباب أمامها كلياً، فلا تبقى هناك شكوك واحتمالات.

ومن الواضح أن طهران هي الأخرى لا تثق بالإدارة الأمريكية والغرب، وكانت تخشى من بداية نهوضها ببرنامجها النووي من ردة فعل معادية لهذا البرنامج، كما هو حاصل اليوم، ولذلك أخذت احتياطاتها، ووضعت في حسابها احتمال تعرض منشآتها النووية لضربة عسكرية، مما حدا بها إلى توزيع بناها التحتية النووية جغرافياً بحيث تكون متباعدة ومتناثرة في أنحاء مختلفة فيها، وذلك حتى يصعب تدميرها مرة واحدة كما حصل في العراق الذي كان قد جمع منشآته ونشاطاته النووية في موقع التويته، مما سهل على إسرائيل القضاء عليها بضربة جوية واحدة وحاسمة عام 1981. ولذلك شيدت إيران مفاعلاً للمياه الثقيلة في آراك، ومفاعلين في بوشهر، ومركزاً لتخصيب اليورانيوم في نتانز، ومفاعل أبحاث ومحطات لمعالجة اليورانيوم في أصفهان،

ومناجم لليورانيوم في صفند، ومفاعلات للأبحاث في طهران (ريسيل 2008، 5-6)، وهذا يجعل من احتمال تعرضها لضربة عسكرية مباغتة أمراً صعب التحقيق.

ومن هنا يمكن تلخيص مسألة برنامج إيران النووي بأنها أزمة ثقة بين إيران من جهة، والولايات المتحدة الأمريكية والغرب من جهة أخرى. فالولايات المتحدة الأمريكية ومن ورائها الغرب يتخوفون من امتلاك إيران للطاقة النووية، ويشككون في نوايا طهران وبأنها تسعى لتطوير أسلحة نووية، وكذلك فإن إيران لا تثق بالولايات المتحدة الأمريكية أو بالغرب ولا تأمن جانبهم. إذاً فالأزمة برمتها هي أزمة ثقة.

### ثانياً: العلاقة بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية

تأسست الوكالة الدولية للطاقة الذرية عام 1957، وقد حددت مهامها الرئيسية بالعمل على تسهيل استخدام الطاقة النووية لأهداف سلمية، وتوظيف طاقم من الخبراء والمفتشين الدوليين للتأكد من أن المنشآت والمواد النووية توظف لأغراض سلمية ولا يتم استغلالها لأغراض عسكرية (International Atomic Energy Agency 1989). وقد انضمت إيران إلى الوكالة الدولية في 2 شباط/ فبراير 1970، ووقعت اتفاقية الضمانات مع الوكالة في 15 أيار/ مايو 1974 (INFCIRC/214 1974). ولكن العلاقة بين إيران والوكالة الدولية قد توترت بعد إعلان المجلس القومي للمقاومة في إيران المعارض في آب/ أغسطس 2002 امتلاك إيران برنامجاً نووياً سرياً، فما كان من الرئيس محمد خاتمي إلا أن أعلن في 9 شباط/ فبراير 2003 وعبر التلفاز الإيراني امتلاك إيران مفاعل نتانز وغيرها من المفاعلات، ودعا الوكالة الدولية للطاقة الذرية لزيارتها. ولم يكن إعلان الرئيس خاتمي مفاجئاً للوكالة، حيث وقبله بسنوات نشرت العديد من التقارير حول سعي إيران لامتلاك القوة النووية وتعاونها مع وزارة الطاقة الذرية الروسية لتحقيق ذلك (Sahimi 2003, 20).



وفي نهاية شهر شباط/ فبراير 2003، قام رئيس الوكالة الدولية آنذاك محمد البرادعي بزيارة إيران ومنتشاتها النووية على رأس فريق من المفتشين الدوليين. وقد تلا هذه الزيارة زيارات عديدة. وتم الحديث عن أن ما وجدته الوكالة من تقدم وصلت له إيران في مجال الطاقة النووية قد "أذهل الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، وروسيا، واليابان" (Sahimi 2003, 1). وعلى هذا الأساس صدر أول تقرير للوكالة الدولية للطاقة الذرية حول البرنامج النووي الإيراني في شهر حزيران/ يونيو من العام نفسه تضمن بأنه "فشلت إيران في الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاق الضمانات الخاص بها فيما يتعلق بالإبلاغ عن المواد النووية، ومعالجة تلك المواد واستعمالها في وقت لاحق، والإعلان عن المرافق التي تم فيها تخزين المواد ومعالجتها" (GOV/2003/32 2003, 8). وتبع هذا التقرير تقرير آخر في 26 آب/ أغسطس.

وقد تطورت الأحداث بصورة متسارعة، ففي 12 أيلول/ سبتمبر 2003 صدر أول قرار للوكالة الدولية للطاقة الذرية حول الملف الإيراني، أعطى بموجبه مجلس المحافظين المكون من خمسة وثلاثين عضواً إيران إنذاراً نهائياً أقصاه نهاية تشرين الأول/ أكتوبر 2003 لتكشف عن كل نشاطاتها النووية وتثبت أن برنامجها النووي مخصص لأغراض سلمية فقط (GOV/2003/69 2003, 4). وقد جاء رد طهران على ذلك خليطاً، فمن جهة أعلنت سخطها وبأن هذا الإنذار النهائي "غير عادل" و"سابق لأوانه"، ومن جهة أخرى أعلنت استمرار تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتجدر الإشارة إلى أن تحديد الإنذار النهائي قد تم دون تصويت، وهذا مخالف لقانون الوكالة. ومع ذلك، عززت إيران تعاونها مع الوكالة الدولية، بل وأخضعت مواقع نووية إيرانية غير مشمولة في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية للتفتيش مثل شركة قالاوي الكهربائية Kaalaa-ye Electric Company في طهران (Sahimi 2003, 23-24).

وللتخفيف من حدة الشكوك، قامت إيران في 18 كانون الأول/ ديسمبر 2003 بالتوقيع على البروتوكول الإضافي لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية الذي يسمح للوكالة بإجراء عمليات تفتيش للمواقع النووية الإيرانية كافة بصورة مفاجئة (INFCIRC/540 1997).

وبالرغم من هذه الخطوة، جاء تقرير الوكالة الرابع في 24 شباط/ فبراير 2004 مشيراً إلى استمرار تقصير إيران في تبيد دواعي قلق الوكالة بالنسبة لبرنامجها النووي (2004/1/GOV). وكرد فعل على هذا التقرير، منعت إيران دخول المفتشين الدوليين إلى مواقعها، مما دفع بالوكالة إلى إصدار قرارها الخامس بالإجماع المطالب إيران بوقف كافة أنشطتها المتعلقة بتخصيب اليورانيوم، وذلك في 18 أيلول/ سبتمبر 2004 (2, 2004/71/GOV). وبالتالي اتجه الملف النووي الإيراني نحو التصعيد.

ومن جانبها، رفضت إيران وقف نشاطاتها، وأعلن الرئيس محمود أحمدني نجاد في آب/ أغسطس 2005 وفور وصوله إلى الحكم استئناف عمليات تحويل اليورانيوم في أصفهان (5, 2009/ Kerr)، فجاء قرار الوكالة في 24 أيلول/ سبتمبر 2005 بتحذير إيران من إحالة ملفها إلى مجلس الأمن ما لم تلتزم بقرارات الوكالة (2005/70/GOV). وبسبب الرفض الإيراني لهذا القرار، تبنى مجلس محافظي الوكالة قراراً في 4 شباط/ فبراير 2006 بإحالة الملف النووي الإيراني لمجلس الأمن (2006/13/GOV)، لتعلن طهران من جانبها توقفها عن تطبيق البروتوكول الإضافي (تسويين 2007، 21).

وحتى 1 كانون الثاني/ يناير 2011، أصدرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية واحداً وثلاثين تقريراً حول الملف الإيراني، كان آخرها في 23 تشرين الثاني/ نوفمبر 2010 تضمن بأن "إيران لم تقدم التعاون اللازم لتمكين الوكالة من التأكد من أن جميع المواد النووية في إيران تتدرج في نطاق الأنشطة السلمية"، كما أنها "لم تعلق أنشطتها المرتبطة بتخصيب اليورانيوم، وواصلت تشغيل محطة تخصيب الوقود والمحطة التجريبية للتخصيب في نئانز"، وقد طالبت الوكالة إيران بأن "تتعاون (معها) بشأن إيضاح القضايا العالقة التي تثير أوجه قلق حول احتمال وجود أبعاد عسكرية لبرنامجها النووي، بما يشمل إتاحة معاينة كل ما تطلبه الوكالة من مواقع ومعدات وأشخاص ووثائق" (2010/57/GOV). وكرد على هذا التقرير، أرسلت إيران رسالة في 3 كانون الأول/ ديسمبر 2010، ترفض بموجبها اتهام الوكالة لها بأنها "لم توفر التعاون الضروري"، وترى هذا الاتهام بأنه "غير صحيح ومضلل"، وبأن طلب الوكالة بمعاينة كل ما تطلبه "ليس مبرراً وليس له أساس

قانوني؛ لأن هذه المرافق لا تخضع لاتفاق الضمانات، وحتى أنها تقع خارج إطار البروتوكول الإضافي" (INFCIRC/810 2010).

ومن الجدير ذكره أنه ووفقاً لاتفاقية الضمانات التي وقعتها إيران مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإنه لا يتوجب على إيران الإعلان عن شروعها ببناء منشأة نτανز، وإنما عليها الإعلان عن وجودها قبل 180 يوم فقط من إدخال أي مواد نووية لها (INFCIRC/214 1974). ومن هنا فإن تشييد إيران لمفاعل نتانز وعدم الإعلان عن ذلك لا يعد عملاً مخالفاً للقانون الدولي، ولا يعد انتهاكاً لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية التي وقعت عليها طهران في تموز/ يوليو 1968. وعلاوة على ذلك، فإن معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية تعطي إيران الحق في تطوير واستخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية، وتسمح لها بإنشاء مفاعلات نووية، من بينها واحد لتخصيب اليورانيوم بشرط أن يكون ذا أهداف وأغراض سلمية، وأن تضمن إيران ذلك للوكالة الدولية (INFCIRC/140 1970). وقد أعلنت إيران للوكالة الدولية بأنها قد بدأت بعض أنشطة تخصيب اليورانيوم في مفاعل نتانز مستخدمة جهاز طرد مركزي واحد، مع العلم أن منشأة نتانز خاضعة لرقابة الوكالة الدولية (4, 2003, Sahimi)، وبالتالي فإن أنشطة إيران النووية في هذا المفاعل لا تمثل انتهاكاً لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، على الرغم من كون توقيت الإعلان غير مناسب.

وعلاوة على ما سبق، فقد طلبت الوكالة الدولية من إيران تزويدها بكافة تفاصيل العمل في شركة قالاي الكهربائية، وقد استجابت إيران لذلك وزودت الوكالة ببعض التفاصيل، وسمحت لمفتشي الوكالة بزيارتها، على الرغم من أن التفتيش لا يشمل هذه الشركة وفق معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية (24, 2003, Sahimi) (25).

وبالنسبة للقضايا التي تواجه بها طهران مشكلة مع الوكالة الدولية، فتشمل الجدل القائم حول المصدر غير المعروف لعينات من اليورانيوم عالي التخصيب وجدتها الوكالة في مفاعل نتانز وشركة قالاي، إضافة إلى عدم وجود تفسير إيراني عن مصير كل مركبات اليورانيوم غير المعلن عنها، والتي حصلت عليها من

الصين عام 1991، حيث أعلنت إيران أنه تم استخدام بعض هذه المركبات لإنتاج مركبات أخرى، كما تم استخدام بعضها الآخر في تطبيقات طبية (Sahimi 2003, 24-25).

ومع ذلك، فإن أياً من هذه العضلات لا يعد عصياً على المعالجة إذا تم النظر إليها من ناحية علمية وتكنولوجية. ولكن المشكلة الرئيسة في النزاع بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإيران تكمن في كونها سياسية (Sahimi 2003, 25)، خاصة وأن الوكالة الدولية قد أعلنت في وقت لاحق أن اختبارات تؤكد أقوال إيران بأن جسيمات اليورانيوم عالي التخصيب التي وجدت في منشآت إيران النووية قد أتت من آلات ومعدات استوردتها إيران من باكستان، ولم يكن هذا نتيجة عمليات تخصيب تمت في إيران (Sahimi 2003b, 3)، وبأنه ورغم عمليات التفتيش التي قامت بها الوكالة الدولية، والمتواصلة منذ العام 2003، لم تجد الوكالة أي دليل على أي طابع عسكري للبرنامج النووي الإيراني، فقد أقرت الوكالة في تقريرها الصادرين في 15 أيلول/سبتمبر 2008 و19 تشرين الثاني/نوفمبر 2008، بأنها "لا تملك أية معلومات حول قيام إيران فعلياً بتصميم أو تصنيع مكونات مصنوعة من مواد نووية لاستخدامها في سلاح نووي" (GOV/2008/33 2008, 6; GOV/2008/57 2008,4).

ومما سبق، يمكن القول أن الخلاف بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية هو سياسي محض تحركه أطراف معارضة لامتلاك إيران الطاقة النووية، والتي تخشى من وجود "إيران نووية" في المنطقة. فالولايات المتحدة الأمريكية تريد قطع دابر البرنامج النووي الإيراني من جذوره، فلا يكون هناك مجال للشك حول طبيعة هذا البرنامج. ومما يتضح من تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأنها منحازة وبشكل غير عادل للطرف الأمريكي، فهي تدعي وفي كل تقاريرها بأن إيران لم تبد التعاون المطلوب، مع أنها تتحدث عن قيامها بعمليات تفتيش واختبار عينات وما إلى ذلك. إذاً، كان وجود القضية النووية الإيرانية في الوكالة الدولية للطاقة الذرية بمثابة ممر لتصل من خلالها إلى مجلس الأمن، ولكن بطريقة سلسلة وتدرجية لا تثير المجتمع الدولي.

### ثالثاً: المفاوضات بين إيران و"الترويك" والطريق إلى الانفراج

منذ أن صرح علي رضا جعفر زاده بأن لدى إيران برنامجاً نووياً، والمجتمع الدولي منقسم حيال هذا البرنامج في اتجاهين: اتجاه تنتزعه الولايات المتحدة الأمريكية يدعو إلى فرض عقوبات على إيران، أو بالأحرى تشديد العقوبات، والتهديد باللجوء إلى الحل العسكري لإنهاء القضية، واتجاه آخر يتمسك بالحل السلمي والدبلوماسي للخروج من الأزمة، وفي هذا السرب جاءت المفاوضات بين دول الترويك الأوروبية - والتي تضم كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا - مع إيران. ويعد أول إنجاز لهذه المفاوضات توقيع الأطراف "اتفاقية طهران" في 21 تشرين الأول/أكتوبر 2003. وبموجب هذه الاتفاقية فإنه: "تكرر السلطات الإيرانية تأكيدها على أنه لا وجود للأسلحة النووية في العقيدة الأمنية الدفاعية الإيرانية، وبأن برنامجها ونشاطاتها النووية تقتصر على الطابع السلمي، كما أنها تؤكد التزام إيران بمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وتعلم وزراء الترويك بأنها قررت التعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والعمل بمنتهى الشفافية على تحديد وحل كافة المتطلبات والقضايا التي تسعى الوكالة لتوضيح لها، وتصويب أي قصور محتمل في علاقة إيران مع الوكالة. كما أنها قررت توقيع البروتوكول الإضافي والشروع بإجراءات التصديق عليه والتعاون مع الوكالة الدولية وفق هذا البروتوكول تأكيداً منها على حسن نواياها، وتعزيزاً للثقة بينها وبين دول الترويك الأوروبية. وإضافة إلى ذلك، فقد قررت وطواعية وقف كافة أنشطتها المتعلقة بتخصيب اليورانيوم، مع أن لها الحق وفق معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية بتطوير قدراتها النووية لأغراض سلمية" (Sahimi 2003b, 3).

ويتضح أن هذه الاتفاقية قد تضمنت تنازلات هامة من الجانب الإيراني، حصلت مقابلها على ترحيب وزراء خارجية بريطانيا وفرنسا وألمانيا بقرارات الحكومة الإيرانية، "ويؤكدون للسلطات الإيرانية بأن حكوماتهم تعترف بحق إيران في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، بما ينسجم ومعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية" (Sahimi 2003b, 4-5)، ويتعهدون بالوقوف في وجه التحركات الأمريكية الرامية إلى تحويل ملف إيران إلى مجلس الأمن (سامور 2006، 10). وتجدر الإشارة إلى أن كل ما تقدمه هذه الاتفاقية لإيران هو بالأساس من

الحقوق التي تتمتع بها إيران فعلاً وفق معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وبالتالي فإن إيران في الحقيقة لم تحصل على أي شيء جديد بتوقيعها "اتفاقية طهران" غير تأجيل مواجهة صعوبة مع الغرب (Sahimi 2003b, 5-6). ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: لماذا وقعت إيران هذه الاتفاقية الأمر الذي يدل بشكل واضح على ضعف موقفها (في ذلك الوقت على الأقل)؟

هناك عدة عوامل أسهمت مجتمعة في القرار الإيراني بتوقيع هذه الاتفاقية، فانفتاح إيران المؤقت والشفاف يمكن أن يمنحها فرصة لكسب الوقت. كما أن توقيع هذه الاتفاقية هو بمثابة محاولة إيرانية لبناء الثقة ببرنامجه النووي وطمأنة المجتمع الدولي عن نواياها النووية. ناهيك عن أنه وفي ذلك الوقت، كان من الظاهر أن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا هما الراجحتان الوحيدتان من الحرب على العراق؛ لذلك لم تشأ إيران معاداتهما وهما في أوج قوتهما، خاصة وأن الإدعاء الأمريكي بامتلاك العراق أسلحة نووية كان يلقي رواجاً على الساحة الدولية، وبالتالي ما الذي سيمنع العالم من تصديق إدعاء كهذا ضد إيران؟! وعلاوة على ذلك، فإن وجود الرئيس محمد خاتمي في الحكم قد لعب دوراً في توقيع هذه الاتفاقية، ومن المعروف عن الرئيس خاتمي بأنه يميل إلى سياسة المهادنة مع الغرب لا المواجهة، رافق ذلك سيطرة مجموعة من المعارضين لامتلاك الطاقة النووية في المجلس (البرلمان) الإيراني مثل منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية، وجبهة المشاركة الإسلامية الإيرانية (Sahimi 2003b, 5-6). وباختصار، يمكن القول أن إيران كانت في موقف ضعيف للغاية، مما أجبرها على توقيع "اتفاقية طهران" عام 2003 مع دول الترويكا الأوروبية.

ولكن الأوضاع لم تبق على حالها، حيث أن تحدي إيران لقرار مجلس الوكالة الدولية الصادر في 18 أيلول/سبتمبر 2004 القاضي بتعليق إيران الكامل لبرنامج التخصيب لديها، قد أدى إلى انهيار هذه الاتفاقية (سامور 2006، 15). وبهذا، ومنذ منتصف العام 2005، وبعد أقل من عامين من توقيع "اتفاقية طهران"، انقلب الموقف الإيراني رأساً على عقب، فظهرت طهران بصورة القوي والمتحدي، فالتغيرات التي طرأت على الساحة الدولية قلبت الموازنة وجعلت إيران واثقة بنفسها أكثر مما كانت عليه عام 2003، فالوكالة الدولية

للطاقة الذرية لم تستطع العثور على أي دليل ملموس بأن إيران تسعى لامتلاك القنبلة النووية، وذلك على الرغم من حملات التفتيش المتكررة والمتواصلة للمواقع الإيرانية. وبالنسبة للحرب على العراق، فقد تراجع الدعم الدولي لها، وأصبح ثلثا الشعب الأمريكي يعتقد بأن اجتياح العراق كان خطأً وجعل الولايات المتحدة الأمريكية أقل أماناً مما كانت عليه قبل الحرب. كما أنه لم يتم العثور على أي سلاح نووي أو برنامج عسكري نووي في العراق، مما يجعل من تصديق تصنيع إيران للسلاح النووي صعباً، إلا إذا ظهر دليل جديد يعكس الموازين.

وعلاوة على ذلك، فقد ظهرت كل من روسيا والصين العضويتين الدائمتين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة كداعمين لإيران، حيث وقعت إيران مع الصين اتفاقية لاستيراد النفط والغاز من إيران تقدر بمليارات الدولارات، كما أن روسيا تساهم في بناء البرنامج الإيراني وتتعاون مع طهران بهذا المجال. وقد نتجت هذه العلاقة بانضمام إيران في تموز/ يوليو 2005 إلى منظمة شنغهاي للتعاون Shanghai Cooperation Organization (SCO) كعضو مراقب، حيث تضم هذه المنظمة كل من الصين، وروسيا، وكازاخستان، وأوزباكستان، وطاجاكستان، وفيزغستان، وتهدف إلى تآطير سبل التعاون بين الدول الأعضاء، بما في ذلك المجال العسكري، والتنمية الاقتصادية، والتبادل التجاري والثقافي (Sahimi 2003b, 6-7). وهذه الأسباب مجتمعة تفسر الموقف الإيراني القوي المتسم بالتحدي.

ومع ذلك، استمرت المحادثات بين مسؤولين إيرانيين ومفاوضي دول الترويكا، ففي 23 آذار/ مارس 2005 قدمت إيران عرضاً لدول الترويكا الأوروبية يشمل ضمانات حقيقية للطابع السلمي لبرنامجها النووي يشمل عدم إعادة معالجة الوقود المستهلك من المفاعلات في إيران، وبالتالي عدم وجود إمكانية لإنتاج البلوتونيوم المستخدم في صنع القنابل النووية، واقتصار الإنتاج الإيراني على اليورانيوم منخفض التخصيب، وتحديد كمية اليورانيوم المخصب بما يكفي المفاعلات الإيرانية فحسب، والسماح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بالتواجد بشكل دائم في المنشآت الإيرانية التي تقوم بتخصيب وتحويل اليورانيوم (Sahimi 2003b, 9).

وهكذا فإن إيران بعرضها المقدم في آذار 2005 قد زودت دول الترويكاف الأوروبية بضمانات فعلية للطابع السلمى لبرنامجها النووى، وعلى أقل تقدير كان من الممكن أن يكون هذا العرض قاعدة لأي مفاوضات قادمة. ولكن المفاوضات الأوروبية لم يستجيبوا للعرض الإيراني، وتجاهلوه (Prather 2005).

وفي نهاية المطاف، توصل الطرفان إلى "اتفاقية باريس" في 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 2005 والتي تضمنت نفس بنود اتفاقية طهران ولكن بتحديد وتفصيل أكثر (تشرين 2007، 18)، بحيث توقف بموجبها إيران أنشطتها النووية المتعلقة بعملية إنتاج اليورانيوم المخصب ما دامت المفاوضات بينها وبين دول الترويكاف قائمة (Sahimi 2003b, 3). ولكن ومرة أخرى وفي منتصف شهر آب/ أغسطس عازمت إيران على استئناف جزء من برنامجها بغض النظر عن المقترحات الأوروبية، وأعدت تشغيل منشأة أصفهان لتحويل الكعك الأصفر إلى تترافلوريد اليورانيوم وهكسافلوريد اليورانيوم المستخدمان في إنتاج اليورانيوم المخصب، ولكنها أعلمت الوكالة الدولية - التي ترافق المنشأة - بهذه الخطوة قبل القيام بها. ومن الجدير ذكره أن إنتاج هذين المركبين لا يعد وفق معايير الوكالة الدولية جزءاً من عملية إنتاج اليورانيوم المخصب، وهذا يعني عدم نقض إيران لاتفاقية باريس. ومع ذلك فإن هذه الخطوة من الجانب الإيراني كانت كفيلة بزيادة التوتر على الساحة الدولية وتأجيج الجدال الدائر حول البرنامج النووي الإيراني، وذلك كله على الرغم من وجود تقارير عديدة توضح بأن هذين المركبين المنتجين غير صالحين للتخصيب بالأساس (Sahimi 2003b, 3)!

وكرد فعل على ما قامت به إيران، قطعت الترويكاف الأوروبية محادثاتهما مع إيران، معيدة القضية إلى مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومهددة إيران بإحالة ملفها إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، مع العلم أن الحالة الوحيدة التي يمكن بها إحالة الملف إلى مجلس الأمن هي نقض معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، الأمر الذي لم تقم به إيران، حيث أن الوكالة الدولية لا تمتلك أي دليل على تورط إيران في برنامج نووي ذي طابع عسكري (Sahimi 2003b, 3).



وأخيراً، أعلنت دول الترويكا الأوروبية فشل مفاوضاتها مع إيران في آذار/ مارس 2006 (الرفاعي 2008، 140)، وذلك بعد إحالة الوكالة الدولية ملف إيران إلى مجلس الأمن. وعلى إثر ذلك، أيدت أوروبا فرض عقوبات دولية محددة وتدرجية على إيران، مشددة في الوقت ذاته على أن باب المفاوضات لا يزال مفتوحاً (الرفاعي 2008، 363).

وبهذا أصبحت المفاوضات بين دول الترويكا الأوروبية وإيران تسير جنباً إلى جنب مع تطور القضية في مجلس الأمن، ولم يتم التوصل إلى اتفاق نهائي أو محدد من هذه المفاوضات، على الرغم من مضي أكثر من سبعة أعوام على بدئها، مع أنباء تظهر بين الحين والآخر تتحدث عن العودة إلى طاولة المفاوضات وأنباء أخرى تعقبها تتحدث عن فشلها، ورفض الأطراف الاجتماع.

#### رابعاً: تأجيج الوضع في مجلس الأمن

بعد تبنى مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية قراراً في 4 شباط/ فبراير 2006 بإحالة الملف النووي الإيراني لمجلس الأمن، وبعد أن أعلنت دول الترويكا الأوروبية رسمياً فشل مفاوضاتها مع إيران في آذار/ مارس 2006، انتقل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وهذا ما كانت إيران تخشاه منذ البداية.

جاء أول قرار لمجلس الأمن حول هذا الملف في 31 تموز/ يوليو 2006 ويحمل رقم (1696)، وتم إقراره بموافقة 14 صوت ومعارضة صوت واحد / (قطر). ويتضمن هذا القرار إعطاء إيران مهلة شهر واحد لوقف كافة أنشطتها المتعلقة بتخصيب اليورانيوم، بما في ذلك مجالات البحث والتطوير، وإلا فإنها ستواجه عقوبات (S/RES/1696 2006)، الأمر الذي لم تستجب له طهران. ولذلك، وبعد أقل من ثلاثة أشهر، تبنى مجلس الأمن وبالإجماع قرار رقم (1737) ضد إيران في 23 تشرين الأول/ أكتوبر 2006، يحظر التجارة

معها في مجال الطاقة النووية والصواريخ الباليستية، ويمنع تزويدها بأي نوع من المساعدة في تدريب التقنيين أو المساعدة المالية، وذلك لرفض طهران وقف أنشطتها المتعلقة بتخصيب اليورانيوم. كما تم تجميد الحسابات الخاصة بشركات وأشخاص مهمين لهم علاقة ببرنامج إيران النووي والصاروخي، حددت أسماؤهم في ملحق القرار الذي تضمن قائمة بإحدى عشرة شركة واثنى عشر شخصاً (S/RES/1737 2006) ، وذلك كله وفق المادة (41) من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وتعقيباً على هذا القرار، صرح المتحدث من بعثة الولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة بأن "خيار إيران يبقى جلياً، فإذا بنت ثقة دولية واحترمت التزاماتها فإننا سنرد بالمثل، لكن إذا رفضت إيران ذلك، فإن عزلتها ستزداد لا محالة"، مؤكداً في الوقت نفسه "نحن لا نزال متعهدين بالعمل بصورة وثيقة مع شركائنا في مجلس الأمن والأسرة الدولية لمنع إيران من تطوير أسلحة نووية" (وزارة الخارجية الأمريكية 2010). ومن جانبها أدانت طهران قرار مجلس الأمن واعتبرته غير شرعي وخارج نطاق سلطة المجلس. وقد صرح المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيراني محمد علي حسيني للتلفزيون الحكومي بأن هذا القرار "لا يمكن أن يؤثر أو يحد من الأنشطة النووية السلمية لإيران لكنه سيضعف الثقة بقرارات مجلس الأمن الذي تتهاوى سلطته" (CNN 2006).

ولم تقف الأمور عند هذا الحد، حيث أصدر مجلس الأمن قراراً جديداً رقم (1747) في 23 آذار/ مارس 2007 بتشديد العقوبات المفروضة على طهران وفق القرار السابق، وضم ثلاث عشرة شركة وخمسة عشر مسؤولاً إيرانياً آخرين إضافة إلى أولئك الذين تم تجميد حساباتهم بموجب القرار السابق (S/RES/1747 2007). ومع ذلك، تضمن القراران 1737 (2006) و 1747 (2007) استثناءات للدول كي تعمل مع إيران ضمن الإطار المحدود المتعلق بدعم مفاعلات إيران للماء الخفيف، التي يمكنها أن تنتج الكهرباء من أجل الاستعمال المدني.

وبعد قرابة السنة، أصدر مجلس الأمن قراراً آخر ضد إيران رقم (1803)، لعدم التزامها بالقرارات السابقة ووقفها كافة أنشطتها المتعلقة بتخصيب اليورانيوم والكشف عنها، وكان ذلك في 4 آذار/ مارس 2008. وبوسع

هذا القرار نطاق العقوبات، حيث يوسع قائمة الأفراد والكيانات المصنفة الخاضعة لتجميد في الممتلكات وتقييد في السفر، بحيث تشمل ثلاثة عشر شخصاً هم رؤساء لعدة مشاريع نووية وشركات وهمية، واثني عشر كياناً، بما في ذلك عدة شركات وهمية ومتعاقدين للبرامج النووية والصاروخية، كما يؤسس حظراً جديداً كلياً على السفر بالنسبة إلى خمسة أفراد جرى تصنيفهم في ملحق خاص للقرار (الملحق II). وكذلك يمنع القرار (1803) الدول من نقل تكنولوجيات معينة كانت معفية في قرار مجلس الأمن رقم (1737). ولأول مرة، يدعو هذا القرار جميع الدول لأن تفتش شحنات طائرات وسفن تابعة لشركتين هما "إيران إير كارغو" و"خطوط الملاحة البحرية" التابعة لجمهورية إيران الإسلامية المتوجهة إلى إيران والآتية منها، إذا اشتبه بأن تلك الشحنات تحمل سلعاً ممنوعة بموجب قرارات مجلس الأمن (S/RES/1803 2008). وحول هذا القرار، أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية في 8 نيسان/ أبريل 2008 بياناً حقائق أكدت فيه أن "قرار مجلس الأمن رقم (1803) يتماشى مع جهد المجتمع الدولي لزيادة الضغط تدريجياً على الحكومة الإيرانية حتى تتفادى عقوبات أوسع نطاقاً تلحق الأذى بالشعب الإيراني" (وزارة الخارجية الأمريكية 2010).

وقد جاء قرار مجلس الأمن رقم (1835) في 27 أيلول/ سبتمبر 2008 مؤكداً على كل القرارات السابقة، ومشدداً على ما جاء فيها من عقوبات (S/RES/1835 2008)، تبعه قرار رقم (1929) في 9 حزيران/ يونيو 2010، والذي يشدد العقوبات بدرجة أكبر، حيث ينص على أن "إيران لا يمكنها أن تبني وحدات جديدة لتخصيب اليورانيوم"، وهو يمنعها من "الاستثمار في الخارج في نشاطات حساسة مثل استخراج اليورانيوم والتخصيب أو النشاطات المتعلقة بالصواريخ الباليستية"، كما يحظر على إيران شراء ثمانين فئات من الأسلحة الثقيلة. ويوسع القرار مجال عمليات التفتيش في عرض البحر لتشمل الحمولات البحرية المشتبه بها المتوجهة إلى طهران أو القادمة منها، وهو ما كان القرار السابق يحصره بتفتيش الدول الحمولات المشبوهة إذا كانت ترسو في موانئ تابعة لها. أما في عقوبات الأفراد والمؤسسات، فقد أضاف القرار الجديد اسم "جواد رحيمي" رئيس مركز التكنولوجيا النووية في أصفهان ومنظمة الطاقة الذرية الإيرانية إلى لائحة الأفراد المرتبطين

بالبرنامجين النووي والباليستي الإيرانيين الذين تم تجميد أرصدهم في الخارج ومنعوا من السفر، كما أضيفت أربعون مؤسسة إلى القائمة من بينها اثنتان وعشرون مرتبطة بنشاطات نووية أو بالستية، وخمس عشرة بالحرس الثوري وثلاثة في الشركة البحرية لإيران (S/RES/1929 2010). وبذلك يتجه الملف النووي الإيراني نحو المزيد من التصعيد، ويفتح باب مجلس الأمن على مصراعيه أمام مزيد من القرارات.

ومع ذلك، تبدو إيران واثقة بقدرتها على مفاصلة المجتمع الدولي دبلوماسياً، فالرئيس الإيراني أحمدني نجاد يرفض التهديدات بإيقاع عقوبات اقتصادية على طهران، وهو يعلم أنه ليس بمقتور المجتمع الدولي فرض العقاب الاقتصادي الأقسى على بلاده والمتمثل بحظر وصول النفط الإيراني إلى الأسواق الدولية؛ لأن عقوبة كهذه ستضر بالغرب أكثر مما ستفعل بإيران، حيث ستتسبب في ارتفاع حاد وسريع في أسعار النفط (ريسيل 2008، 5-6). وباختصار، يلعب المجتمع الدولي مع إيران لعبة العصا والجزرة، فتارة ترفع الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقريراً تتهم فيه طهران بتقصيرها بالتعاون مع الوكالة، فيقوم مجلس الأمن بإصدار قرار يفرض بموجبه عقوبات على إيران، فيما يؤكد في نفس القرار دعمه للمفاوضات بين إيران ودول الترويكا الأوروبية، وبأن الحل السلمي والدبلوماسي للأزمة هو الحل الأمثل. ومن جانبها، تلعب طهران هي الأخرى هذه اللعبة، فمرة تؤكد تعاونها مع الوكالة الدولية وترحب بالمفاوضات مع الترويكا، وفي مرة أخرى تمنع مفتشي الوكالة من دخول منشآتها النووية وتنسحب من المفاوضات. فاللعبة إذاً هي العصا والجزرة التي يسعى كل طرف من خلالها إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من مصالحه بالتأثير على الطرف الآخر سواء بالترغيب أو بالترهيب.

## الفصل الثاني: الموقف الصيني من الملف النووي الإيراني

منذ أن بدأت العلاقات بين الصين وبلاد فارس بالتبلور منذ أمد بعيد، والطابع الودي هو الغالب، فهناك صداقة تقليدية بين البلدين. وقد تعززت هذه العلاقة إبان الحرب العراقية - الإيرانية، عندما شرعت إيران في مرحلة إعادة الإعمار. ولكن المياه لم تبق صافية بين البلدين، إذ تعكر صفوها بانفكاك بكين الجزئي عن طهران عام 1997، خاصة عن برنامجها النووي والتسلحي. إلا أن العلاقات عادت وانتعشت من جديد بعد أعوام قليلة.

وقد ضم التعاون الصيني - الإيراني مجالات عديدة، اشتملت تقديم الصين مساعدتها للبرامج النووية الإيرانية، وإسهامها في تطويرها العسكري، ومن ثم دخلت إلى مجال النفط، ومجالي الطاقة والاقتصاد، فأصبحت العلاقات بين بكين وطهران أكثر رسوخاً ومتانة، فالمصالح والمنافع المتبادلة باتت ركيزة هامة فيها.

وقد تبلور الموقف الصيني إزاء الملف النووي الإيراني، آخذاً بعين الاعتبار هذه المصالح، فالرفض الصيني الحازم لأن تظال العقوبات قطاعات حيوية، يعودان بالدرجة الأولى إلى مصالح الصين، خاصة في مجال الصناعات النفطية والبتروكيماوية. وعلى هذه القاعدة، جاء دور الصين في المفاوضات حول القضية الإيرانية، وموقفها في مجلس الأمن حول فرض العقوبات ضد إيران، محاولة قدر الإمكان التوفيق بين مصلحتها في الحفاظ على علاقات إيجابية مع إيران، وبين التحديات والصعوبات التي تعترض ذلك، فالصين تحاول أن تمسك العصا من المنتصف لتكون الراجح الأكبر في نهاية اللعبة.

## المبحث الأول: العلاقات الصينية-الإيرانية: من الصداقة إلى الانفكاك، ثم

### الانتعاش

اتسمت العلاقة بين الصين وإيران بالصداقة والتعاون على مر العصور والأزمات، فلم يتواجه البلدان في أي حرب أو نزاع مسلح، بل كان التعاون السمة الأبرز للعلاقات الصينية الإيرانية التي امتدت على مدار عشرين قرناً (جارفر 2009، 25). وقد استمرت هذه العلاقات الطيبة حتى بعد سقوط الشاه محمد رضا بهلوي، ووصول الثورة الإسلامية وعلى رأسها الإمام الخميني لرأس السلطة في إيران، أو فيما باتت تعرف بـ "الجمهورية الإسلامية الإيرانية".

وتأتي هذه العلاقات ذات الطابع الودي نتيجة لإدراك الصين وإيران أهمية كل منهما استراتيجياً وجغرافياً، وإقرار كل منهما بمكانة الأخرى كقوة إقليمية لا يستهان بها في المنطقة. وهذا ما يتضح مما ورد في نشرة أخبار إذاعة بكين، وهي تعلن تأسيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية في آذار/ مارس 1979، وتأكيداً على "الوضع الاستراتيجي الهام" لإيران، التي تتقاسم 1,740 كيلو متراً من الحدود مع الاتحاد السوفييتي. فمع تركيا وباكستان، تشكل إيران "درعاً ضد توسع الهيمنة السوفييتية باتجاه الجنوب". كما تهيمن إيران على "عق الزجاجة في مضيق هرمز ... وهكذا تسيطر على الممر البترولي الرئيسي للغرب" (جارفر 2009، 33) (مرفق رقم 2: خارطة آسيا السياسية). فالصينيون يعون أهمية موقع إيران الجغرافي، المتمثل بالهيمنة على الخليج الثري بالنفط، وفصل روسيا أو الاتحاد السوفييتي عن هذا الخليج، وتوفير عملية نقل بري مريحة بين آسيا الوسطى والمحيط الهندي. وفي هذا الإطار، كانت إشارة وزير الخارجية "ووشيه تشيان" Wu Xueqian في حزيران/ يونيو 1985، أثناء لقائه برئيس المجلس (البرلمان) الإيراني علي أكبر هاشمي رفسنجاني في بكين، بأن الصين تعتبر إيران "هامة استراتيجياً، ولذلك فنحن جادون فيما يتعلق بروابطنا مع إيران"، ولا نعتبر تلك العلاقات "مؤقتة" (جارفر 2009، 31).

ومن جانبها، تدرك إيران جيداً الدور الذي تلعبه في الحسابات الصينية، حيث و"بسبب هذا الوضع الاستراتيجي في الخليج الفارسي"، كما جاء في تصريح رئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في المجلس الإيراني "محسن ميردامادي" في شباط/ فبراير 2001، "إن إيران تلعب دوراً كبيراً في السياسة الخارجية الصينية" (جارفر 2009، 33).

ومن أجل هذه الأسباب وغيرها (انظر الفصل الثاني: الباحثين الثاني والثالث)، لم تقطع الصين علاقاتها مع إيران بعد وصول الإمام آية الله الخميني إلى الحكم عام 1979، واستمرت الزيارات الدبلوماسية بين البلدين، فكانت أول زيارة وزارية من الجمهورية الإسلامية الإيرانية للصين في أيلول/ سبتمبر 1983، والتي أشار فيها الرئيس "لي شيان نيان" Li Xiannian إلى أن إيران دولة لها "أهمية استراتيجية" (جارفر 2009، 31). وقد ردت الصين هذه الزيارة في أوائل آذار/ مارس 1989، عندما قام نائب رئيس الوزراء الصيني "تيان جيون" Tian Jiyun بزيارة إيران لتكون أول زيارة رسمية صينية رفيعة المستوى بعد الثورة الإسلامية. وكان الهدف من زيارة "تيان" مناقشة دور الصين في إعادة إعمار إيران بعد الحرب مع العراق، وتمهيد الطريق لزيارة الصين يقوم بها الرئيس الإيراني علي خامنئي، والتي تمت في أيار/ مايو 1989، ممثلة بداية التعاون العسكري الصيني - الإيراني العلني (جارفر 2009، 145-149).

وقد توالى الزيارات الرسمية والتصريحات المؤكدة على الصلات الوثيقة بين البلدين، فعند استقباله نائب الرئيس الإيراني "محمد ستاريفار" في بكين في نيسان/ أبريل 2004، صرح الرئيس الصيني "هو جينتاو" Hu Jintao بأن الصين تعتبر إيران "قوة إقليمية متطورة"، وأسبغ أهمية كبيرة على التعاون معها (صحيفة الشعب اليومية الصينية 2004). وقد استمدت عروض بكين لطهران في القرن العشرين الإلهام من الإدراك بأن إيران يمكن أن تلعب دوراً هاماً في وقف "التوسعية" السوفييتية و"الأحادية القطبية" الأمريكية. كما أن الدافع إلى إنشاء الصداقات مع الدول القوية (ومنها إيران) كبير على نحو خاص بالنسبة للصين، بما أنها ترى نفسها قوة عالمية ناشئة (جارفر 2009، 33).

وكذلك الأمر بالنسبة لإيران، فهي تولي أهمية كبيرة لعلاقتها مع الصين، كما جاء على لسان الرئيس الإيراني علي أكبر هاشمي رفسنجاني مخاطباً "وان لي" Wan Li، رئيس اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني، في أيار/ مايو 1990: "إن الصين واحدة من الدول القليلة في العالم التي تعتبر صديقاً جيداً لدول العالم الثالث الحريصة على الاستقلالية ... إن اختيارنا إقامة علاقات مع بلادك كان اختياراً صحيحاً" (جارفر 2009، 147).

ولكن، وعلى الرغم من اتجاه منحى العلاقات الصينية - الإيرانية إلى الأعلى في نهاية القرن العشرين، شهدت هذه العلاقة تراجعاً ملحوظاً، فبدأ انفكك بكين الجزئي عن طهران عام 1997، وذلك نتيجة لتدهور العلاقات الأمريكية الصينية التي ألفت بظلالها على العلاقة التي تربط بكين بطهران، خاصة تعاون البلدين في المجال النووي. فكانت بكين تسعى للتخفيف من حدة الأزمات المتتالية والقاسية التي هزت العلاقات بينها وبين واشنطن، ومنها: أحداث تيانمن عام 1989، والمواجهة في الفترة 1993-1994 بشأن الربط بين الدولة الأولى بالرعاية وحقوق الإنسان، والمواجهة في العامين 1995-1996 حول تايوان. وهذا التدهور دفع القادة الصينيين إلى إعادة التفكير بسياساتهم الخارجية، ومنع علاقاتهم مع واشنطن من التقهقر إلى الهاوية (جارفر 2009، 169)، وذلك باسترضائهم عن طريق الانفكك الجزئي عن البرنامج النووي الإيراني الذي تعتبره واشنطن تحدياً مباشراً لها.

وفي سبيل رأب الصدع القائم بين البلدين، أبرمت بكين في خريف 1997 صفقة مع الولايات المتحدة الأمريكية تنهي التعاون النووي الصيني مع إيران، وتوقف مبيعاتها لإيران من صواريخ كروز المتقدمة المضادة للسفن، تلك الصواريخ التي كانت تهدد بأكثر قدر ناقلات النفط والسفن الحربية الأمريكية (جارفر 2009، 170). وبالتالي ردمت الصين الهوة بينها وبين الإدارة الأمريكية على حساب علاقاتها مع إيران.

وانعكاساً لهذا الانفكك، تأثرت العلاقات الصينية الإيرانية على المستوى الدبلوماسي بشكل ملحوظ، فقد هبط عدد الزيارات الدبلوماسية بين البلدين إلى أدنى مستوى لها عام 1998، فقد كانت هناك زيارتان فقط على



مستوى نواب الوزراء في هذا العام، مقارنة بعشر زيارات من المستوى الرفيع في العام 1997، وإحدى عشرة زيارة في عام 1996، كما بدأ الجفاء في التبادل العسكري في عام 1998. وقد كان التجميد الحاد لعمليات التبادل العسكري وتقليل الزيارات الرسمية رفيعة المستوى يحمل دلالات على حالة الفئور التي اعتزت العلاقات الإيرانية - الصينية عقب خضوع الأخيرة للضغط الأمريكي (جارفر 2009، 172).

وفي تلك المرحلة، أضحى إيران أكثر واقعية في تقييمها للصين ودورها. وقد تلاشت "الرؤى المفرطة في الرومانسية حول صينٍ تنضم إلى "كتلة أوراسية"\* ضد الولايات المتحدة الأمريكية"، فأصبحت أكثر تعقلاً في إدراك القيود التي تفرض على الصين وتحد انحيازها للطرف الإيراني مقابل الطرف الأمريكي (جارفر 2009، 171). فالعلاقات الصينية - الإيرانية جزء من العلاقات القائمة في المجتمع الدولي، تتأثر بها وتؤثر عليها، وهذا ما اتضح للقيادة الإيرانية.

وفي عكس الاتجاه الذي كان مؤشر البوصلة يشير إليه، بدأت الشراكة الصينية الإيرانية تنتعش من جديد في عام 1999، وذلك أيضاً نتيجة للتدهور الحاد في العلاقات الصينية الأمريكية. ففي أيار/ مايو 1999 قصفت الطائرات الأمريكية السفارة الصينية في بلغراد في يوغسلافيا أثناء الحرب القصيرة، التي استهدفت وقف الهجمات الصربية على كوسوفو، على الرغم من إعلان الإدارة الأمريكية أن هذا القصف لم يكن متعمداً. وكرد فعل على ذلك، بدأت بكين تصلح علاقاتها مع طهران، فعادت الزيارات الرسمية رفيعة المستوى بين البلدين. وكانت زيارة الرئيس محمد خاتمي في حزيران/ يونيو 2000 أول زيارة يقوم بها رئيس إيراني للصين منذ ما يزيد على عشر سنوات. كما استؤنفت عمليات التبادل العسكري العلنية بعد أقل من سنة من هذه الزيارة، وذلك بعد انقطاع دام بضع سنوات. وفي عام 2000، زادت واردات الصين من النفط الإيراني بمقدار 84% عن

---

\* كان الطموح الإيراني يتمثل بتشكيل كتلة تضم الصين وإيران وروسيا، تكون مضادة للكتلة الأمريكية والدول الداعمة لسياساتها في الشرق الأوسط.

السنة السابقة، وزادت الواردات النفطية بمقدار 55% أخرى في العام 2001. كما زاد إجمالي التجارة الثنائية بين البلدين بمقدار 73% في عام 2000 (جارفر 2009، 172-175).

ومن الجدير بالذكر أنه وحتى بعد أن فكت الصين ارتباطها بإيران نووياً عام 1997، فإن بكين لم تعجز عن إيجاد سبل لتثبيت بها لطهران صداقتها ودعمها لمجهودها النووي، وذلك من خلال مواقفها في المحافل الدولية الداعمة للبرنامج النووي الإيراني إلى حد ما، والتمسكة بسلمية طابعه. كما أن بكين لم تخرج من طهران بعد هذه الانفكاك، بل حولت اهتمامها من المجال النووي إلى مجالات أخرى، ومنها النفط والاقتصاد والطاقة، فالروابط بين جمهورية الصين الشعبية والجمهورية الإسلامية الإيرانية كانت طوال الفترة الماضية مستمرة ومتواصلة، مع ضعف أواصرها بعض الشيء في أوقات محددة.

## المبحث الثاني: أبعاد ومجالات التعاون بين الصين وإيران

أخذ التعاون الصيني - الإيراني أبعاداً عديدة، وشمل مجالات متنوعة، فقد بدأت ملامح هذا التعاون تتضح بعد الثورة الإسلامية في خضم الحرب العراقية - الإيرانية، خاصة في المجال العسكري، ومن ثم بدأ التعاون في المجالات الاقتصادية والطاقة بعد انتهاء هذه الحرب وبدء العمل على إعادة الإعمار. وبعد ذلك، وبالتحديد في العام 1985، أخذ التعاون النووي بين البلدين بالتبلور، والذي تزامن إلى حد ما مع تنامي العلاقات النفطية بين البلدين. فالنفط الإيراني، وعلى اختلاف هذه المجالات وتعددتها، كان هو الثمن لمثل هذا التعاون. ويمكن القول، إن العلاقات الصينية مع إيران في مختلف المجالات، سواء كانت نووية أو عسكرية أو اقتصادية، كانت في معظمها تقوم بدافع الحصول على النفط، مع وجود أغراض وغايات أخرى في نفس يعقوب.

ولتعميق وتمتين هذه العلاقات، جرى تنظيم اللقاءات بين الصين وإيران التي تناقش العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وإضفاء الطابع المؤسسي عليها في إطار "اللجنة المشتركة للتعاون التجاري والعلمي والتكنولوجي"، التي تشكلت عام 1985، فأضحت هذه اللجنة القوة المحركة للعلاقات الاقتصادية الصينية - الإيرانية في فترة ما بعد الثمانينيات. وقد تفرعت عن هذه اللجنة ثلاث لجان فرعية هي: لجنة التجارة والنفط، ولجنة الاقتصاد والصناعة، ولجنة العلوم والتكنولوجيا (جارفر 2009، 363-364). ومن الملاحظ أن هذه اللجان لم تشمل العلاقات التسلحية أو النووية، وهذا طبيعي، إذ حرصت الصين على إبقاء هذين النوعين من التعاون سرياً، بل وحاولت بكين مراراً وتكراراً نفي مثل هذه الأشكال من التعاون مع طهران، وهذا أيضاً له أسبابه، والتي لأجلها اضطرت الصين مجبرة في النهاية إلى رفع يدها عن هذين المجالين. وبالتالي، يمكن القول إن التعاون الصيني - الإيراني في المجال النفطي هو الأمتن والأقوى بين مجالات التعاون الأخرى، فهو - بدرجة أو بأخرى - المحرك لها.

## أولاً: المساعدات الصينية للبرامج النووية الإيرانية

بدأت العلاقات الصينية الإيرانية في مجال الطاقة النووية بالتبلور في أواسط ثمانينيات القرن الماضي، حيث وقع البلدان في حزيران/ يونيو 1985 وأثناء زيارة الرئيس الإيراني علي أكبر هاشمي رفسنجاني للصين اتفاقية سرية للتعاون بشأن الاستخدام السلمي للطاقة النووية، تقوم الصين على إثرها بالمساعدة في تأسيس مركز أصفهان التكنولوجي النووي (جارفر 2009، 230). وبموجب هذه الاتفاقية، زودت الصين إيران بأربع مفاعلات صغيرة لأغراض البحث والدراسة وضعت في مركز أصفهان. وقد بدأ تشييد المفاعل الأول من هذه المفاعلات الأربعة في كانون الأول/ ديسمبر 1988، بينما بدأ تشييد المفاعلات الثلاثة الأخرى معاً في كانون الثاني/ يناير 1990. هذا ووفرت الصين المواد الانشطارية لهذه المفاعلات. كما قامت بتدريب خمسة عشر مهندس نووي إيراني في الصين على بناء وتشغيل المفاعلات النووية (Rastbeen 2007, 129). وقد بقيت هذه الاتفاقية سراً، حيث أنكرت وزارة الخارجية الصينية في شباط/ فبراير 1986 وجود أي تعاون نووي بين البلدين (جارفر 2009، 212).

وفي عام 1987، تم الاتفاق على أن تزود الصين إيران بجهاز "كالترون" لفصل النظائر، وقد استلمته إيران فعلاً بعد عامين (علي 2006، 14-20). وصرح المتحدث رسمي صيني بأن هذا الجهاز كان ملائماً "لحالات التشخيص الطبي النووي، وبحوث الفيزياء النووية، وتعليم إنتاج النظائر، وتدريب العاملين" (Kan 2010).

وفي عام 1990، وقع نائب مدير مفوضية الدفاع القومي الصينية للعلوم والتقنية والصناعة، الجنرال "جيانج هوا" Jiang Hua، ووزير الدفاع الإيراني "علي أكبر توركان" اتفاقية لمدة عشر سنوات، تشمل المزيد من التعاون النووي، شهد على إثرها العام التالي أوج التعاون بين البلدين. ففي عام 1991، زودت الصين إيران سراً بـ 1.8 طن من منتجات اليورانيوم، شملت 1000 كغم من هكسافلوريد اليورانيوم، و400 كغم من تترافلوريد اليورانيوم، و400 كغم من ثاني أكسيد اليورانيوم، استخدمت معظمها في مركز البحوث النووية في أصفهان،

ومكنت المهندسين الإيرانيين من إجراء تجارب معيارية على جميع مراحل دورة الوقود النووي (جارفر 2009، 215-231)، وذلك كله لم تبلغ عنه إيران الوكالة الدولية للطاقة الذرية حتى العام 2003، عندما قامت الصين بنفسها بالإبلاغ حين اكتشف مفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية عملية النقل (Sahimi 2003, 7-8). وفي العام نفسه، قامت الصين بتجهيز مفاعل ذي قدرة صغرى، أتاح للإيرانيين فرصة الاطلاع على طرق تشغيل المفاعل وأسس التصميم. وفي أيار/ مايو أشرف مهندسون صينيون على العمل في مركز "كرج" للبحوث الطبية والزراعية. كما قدمت الصين في تموز/ يوليو المساعدة في مجال الليزر الذري (جارفر 2009، 231).

ويذهب بعض المسؤولين الأمريكيين إلى الاعتقاد بأن الصين قد باعت إيران في تلك السنة معملًا لإنتاج غاز هكسافلوريد اليورانيوم كجزء من اتفاقية سرية للتعاون النووي وقعت أثناء زيارة رئيس الوزراء الصيني "لي بينج" Le Peng إلى إيران في 6-7 تموز/ يوليو 1991. وقد قام رئيس الوزراء الصيني في هذه الزيارة بجولة في عدد من المنشآت النووية الإيرانية التي أسهمت الصين في إنشائها، وتم الاتفاق من حيث المبدأ على أن تكمل الصين العمل في محطة الطاقة النووية في بوشهر، التي كانت فرنسا وألمانيا قد بدأت العمل بها في منتصف السبعينيات من القرن الماضي، ولكنهما تخلتا عنها إبان الثورة الإسلامية. كما وقع البلدان اتفاقية لبناء مفاعلات في موقع (دارخورين)، إلا أنه لم يتم تنفيذ المشروع بسبب قرب الموقع من الحدود الإيرانية مع العراق، الأمر الذي يشكل خطراً على المفاعل إذا ما تم بناؤه (Sahimi 2003, 6). وربما كان الخبراء الصينيون يساعدون إيران في تطوير تصاميم الطرد المركزي التي زود بها العالم الباكستاني عبد القادر خان إيران، كما أفادت التقارير (GOV/2004/83 2004). وكانت زيارة "بينج" في العام 1991 بمثابة أول اعتراف علني بالعلاقة النووية بين الصين وإيران، والتي أنكرها الطرفان طوال ست سنوات (جارفر 2009، 234-235). ومن الجدير بالذكر أن الجانب الأكبر من التعاون النووي الصيني مع إيران جاء متوافقاً مع أحكام النظام الدولي للحد من الانتشار النووي النافذة حينذاك، رغم عدم إبلاغ الوكالة الدولية للطاقة الذرية عنها حتى وقت متأخر.

وهكذا، وخلال الأعوام 1985-1997، كانت الصين الشريك النووي الرئيسي لإيران، ومع أنها لم تكن الشريك الوحيد، فإنها كانت الشريك الأهم (جارفر 2009، 205).

ولكن، وعلى الرغم من أن التعاون الصيني - الإيراني في الميدان النووي كان في أوجه في منتصف تسعينيات القرن الماضي، إلا أن الصين بدأت بالتراجع عنه بسبب خلافات بين البلدين حول تكاليف الصفقات وأماكن المفاعلات، ناهيك عن الضغط الأمريكي. ففي خضم مفاوضاتها المكثفة مع الولايات المتحدة، وخلال الزيارة الرسمية التي قام بها الرئيس الصيني "جيانج زيمين" Jiang Zemin للولايات المتحدة الأمريكية في تشرين الأول/أكتوبر 1997، ولقاء القمة الذي جمعه بالرئيس كلينتون Clinton، قطعت الصين على نفسها وعداً بعدم بيع إيران محطات لتوليد الطاقة النووية، أو لإنتاج الماء الثقيل أو هكسافلوريد اليورانيوم، بل ووافقت بكين على عدم الدخول في أي تعاون نووي جديد مع إيران (Gellman 1998)، كما أعلنت تعليق موافقتها على بناء مفاعل في إيران بطاقة 800 ميغاواط. وتأسيساً على هذه الضمانات التي قدمتها الصين، وافقت واشنطن على تنفيذ اتفاقية عام 1985 للتعاون النووي التي طالما تأجل العمل بها، والتي تتضمن إصدار واشنطن تراخيص تجيز تصدير تقنيات نووية أمريكية إلى الصين. وفي كانون الثاني/يناير من العام 1998، أدلى الرئيس كلينتون بشهادة أمام الكونغرس قال فيها: "إن جمهورية الصين الشعبية قدمت للولايات المتحدة الأمريكية تطمينات واضحة لا لبس بها بأنها لن تساعد أي دولة ليس بحوزتها أسلحة نووية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، على الحصول على أجهزة تفجير نووية أو المواد أو المكونات الخاصة بها" (جارفر 2009، 338-339).

وقد استاءت إيران من هذا التعليق حيث صرح أسد الله سابوري نائب رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية مفسراً وقف التعاون بين البلدين بأن "الصين قد خلصت إلى تفضيل العمل في الحقل النووي مع بلدان أخرى، وليس مع إيران، وقد ألغى عقدنا معها لأسباب سياسية إلى حد ما". وفي نهاية المطاف، تخلت الصين عن تعاونها النووي مع إيران تحت ضغط أمريكي مكثف، أجبرها في النهاية على التخلي عن إيران من أجل حماية

علاقتها الحيوية مع الإدارة الأمريكية (جارفر 2009، 205-229). وبهذا توقف التعاون الصيني الإيراني في الميدان النووي بعد ما قارب على ظهوره عشرة أعوام فقط.

### ثانيًا: العلاقات الصينية- الإيرانية في مجال الإمدادات النفطية

من البديهي أن سعي الصين لتوسيع آفاق اقتصادها وتطويره يلزمها البحث عن مصادر وفيرة للنفط، خاصة وأن الصين تعد اليوم ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية (مرفق رقم 9: أكبر الدول المستهلكة للنفط في العالم) (Richardson 2010). وقد وجدت بكين في طهران هذا المصدر الذي لا يمكنها الاستغناء عنه في الوقت الحاضر على الأقل، وبالأخص مع تصاعد اعتمادها على النفط المستورد من الخارج (مرفق رقم 7: أكبر الدول المستوردة للنفط في العالم). فالسياسة الصينية تولي أهمية كبيرة للحفاظ على "أمنها النفطي" في ظل قلقها من إمكانية لجوء الإدارة الأمريكية إلى ممارسة نفوذها بغية فرض قيود على واردات الصين من النفط في حال دخل البلدان في مواجهة بشأن تايوان، ومن احتمال وقوع أحداث خارجية تؤدي إلى تقلب حاد في أسعار النفط (جارفر 2009، 396). كما أن إيران هي الأخرى مسكونة بهاجس أمن الطاقة، ولكن خلافاً للصين، فإن الهاجس الإيراني يتعلق بأمن الصادرات النفطية التي تخشى أن تتسبب العقوبات الغربية في تضيق الخناق عليها (Downs 2004, 22)، فوفقاً للمصادر، تأوي إيران ثالث أكبر حوض للبتروك في العالم، بتقديرات تبلغ 137.6 مليار برميل تمثل حوالي عُشر إجمالي العالمي (مرفق رقم 3: الدول التي تمتلك أكبر احتياطيّات نفطية في العالم)، هذا بالإضافة إلى امتلاك إيران احتياطي من الغاز الطبيعي يقدر بـ 29.61 تريليون متر مكعب، يمثل 16% من الاحتياطي العالمي العالمي، ويعد الثاني عالمياً بعد الاحتياطي الروسي المقدر بـ 47.57 تريليون متر مكعب (CIA World Factbook 2010) (مرفق رقم 4: الدول التي تمتلك أكبر احتياطيّات من الغاز الطبيعي في العالم)، وهذه الاحتياطيّات الضخمة لا بد أن تستفيد منها طهران وتستثمرها، وهذه هي الفرصة التي أتاحتها لها بكين.

فبعد أن وضعت الحرب العراقية - الإيرانية أوزارها، بدأت إيران مرحلة إعادة الإعمار بتعاون صيني يقوم على أساس أن تزود الصين إيران بكل المعدات الصناعية، والتكنولوجيا والخدمات الهندسية اللازمة للإعمار، وذلك مقابل حصولها على النفط الإيراني. ولعل الزيادة الأهم في هذا السياق تلك التي حدثت خلال عامي 1988 و 1989 مع انتهاء الحرب العراقية - الإيرانية، إذ تضاعفت الصادرات النفطية الإيرانية إلى الصين حينذاك 25.3 مرة عما كانت عليه قبل الحرب (جارفر 2009، 364-367).

وفي خطوة متقدمة، تحركت الصين لتلعب دوراً في عملية تطوير الموارد النفطية الإيرانية؛ لتضمن ديمومة تدفق النفط عليها من هناك بأسعار وشروط ثابتة، فلا تبق مجرد مشترٍ عادي للنفط الإيراني. ففي آب/أغسطس 2000، فازت الصين بأول مشاركة مباشرة لها في استغلال هذه الموارد عندما حصلت شركة نفط الصين الوطنية - الإيرانية على عقد بقيمة 85 مليون دولار لمدة عامين لحفر تسعة عشر بئراً في حقول قائمة للغاز الطبيعي جنوب إيران (جارفر 2009، 402-403). ووفقاً لوزارة الطاقة الإيرانية، فإن طهران وفرت 14% من واردات النفط الصينية خلال العام 2003 (كلير 2008، 22-23)، حيث بلغت واردات الصين من النفط الإيراني الخام خلال هذا العام ما قيمته (2,635,085,866) دولار، مقارنة بـ (1,637,790) دولار عام 1988 (جارفر 2009، 398-399)، وهذا يدل على مدى التقدم الذي وصلت إليه العلاقات الصينية - الإيرانية في مجال النفط.

وتعزيزاً لهذا التقدم، وفي تشرين الأول/أكتوبر 2004، تم إبرام الصفقة الأضخم عندما وقعت إيران مع شركة "سينوبك" - كبرى شركات الطاقة الصينية - عقداً بقيمة 70-100 مليار دولار، تضمن شراء 250 مليون طن من الغاز المسال خلال فترة ثلاثين عاماً. ولأجل هذا العقد، اتفق الطرفان على إنشاء مصفاة لتكرير الغاز في "بندر عباس" من أجل إنتاج الغاز الطبيعي المسال. وكان من المقرر أن تستثمر شركة نفط الصين الوطنية في تطوير حقول نفطية جديدة في "يادافاران"، ليكون لها بذلك الدور الرئيسي في ذلك المشروع، مقابل الحق في شراء 150 ألف برميل يومياً من الخام بأسعار السوق بعد بدء تشغيل الحقول. وإذا ما تحققت هذه



الصفقة بالكامل، فإنها ستشئ واحدة من أكبر الاستثمارات الصينية عبر البحار، كما أنها ستمثل أهم ارتباط استراتيجي بين البلدين (كلير 2008، 22). وهكذا أصبحت الصين شريكاً رئيساً في إنتاج النفط والغاز الإيرانيين. وقد تولى "فريدون فير دينا زاد"، سفير إيران لدى الصين، شرح المغزى لهذه الاتفاقيات قائلاً: "لقد اختارت إيران والصين في شرق آسيا وغربها بعضهما شريكين طويلي الأمد". وحسبما أوضح السفير، "كانت إيران تحتاج إلى أسواق مستقرة لمواردها الغازية الهائلة، وكانت الصين تحتاج إلى إمدادات ثابتة من الطاقة" (Douglas, Mathew and Schwartz 2006, 7)، وبهذا تلاقت المصالح الصينية والإيرانية.

وفي عام 2009، وقع البلدان مجموعة اتفاقيات تتضمن استثمارات صينية بمليارات الدولارات في قطاع الإنتاج النفطي الإيراني (Lamin 2010)، الأمر الذي يجعل المجتمع الدولي متأكداً من أن إيران لن تتوقف عن بيع الغاز والنفط إلى الصين، رغم فرض عقوبات اقتصادية عليها (الرفاعي 2008، 135-136)، فإيران اليوم تحتل المراتب العليا في قائمة مصدري النفط والغاز إلى الصين، حيث تزودها بما يقارب 15% من استهلاكها (Walt 2010) (مرفق رقم 11: الواردات النفطية إلى الصين حسب الدولة، مرفق رقم 12: الصادرات النفطية الإيرانية حسب الدولة). وبالتالي فإن العلاقات الصينية - الإيرانية متينة وهامة لكل من البلدين.

### ثالثاً: التعاون الصيني - الإيراني في مجال الطاقة والاقتصاد

بدأ التعاون الاقتصادي بين الصين وإيران عام 1982 حين وافقت الأولى على إرسال ثلاثين خبيراً في شؤون المياه للمساهمة في تصميم سد ضخم يقام في جنوب إيران، وبهذا، كان أول تعاون بين البلدين إبان الثورة الإسلامية يتعلق بالطاقة الكهربائية. وقد فتح هذا المجال الباب على مصراعيه أمام التعاون الصيني - الإيراني في مجالات متعددة، شملت فيما بعد مختلف المجالات الاقتصادية، خاصة بعد أن تشكلت "اللجنة المشتركة للتعاون التجاري والعلمي والتكنولوجي" بين البلدين عام 1985. فخلال الفترة ما بين عام 1984

وتشرين الثاني/ نوفمبر 1989، كانت الشركات الصينية قد أبرمت تسعة عشر عقداً مع إيران، بقيمة إجمالية بلغت 66.74 مليون دولار في مجالات تتعلق ببناء محطات لتوليد الطاقة الكهربائية، والطاقة الذرية، وتصميم السدود، والمعادن غير الحديدية، والجيولوجيا والتعدين، والصناعات الخفيفة، ومصائد الأسماك (جارفر 2009، 364-365).

ولعل أهم ما تمخض عنه التعاون الاقتصادي بين الصين وإيران خلال التسعينيات من القرن المنصرم هو مشروع قطار أنفاق في العاصمة الإيرانية طهران. فأتى زيارة قام بها الرئيس الصيني "يانج شانج كون" Yang Shangkun، لإيران في تشرين الأول/ أكتوبر 1991، دعا الرئيس رفسنجاني الشركات الصينية لتقديم عروضها لإنجاز شبكة قطار الأنفاق هذه، والتي كان طولها سيبلغ عند اكتمال العمل بها 96 كيلو متراً. وفي العام التالي، فازت شركة الصين العالمية للائتمان والاستثمار بعقد بناء المشروع. وقد تضمنت المرحلة الأولى إنشاء ما يقارب من 50 كيلو متراً من الشبكة، بقيمة أولية قدرت بـ 360 مليون دولار، وقد تم إنهاء العمل بها وتدشينها في شباط/ فبراير 2000 بحضور الرئيس الإيراني خاتمي ووزير الخارجية الصيني "تانج جيا شوان" Tang Jiakuan. أما المرحلة الثانية فنضممت توسيعات بكلفة تقدر بـ 500 مليون دولار (*Beijing Time* 2002). وقد أبلغ مدير المشروع "هان ليز هونج" Han Lizhong جريدة طهران تايمز أن الصين قد استثمرت 1.5 مليار دولار لتمويل هذا المشروع. ولا بد من التذكير بأن قطار أنفاق طهران يُعد المشروع الأضخم من نوعه ميكانيكياً وكهربائياً الذي تضطلع شركات صينية بتنفيذه خارج أسوار الصين. ويمكن القول عموماً أن هناك سمتين بارزتين تميز بهما المشروع، هما: الدعم المالي الصيني الواسع النطاق، واشتراك الدولتين في الحصول على التقنيات المتطورة في هذا المجال (جارفر 2009، 395-396).

وقد استمر هذا التعاون، ففي عام 1995 وحده، بلغت القيمة الإجمالية للعقود الموقعة بين البلدين 1.08 مليار دولار. وفي عام 2003 شكلت الماكينات والآلات والأجهزة الكهربائية والمركبات والطائرات ما نسبته 47% من صادرات الصين لإيران. وتتجلى أهمية التجارة الصينية مع إيران في هذا الخصوص من خلال عقد

مقارنة بين قيمة النفط الذي تستورده الصين من إيران، وبين قيمة صادراتها من السلع الرأسمالية إلى إيران. ففي عام 2003، استوردت الصين نفطاً إيرانياً بقيمة 2.6 مليار دولار، وباعت إيران ما قيمته 1.1 مليار دولار من الماكينات والآلات والأدوات المدنية، والمعدات والأجهزة الكهربائية، والمركبات، والطائرات. وبعبارة أخرى، استطاعت الصين تغطية 42% من قيمة مستورداتها النفطية وجزء هام من وارداتها الاستراتيجية من المعادن الإيرانية، وذلك مقابل تصدير سلع رأسمالية ذات قيمة مضافة عالية وتقنية متطورة نسبياً (جارفر 2009، 369-371).

وحتى منتصف العام 2004، أقامت إحدى وأربعون شركة صينية مكاتب تمثيلية لها في إيران، فيما يجري العمل على تنفيذ ما بين أربعين وخمسين مشروعاً مشتركاً، بقيمة إجمالية تزيد على المليار دولار (جارفر 2009، 369).

ويمكن تلخيص مجالات التعاون الاقتصادي الأساسية بين البلدين فيما يلي: الماكينات والآلات، وقطاع الإسكان، وقطاع التعدين والتنقيب عن المعادن، واستخراج الفحم، وتصنيع السيارات، ومشاريع الري وبناء السدود والمحطات المائية والحرارية لتوليد الطاقة الكهربائية، وقطاع النقل (جارفر 2009، 372-388).

ويمكن القول إجمالاً إن قطاعات كبيرة من الاقتصاد الإيراني أسست على تصاميم وتقنيات ومعدات صينية، ناهيك عن الأعداد الكبيرة من المهندسين والفنيين الإيرانيين الذين تلقوا تدريبهم في الصين، أو على أيدي خبراء صينيين. وبالنسبة للصين، عاد هذا التعاون على الشركات الصينية بأرباح مجزية، ومكثها من جني عمالات أجنبية، وتوسيع حجم صادراتها عالية التقنية، وتلبية جزء هام من احتياجاتها لمصادر الطاقة المستوردة (جارفر 2009، 389). وبهذا، فإن التعاون الصيني - الإيراني في مجال الطاقة والاقتصاد هام وحيوي للبلدين على حد سواء، فهو يفتح الأسواق الإيرانية أمام الشركات الصينية، كما أنه يؤمن جزءاً لا بأس به من احتياجات الصين للنفط والغاز الطبيعي كمقابل للسلع التي تصدرها لإيران. وبالنسبة لإيران، فإن هذا التعاون يحد من أعباء الحصار المفروض عليها، ويوفر لها السلع التي تحتاجها، ويؤمن التمويل اللازم للعديد

من المشاريع التطويرية فيها، وذلك مقابل ما تصدره للصين من نفط وغاز، والذدان تمتلك منهما إيران احتياجات ضخمة.

#### رابعاً: الصين والتطور العسكري الإيراني

احتلت الصين خلال الحرب العراقية - الإيرانية مرتبة "المجهز الأجنبي الأكثر أهمية" لاحتياجات إيران من الذخائر والعتاد والسلع الرأسمالية التي تدخل في إنتاجها. ولم تفقد الصين أهميتها بعد انتهاء هذه الحرب، وذلك على الرغم من احتلال الاتحاد السوفييتي أولاً، ومن بعده روسيا، رأس قائمة الموردين العسكريين لإيران. وقد حظيت المساعدات الصينية لإيران في الميدان العسكري بتقدير عالٍ من القادة الإيرانيين، وأمسى التعاون العسكري بين البلدين ركناً هاماً من أركان الشراكة الصينية الإيرانية (Shichor 2000).

ومع أهمية هذه العلاقة، انتهج الساسة الصينيون سياسة الإنكار لهذا التعاون، حيث أن دعماً صينياً عسكرياً لإيران "الشيعية الفارسية" سيثير سخط العرب، ويضر بصورتها في أعين الرأي العام. وبالتالي، فإن بيانات النفي والإنكار الرسمية قد وفرت للمسؤولين الصينيين ملاذاً ملائماً لمواجهة الضغوط التي يتعرضون لها فيما يتعلق بمبيعات تلك الأسلحة. فبدلاً من أن يُضطروا إلى تبرير تلك الصفقات، أو إيجاد تفسير لتزامنها مع دعوة الصين إلى "ضبط النفس وعدم تدخل القوى الخارجية" في هذا الصراع، فقد كان يكفي هؤلاء المسؤولين إنكار وجود مثل تلك المبيعات، لا أكثر. وفي هذا الإطار، أصدرت وزارة الخارجية الصينية بياناً تنفي ما أوردته تقارير عن بيع الصين أسلحة لإيران أثناء حربها مع العراق، وأكدت الوزارة: "لقد قلنا مراراً إننا لم ندخل طرفاً في أية صفقات تسليحية مع إيران، والصين تتبنى موقفاً حيادياً فيما يتعلق بمسألة الحرب الإيرانية - العراقية، ونحن ملتزمون تماماً بهذا الموقف الحيادي" (جارفر 2009، 250).

وبعيداً عن التصريحات الدبلوماسية، وطبقاً لبيانات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، فإن الصين زودت إيران بما قيمته 3.8 مليار دولار من الأسلحة التقليدية بين عامي 1982 و 2004، أي بمعدل 171 مليون دولار سنوياً. وبذلك أصبحت الصين المورد الأول للسلاح الإيراني، وهو الموقع الذي ظلت تشغله حتى عام 1990 حيث رجحت كفة المبيعات السوفيتية. وفي تلك الفترة، كان النصيب الأكبر من المساعدات العسكرية الصينية لإيران يشمل أسلحة صغيرة وذخائر تتلاءم ونمط الحرب التي تخوضها إيران، والتي تتطلب كثافة بشرية عالية. ومع ذلك، فقد زودت الصين إيران بكميات كبيرة من الأسلحة الثقيلة، ومن أبرزها المدفعية الثقيلة والدبابات (Katzman 2003).

أما بعد انتهاء الحرب مع العراق، انصب اهتمام برامج التطوير العسكرية الإيرانية على تقوية قدراتها على التصدي للحرب الساحلية، فكان الدعم الصيني في هذه الفترة مركزاً على تطوير قدرات إيران البحرية. وتمثلت أول مساهماتها في مئتين من صواريخ كروز المضادة للسفن والمعروفة باسم "سيلكورم". وفي منتصف التسعينيات، حصلت إيران من الصين على جيل جديد من الصواريخ المضادة للسفن ذات قدرة أعلى (Kan 2010). وقد شهد شهر آب/ أغسطس من العام 1996 بداية جولة جديدة من جولات التعاون في الميدان الصاروخي، وذلك بزيارة وزير الدفاع الإيراني بكين على رأس وفد ضم كبار ضباط القوات البرية التابعة للحرس الثوري. وأنتت هذه الزيارة لإجراء مباحثات مع وزير الدفاع الصيني، أسفرت في النهاية عن توقيع الطرفين بروتوكولاً يتضمن شراء ما قيمته 4.5 مليار دولار من الأسلحة والتقنيات العسكرية على مدى ثلاث سنوات. وكان من نصيب الصواريخ الباليستية وتقنيات إنتاجها ومعدات إنتاج الإلكترونيات وبرامج التدريب العسكري مجتمعة في هذه الصفقة نحو 1.5 مليار دولار، كما اشتملت هذه الصفقة صواريخ كروز المضادة للسفن، وقاذفات للصواريخ، ومعدات تصنيع منظومات توجيه الصواريخ واختبارها وغيرها (جارفر 2009، 277).

ومع اقتراب القرن العشرين من نهايته، أقامت هيئة علوم وتكنولوجيا الفضاء الصينية CASTC مشروعاً مشتركاً مع إيران لتطوير جيل جديد من الصواريخ المضادة للسفن. وعلاوة على ذلك، ساهمت الصين في تحديث منظومة الدفاع الجوي الإيراني وزودت طهران بصواريخ أرض - جو المعروفة بصواريخ "سام"، هذا بالإضافة إلى الصواريخ الباليستية (جارفر 2009، 266-275). وبذلك، انتقلت الصين من مجرد مورد أو بائع للأسلحة، إلى مساهم في تحديث وتطوير المنظومة الدفاعية الإيرانية، خاصة المنظومة الصاروخية.

وتشير الدراسات إلى أن الصين كانت تقايض السلاح بالنفط، حيث كانت صفقة الأسلحة الصينية مقابل النفط الإيراني مكوناً رئيساً في العلاقة الصينية - الإيرانية، وهذا يفسر أهمية هذه العلاقة لكل من الصين وإيران، كما يفسر الرفض الصارم الذي أبدته الصين في مقاومة محاولات الولايات المتحدة الأمريكية لفرض قيود على هذا النوع من التجارة بين البلدين (جارفر 2009، 175-262)، قبل أن ترسخ لها في العام 1998، وتفك ارتباطها بإيران في هذا المجال.

### المبحث الثالث: التحرك الصيني تجاه القضية النووية الإيرانية، وما وراءه

لم تقف الصين مكتوفة الأيدي عندما ظهر البرنامج النووي الإيراني للعلن، وشننت واشنطن والدول الداعمة لسياساتها هجوماً عليه، فبالإضافة للتعاون مع طهران فعلياً في مختلف الميادين، أبدت بكين دعماً دبلوماسياً لطهران، وما زالت، لمنع هذه القضية من التفاقم. فقد لعبت الصين دوراً في المفاوضات التي دارت في الوكالة الدولية للطاقة الذرية وناقشت برنامج إيران النووي، كما كان لها دور عندما أحيلت المسألة إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ومع ذلك، هناك قيود ومعوقات لهذا التعاون والدعم، فليست العلاقات الصينية - الإيرانية بمعزل عن المجتمع الدولي، كما أن هناك مصالح وحسابات ودوافع صينية يجب أن تؤخذ بالحسبان. فالتحرك الصيني تجاه القضية النووية الإيرانية هو مزيج من دوافع ومصالح وتحديات ومعوقات، أفرزت الموقف الصيني من هذه القضية.

#### أولاً: الدور الصيني في مفاوضات الملف النووي الإيراني

منذ أن ظهر البرنامج النووي الإيراني للعلن عام 2002 على يد المعارضة الإيرانية، وبدأ السجال الدولي حوله، والصين تؤكد - كما يتكرر على لسان دبلوماسيها - بأن "الجمهورية الإسلامية الإيرانية لا تسعى لامتلاك أسلحة نووية، وإنما للاستخدام السلمي للطاقة النووية"، وبأن "بلدان العالم قاطبة لها الحق في بلوغ غايات سلمية فيما يتعلق ببرامجها المخصصة للطاقة السلمية"، و"ربما لا يكون من المنطق حرمان بلد نام كإيران من بناء محطة لتوليد الطاقة النووية"، فإيران لها "حق مطلق" في استخدام الطاقة النووية سلمياً، وأن "الصين موقنة بأن إيران إنما تنفذ برنامجاً للطاقة النووية السلمية" (جارفر 2009، 239-240). فالصين إذاً تثق بالطابع المدني للبرنامج النووي الإيراني، وفي هذا الإطار يأتي الدعم الصيني لإيران في المحافل الدولية، على الرغم من فك ارتباطها النووي بها عام 1997. وقد استغلت الصين موقعها في الأمم المتحدة للإعراب

مراراً وتكراراً عن مؤازرة المواقف الإيرانية أثناء النقاشات التي أجراها مجلس الأمن خلال العامين 1987-1988 بشأن فرض حظر تسليحي ملزم على إيران، أو تلك التي أجرتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية عامي 2003 و2004 بخصوص برامج إيران النووية.

وقد تركزت مهمة الصين في فيينا في 13 كانون الثاني/يناير 2004 على حث إيران على التعاون بشكل كامل مع الوكالة الدولية والمصادقة على البروتوكول الإضافي في أسرع وقت ممكن (3, Jin 2006). وبالتالي كان الصينيون يأملون في الحصول على موافقة إيرانية على اتفاق من شأنه أن يبقي الملف النووي الإيراني في فيينا، فلا ينتقل إلى نيويورك (لودجارد 2007، 155)، حيث عارضت بكين محاولات واشنطن مع الوكالة الدولية إحالة القضية النووية الإيرانية إلى مجلس الأمن. وفي هذا الشأن، صرح "شانج هوازهو" Zhang Huazhu، ممثل الصين في عضوية مجلس محافظي الوكالة، في أيلول/سبتمبر 2004، بأن "مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية هو الموقع والمنبر المناسب لحسم هذه القضية، وليس ثمة داعٍ لإحالتها إلى أي مكان آخر" (Payvand's Iran News 2006)، ولكن هذه الآمال تلاشت.

وبعد أن وصلت القضية إلى مجلس الأمن، وصدور الإعلان الرئاسي لهذا المجلس في 2006 المههد إيران بالعقوبات إذا لم تلتزم بوقف التخصيب، أشار نائب وزير الخارجية الصيني بأن بلاده "لا تزال تعتقد أن ثمة ما يكفي من المشكلات الكبيرة في الشرقين الأدنى والأوسط، وينبغي عدم مضاعفتها" (الرفاعي 2008، 160). وفي سبيل حل الأزمة، دخلت الصين طرفاً في المحادثات القائمة لحل القضية، كما أنها لعبت دور الوسيط. فخلال فترة لا تتجاوز خمسة أشهر، قام مساعد وزير الخارجية الصيني "كوي تيانكاي" Cui Tiankai بزيارتين إلى طهران في نيسان/أبريل وآب/أغسطس 2006 - وذلك قبل صدور القرار رقم (1696) في 31 تموز/يوليو 2006 وبعده - عبر فيهما عن أمله في أن تستغل طهران الفرصة، وتستجيب لحزمة العروض التي قدمتها لها الأطراف المتحاوره. وإلى حد ما، يمكن القول إن جهود "تيانكاي" ساهمت في



التخفيف من حدة التوتر الذي كان سائداً، مع الاعتراف بأنها لم تكن مثمرة بالدرجة التي كانت متوقعة (Jin 4, 2006 ، فقد توالت قرارات مجلس الأمن التي تفرض عقوبات ضد إيران وتشدها.

وعلى الرغم من تصويت الصين لصالح هذه القرارات، إلا أنها ومن حيث المبدأ تعارضها، وهي من أشد المعارضين لتشديد العقوبات المفروضة حالياً على إيران. ولذلك تغيبت الصين عن حضور اجتماعات الدول الستة الكبار (الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، وبريطانيا، وروسيا، والصين، وألمانيا) خلال العام 2009، فهي ترى أن فرض عقوبات جديدة من شأنه أن يعمل على تعقيد المشكلة لا حلها (Lamin 2010). فالصين تدعم الحل السلمي للملف النووي الإيراني وذلك عن طريق المفاوضات الدبلوماسية.

ومهما يكن، فقد لجأت الدبلوماسية الصينية، خلال مباحثات عام 2004 بين إيران والوكالة الدولية، إلى الموازنة بين الوقوف إلى جانب إيران ومحاولة عدم خسارتها كحليف، وتعزيز نظام الحد من انتشار الاسلحة النووية، توافقاً مع الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن (جارفر 2009، 242).

### ثانياً: الصين والتصويت على العقوبات في مجلس الأمن

قبل أن يصل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، كان الجدل يدور حول ما إذا كانت الصين ستستخدم حق النقض (الفيتو) في حال أجبرت إيران على المثول أمام مجلس الأمن. وفي ذلك الوقت، بينت الصين موقفها على لسان وزير خارجيتها بالقول إن "حق النقض لا يمكن استخدامه بصورة واسعة، نظراً لأن هناك حدوداً قصوى لذلك، ولا بد لنا أن نرى إن كان هناك ما يدعو إلى إحالة هذه المسألة على هذا النحو، أو تحديد من يمتلك صلاحية القيام بذلك" (جارفر 2009، 241-242) ملمحاً في ذلك إلى أن استخدام الصين لحق النقض سيعتمد على مدى قوة الأدلة حول امتلاك إيران برامج لأسلحة نووية، وعلى

مواقف بقية الدول الدائمة العضوية، فالصين بأي حال من الأحوال تعارض وقطعياً امتلاك إيران السلاح النووي (Gregor 2008)، وهذا ما أثبتته التجربة.

ففي أول اختبار لها، صوتت الصين لصالح قرار مجلس الأمن رقم (1696)، بعد أن أعربت عن "أسفها" لعدم امتثال إيران لقرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية ونداء مجلس الأمن لها بوقف كافة أنشطتها المتعلقة بالتخصيب (Permanent Mission of the People's of China to the UN 2006). وعلى الرغم من تأكيدها على الحل السلمي سبيلاً وحيداً لحل الأزمة، إلا أن الصين صادقت على قرارات مجلس الأمن كلها الصادرة بحق إيران، فهي ترى أن هذه العقوبات محددة، وجاءت نتيجة لرفضها وقف نشاطاتها النووية (Gregor 2008).

ومع ذلك، فإن بكين تعارض فرض عقوبات شاملة، بل تصر على أن العقوبات يجب أن لا تتعدى التجارة النووية إلى التجارة العامة وبيع الأسلحة والمشاريع الاستثمارية في مجال الطاقة. ففي تعليقه على قرار مجلس الأمن (1747) الصادر في 24 آذار/ مارس 2007. أكد السفير الصيني بأن "الإجراءات العقابية لا يجب أن تؤذي الشعب الإيراني أو تؤثر على التبادل التجاري أو الاقتصادي أو المالي بين إيران والدول الأخرى" (Kemenade 2010, 101)، وهذا متوقع، خاصة وأن الصين، وفي أثناء فرض العقوبات على إيران بين حزيران/ يونيو وتشرين الثاني/ نوفمبر 2009، قد وقعت عقوداً بقيمة 14.5 مليار دولار لتطوير مصافي النفط وحقول الغاز الطبيعي الإيرانية، كما ساهمت بـ 42.8 مليار دولار في مشروع يتضمن بناء سبع مصافي لتكرير البترول، وتشيد أنبوب لنقل النفط إلى الصين يصل طوله حوالي 1,600 كيلو متراً (Kemenade 2010, 101). وبمعنى آخر، فإن الصين إذا ما وافقت على فرض عقوبات تمس النفط والغاز الإيراني، وهي من أكبر المستوردين لهما (مرفق رقم 11: الواردات النفطية إلى الصين حسب الدولة، مرفق رقم 12: الصادرات النفطية الإيرانية حسب الدولة)، فإنها بذلك ستعاقب نفسها بطريقة غير مباشرة.

وهذا ما تدرکه الإدارة الأمريكية جيداً، ولذلك، وفي مطلع شباط/ فبراير 2010، حذرت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون الصين من "مغبة العزلة الدبلوماسية وانقطاع إمدادات النفط إذا لم تتعاون بكين في منع إيران من تطوير برنامجها النووي"، وإذا ما رفضت الموافقة على العقوبات الجديدة التي تسعى الإدارة الأمريكية لفرضها ضد طهران. "وسعت كلينتون إلى الضغط على نظيرها الصيني عندما كانا في العاصمة البريطانية لندن، لكن وزير الخارجية الصيني بدا أقل تعاوناً، وكرر موقف بكين بأنه ينبغي منح إيران مزيداً من الوقت للتفاوض قبل دراسة أية عقوبات" (الجزيرة نت كانون الثاني 2010). وفي نهاية المطاف، وافق الرئيس الصيني "هو جينتاو" Hu Jintao في نيسان/ أبريل 2010 على "الانضمام للمفاوضات" التي تدور حول فرض حزمة جديدة من العقوبات على إيران (Walt 2010).

ومن الملاحظ، والدارج، أنه وقبل صدور أي قرار من مجلس الأمن، تحاول الصين من خلال انضمامها للمفاوضات التي تناقش فرض عقوبات على إيران، التخفيف من حدة هذه العقوبات إلى أقل حد ممكن، وهي غالباً ما تنجح في ذلك (Walt 2010)، فالصين لا تريد بأي حال من الأحوال الوصول إلى عقوبات مشددة تمس قطاعات حيوية في إيران تؤدي إلى شلها، كما تطمح الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى هذا الأساس، وتعقيباً على تصريحات الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي المطالبة بفرض "عقوبات شاملة" على إيران تمس القطاع المالي وقطاع الطاقة، صرح المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية: "تعتقد الصين دائماً بأن العقوبات وممارسة الضغوطات على إيران بشأن برنامجها النووي لا يجب أن تكون الخيار، فهي لن تسفر عن نتائج" (Kemenade 2010, 102)، فالحل السلمي بالاستمرار في السير على طريق المفاوضات الدبلوماسية هو الحل الأفضل لبكين، مع اهتمامها بعدم التخلف عن الركب الذي يسير فيه المجتمع الدولي، والوقوف في صف معادٍ للدول الدائمة العضوية، وظهورها بصورة "المخالف لرأي الجماعة"، ولذلك فهي تصوت بالنهاية، وبعد إبداء اعتراضها وتحفظها، على قرارات مجلس الأمن ضد إيران.

### ثالثاً: التحديات التي تعترض الدعم الصيني لإيران

رغم الدعم الذي قدمته الصين، وما زالت، لإيران في مختلف الميادين، ومنها الدعم الدبلوماسي والسياسي في المحافل الدولية، إلا أن حسابات قادتها السياسيين بعيدة الأمد، وموازنتهم الدائمة بين المكاسب التي تتحقق عبر التعاون مع إيران وبين التكاليف، دفعتهم للحفاظ على مسافة معقولة من طهران، وصلت أحياناً إلى تعليق أنواع معينة من التعاون معها. فقد تحاشت بكين بعناية وضع نفسها في موقف تُلزم فيه بمساعدة طهران في مواجهة الضغط الأمريكي؛ لذلك لم توقع بكين "معاهدة صداقة" مع إيران مثل تلك التي وقعتها مع روسيا في تموز/ يوليو 2001، كما تفادت وبقصد وصف العلاقات مع إيران على كونها "شراكة استراتيجية"، وإنما اقتصرتها دائماً على أنها "علاقة صداقة وتعاون". علاوة على ذلك، فإن معظم المساعدات الملموسة لطهران في مجالات التحديث العسكري والطاقة النووية كانت تتم سراً أو شبه ذلك (جارفر 2009، 183-184)، حيث، ونتيجة للتعاون الذي قدمته الصين لجمهورية إيران الإسلامية في هذين المجالين، تدهورت العلاقات بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، مما أدى بشكل مباشر إلى فرض الأخيرة عقوبات على الصين، كان أولها في تشرين الأول/ أكتوبر 1987 عندما علقت واشنطن مؤقتاً حرية نقل التكنولوجيا النووية إلى بكين، وذلك بسبب بيع الأخيرة إيران صواريخ مضادة للسفن. وفي 21 أيار/ مايو 1997 تم حظر سبع شركات صينية من دخول الأسواق الأمريكية لمدة سنة كاملة؛ لأن الصين قامت ببيع مواد ومعدات كيميائية لإيران. وفي عام 2003، فرضت الإدارة الأمريكية ثلاث عقوبات بالحظر على شركات صينية تمنعها من التعامل مع الأسواق الأمريكية؛ أيضاً لبيعها صواريخ لإيران (Kan 2010).

وبالتالي، واجه التعاون بين الصين وإيران العديد من التحديات والعقبات، فمن جهة، تحاول الصين حماية مصالحها مع إيران، بينما تحاول من جهة أخرى حماية المجاملة الدولية الصينية - الأمريكية التي يعتمد عليها دافع التطور الصيني، إضافة إلى حماية سمعتها الدولية كقوة مسؤولة ومتعقلة، ناهيك عن خوفها من نشوب

حرب في الشرق الأوسط بسبب العقلية الإيرانية المحاربة والتي قد تشوش جهود التطور الاقتصادي الصيني (جارفر 2009، 44-45).

ولذلك، وللتحليل على هذه التحديات، انتهجت الصين سياسة تقديم تنازلات صغيرة وإظهارها على أنها خطوة كبيرة، وإعطائها أهمية أكبر من حجمها بكثير، ومن ذلك الموقف الذي أعلنته بكين في آذار/ مارس 1988 بالتوقف عن بيع إيران أنواع معينة من الصواريخ، فعلى الرغم من أن الصين توقفت فعلاً عن بيع إيران صواريخ مضادة للسفن، إلا أنها لم تتوقف عن بيعها صواريخ أخرى (جارفر 2009، 310). وهذه السياسة أصبحت نمطاً مألوفاً في السياسة الصينية فيما بعد.

ويبدو أن طهران تفهم حدود الدعم الصيني، ولذلك فهي تعتقد أنه "سوف يكون من الأفضل للمصالح القومية الإيرانية أن تبقى العلاقات بين طهران وبكين خالية من اعتبارات الطرف الثالث" (جارفر 2009، 186-187). بعبارة أخرى، تسعى إيران لأن يستمر التعاون بينها وبين الصين بغض النظر عن الخلافات بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية، وبغض النظر عن مواقف الصين الرسمية؛ أي: عزل العلاقات الصينية - الإيرانية عن التوترات الإيرانية - الأمريكية.

وباختصار، إن الطريق أمام العلاقات الصينية - الإيرانية ليس مفروشاً بالورود، بل فيه الكثير من المطبات والعقبات التي يحاول البلدان التخفيف من حدتها قدر الإمكان، دون إصابة علاقتهما مع بعضهما البعض في الصميم.

## رابعاً: الدوافع الصينية وراء موقفها من الملف النووي الإيراني

لم تأت المواقف الصينية الداعمة للملف النووي الإيراني وليدة الصدفة، فهي لا تعارض الموقف الأمريكي سدى، بل هناك أسباب ودوافع كامنة وقوية تدفع ببيكين لاتخاذ مثل هذه المواقف، ومنها دوافع اقتصادية تتعلق بالنفط واحتكار الأسواق الإيرانية؛ ودوافع سياسية، إذ تستخدم الصين إيران كورقة ضغط على الإدارة الأمريكية لتحقيق مطالبها؛ ودوافع استراتيجية تمس صورة الصين وسمعتها في المجتمع الدولي بشكل عام، والمنطقة بشكل خاص.

### ■ الدافع الاقتصادي:

يعتبر الدافع الاقتصادي الأبرز الذي يقف وراء موقف بكين المرن والدبلوماسي تجاه الملف النووي الإيراني، الأمر الذي تدرکه طهران تماماً، حيث وخلال محادثات المجتمع الدولي حول الملف النووي الإيراني في 2005، تحدثت أنباء عن أن طهران ربطت دعم الصين لها في هذا الشأن بالدخول في أكثر من مئة من المشاريع الاقتصادية المشتركة المقترحة (جارفر 2009، 242). فقد نمت التجارة الثنائية بين البلدين في العام 2003 عن العام الذي قبله بنسبة 80% (CIA World Factbook 2010)، كما احتلت الصين في عام 2009 المرتبة الأولى من حيث الدول المستوردة من إيران، علماً أن البترول والمنتجات البتروكيمياوية تشكل ما نسبته 80% من الصادرات الإيرانية، في حين تقع الصين في المرتبة الثانية من حيث الدول المصدرة لإيران، حيث تزود الصين إيران بـ 13.48% من حاجاتها (CIA World Factbook 2010) (مرفق رقم 13: التبادل التجاري بين الصين وروسيا وإيران خلال الفترة 2005-2009)، مع تركيز هيكل الصادرات الصينية لإيران في السلع المصنعة، وذلك على شكل ماكنات وآلات وأجهزة كهربائية ومركبات وطائرات، وبذلك ارتفعت التجارة البينية بين البلدين من 3 مليار دولار في العام 2001 إلى ما يقارب 20 مليار دولار في 2008، لتصبح الصين بذلك من أهم الشركاء التجاريين لإيران (Lamin 2010). ولذلك، ترفض الصين تشديد

العقوبات الاقتصادية على إيران، لأن ذلك من شأنه أن يؤثر على اقتصادها، الأمر الذي يعيه المجتمع الدولي، فقد صرح الرئيس الأمريكي أوباما في نيسان/ أبريل 2010 بأنه "من الواضح أن الصينيين مهتمون بما يترتب على اقتصادهم جراء هذه العقوبات" (Borger 2010)، ولذلك هي تعارض تشديدها.

ومع ذلك، فإن الصين تصوت لصالح عقوبات محددة، وبذلك، فهي تزيد من الهوة القائمة بين إيران والغرب والولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما تتبغيه؛ لتتفرد بالأسواق الإيرانية وتحتكرها شركاتها دون أي منافس أو مضارب، ففي عام 1978، كان للولايات المتحدة الأمريكية ما يزيد على 21% من الواردات الإيرانية، ولكن هذه النسبة تراجعت إلى 3% فقط عام 1991، وإلى صفر في عام 2003. وخلال الفترة ذاتها، انخفض نصيب بريطانيا من 8% في عام 1978 إلى صفر في عام 1991، قبل أن يرتفع إلى 3% عام 2003. أما حصة الصين من واردات إيران في الأعوام الثلاثة المذكورة فقد تنامت من 1% إلى 2% ثم إلى 8% على التوالي (Direction of Trade Statistics Yearbook 2006, 255-259)، وعلى هذا المنوال، وإذا ما استمرت العقوبات بحظر التعامل مع الشركات الإيرانية، فإن الميدان بكامله سيخلو للشركات الصينية، وهذا دافع للصين من أجل أن تصوت لعقوبات "محددة" ضد إيران.

فالموقف الصيني من الملف النووي الإيراني، والمتسم برفض فرض عقوبات مشددة تمس القطاع النفطي بشكل خاص، وفي الوقت ذاته يؤيد ويصوت لصالح عقوبات محددة، يفسره الدافع الاقتصادي للنتين الأحمر؛ فمن جهة، تعتمد الصين وصناعتها على النفط الإيراني بشكل كبير، وبالتالي فإن فرض عقوبات تحظره سيؤثر عليها بشكل مباشر، ومن جهة أخرى، تخدم العقوبات المخففة مصالح الشركات الصينية الاحتكارية التي تستفرد بالأسواق الإيرانية في ظل غياب المستثمرين من الدول الأجنبية نتيجة لمثل هذه العقوبات.

## ■ الدافع السياسي:

تعتبر إيران "ورقة ضغط" سياسية هامة في يد الصين تلاعب بها الإدارة الأمريكية لتحقيق مصالحها، فالصين مستعدة لتعليق تعاونها النووي مع إيران، كما حدث عام 1997، إذا استجابت الإدارة الأمريكية لمطالبها. وقد ظهرت "الورقة" الإيرانية على طاولة اللعب الصينية - الأمريكية مرات عديدة، كان أولها بعد التوتر الذي حدث في العلاقات بين بكين وواشنطن إبان أحداث تيانمن عام 1989، ومن ثم عندما حاولت الإدارة الأمريكية ربط امتيازات الدولة الأولى بالرعاية بحقوق الإنسان بين عامين 1993 و 1994، كما أنها لم تغب عن السجال حول القضية التايوانية الذي وصل ذروته في عامي 1995 و 1996.

وتعتبر أحداث تيانمن والقمع العسكري الصارم للمظاهرات الشعبية العملاقة التي عرفتها بكين في نيسان/ أبريل - حزيران/ يونيو 1989 المعارضة للحكومة الصينية، والتي طالبت بإصلاحات سياسية وحكومية، بداية لاتجاه مؤشر البوصلة الصيني نحو إيران، فقد أثار القمع العسكري لهذه المظاهرات، والذي أسفر عن قتل ما بين 400-800 مدني، اهتماماً كبيراً وتعاطفاً في الولايات المتحدة الأمريكية، وكان له أثر عميق على العلاقات الصينية الإيرانية. ولذلك، ومع تصاعد النقد الغربي والعقوبات التي تبعتها، بحث قادة الصين عن الدعم من "أصدقائهم" في العالم الثالث، فكانت إيران تفتح ذراعيها لهم (Nathan 2001).

وقد تعزز هذا الأمر حينما كانت المواجهة بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية على أشدها حول مكانة الصين بوصفها الدولة الأولى بالرعاية، وتهديد الولايات المتحدة الأمريكية بإلغاء وضع الدولة الأولى بالرعاية ما لم تحسن الصين سجلها في مجال حقوق الإنسان، والتي تأججت عندما وقع الرئيس الأمريكي بيل كلنتون أمراً تنفيذياً يربط أوضاع حقوق الإنسان بتجديد اتفاقية وضع الدولة الأولى بالرعاية مع الصين، هذا الوضع الذي يمنح الصين امتيازات على الصعيد التجاري مع الولايات المتحدة، وكان ذلك في العام 1993. ونكاية بهذا الأمر التنفيذي، وكرد فعل عليه، زار وزير الخارجية الصيني "كيان كيشن" Qian Qichen طهران في آذار/ مارس 1994، كما تواصلت المشاورات والزيارات الصينية الإيرانية (ميد وإيروين



وغولدستاين 2008). فكان التقارب الصيني - الإيراني رداً على المواجهة الصينية - الأمريكية حول مكانة الصين بوصفها الدولة الأولى بالرعاية.

وتتطبق المعادلة ذاتها على تعامل الصين مع القضية التايوانية، حيث تعتبر الحكومة الصينية هذه المسألة من "شؤون الصين الداخلية المحضة"، وأن النظام الذي تشكل في تايوان هو "نظام انفصالي" قام بمساندة الحكومة الأمريكية (موقع وزارة خارجية الصين الشعبية 2003)، وبالتالي تعتبر الصين أي تعامل أمريكي مع تايوان، خاصة على الصعيد الدبلوماسي والاقتصادي في مجالات التسليح يمس سيادتها بشكل مباشر (Sutter 1995). ومن هذا المنطلق، جاء إعلان الرئيس بوش في 10 أيلول/سبتمبر 1992 عن بيع تايوان 150 طائرة من طراز F16 مؤشراً لبداية التشابك بين مسألتَي التعاون الصيني - الإيراني والعلاقات الأمريكية مع تايوان، فرد بكين على هذه الصفقة انطوى على الربط بينها وبين القضية الإيرانية، فلم تكن قد مضت سوى ثمانية أيام على إعلان بوش هذه الصفقة عندما أبرمت إيران والصين علانية اتفاقاً للتعاون النووي بينهما يقضي ببيع بكين طهران عدداً من محطات الطاقة النووية (جارفر 2009، 319). وقد تكرر هذا السيناريو بحذافيره عندما منحت الحكومة الأمريكية للرئيس التايواني "لي تينج هوي" Lee Teng Hui تأشيرة دخول لزيارة واشنطن في 22 أيار/مايو 1995، حيث أحدثت هذه الزيارة ردة فعل بالغة الحدة من جانب بكين؛ لأنها اقترنت بنشاطات أمريكية أخرى تستهدف تطوير العلاقات مع تايوان (جارفر 2009، 322).

وقبل ما يقارب العام، ظهرت معادلة "تايوان مقابل إيران" على السطح بطريقة واضحة لا تحتمل أي تأويل، وذلك عندما أعلنت إدارة الرئيس أوباما في مطلع شباط/فبراير 2010 عن صفقة أسلحة بقيمة 6.4 مليار دولار مع تايوان كأداة ضغط على الصين للموافقة على العقوبات الجديدة التي تسعى الإدارة الأمريكية لفرضها ضد طهران (الجزيرة نت كانون الثاني 2010)، حيث أعلنتها بكين وبكل وضوح: "من الآن فصاعداً، على الولايات المتحدة الأمريكية ألا تتوقع تعاوناً كبيراً من الجانب الصيني ... إذا كنتم لا تكثرثون بمصالحنا، فلم علينا أن نكثرث بمصالحكم؟" (Kemenade 2010)، فالصين إذاً، ومن خلال دعمها لإيران، تمتلك

الأدوات والسبل التي تستطيع بها الإضرار بالمصالح الأمريكية، وذلك مقابل الضرر الذي توقعه واشنطن بمصالح الصين فيما يتعلق بالمسألة التايوانية.

ويأجيز شديد، تهدف بكين في دعمها لإيران، من ضمن ما تهدف، إلى "كبح جماح الهيمنة الأمريكية"، حيث توظف الصين موقفها من الملف النووي الإيراني وقدرتها على استخدام حق النقض كورقة ضغط تساوم بها واشنطن فيما يتعلق بالقضايا العالقة بينهما، وعلى رأسها القضية التايوانية، فإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية تريد وضع حد للتعاون الصيني - الإيراني فعليها تلبية مطالب الصين المتعلقة بتايوان وغيرها (جارفر 2009، 293-297). فالصين لا ترغب في مواجهة معلنة مع الولايات المتحدة، بل تحاول أن تحصل على ما تريد بطريقة دبلوماسية وسياسية حتى لا يضر ذلك كثيراً بعلاقتها مع الإدارة الأمريكية، وما يتعلق الصين صفقاتها النووية مع طهران إلا دليل على ذلك.

#### ■ الدافع الاستراتيجي:

من المرجح أنه لم يغيب عن التفكير الصيني بأن إثارة شكوك حول امتلاك إيران برامج نووية، وعدم تيقن المجتمع الدولي من طابعها، سيركز اهتمام واشنطن والغرب في منطقة الشرق الأوسط، وسيحول الأنظار بعيداً عن منطقة شرق آسيا، وبالتالي يصبح هذا الميدان خالياً للصين، فنتمكن بذلك من تقوية مواقعها فيه. وفي ذات الوقت، تحاول الصين إضعاف السيطرة الأمريكية على منطقة الخليج العربي/ الفارسي، وتحد من قبضتها على ذهبها الأسود، فالصين ما برحت قادرة "على بيع إيران منظومات أسلحة من شأنها تعريض القوات البحرية الأمريكية للخطر"، طبقاً لما جاء على لسان مسؤول أمريكي (Gellman 1998). وبالتالي، فإن مد يد العون لإيران في المجال النووي والتسلحي يعزز مكانتها في شرق آسيا، بينما يسهم في زعزعة المكانة الأمريكية في الشرق الأوسط.

وعلاوة على ذلك، يسهم تدخل الصين في الملف النووي الإيراني في مضاعفة "النفوذ الصيني في منطقة هامة في العالم" (جارفر 2009، 235-236)، فالصين تحاول الاستفادة من عضويتها الدائمة في مجلس الأمن، وامتلاكها حق النقض، لتتري العالم أنها موجودة، وأن لها رأي يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار، وهذا هو الوتر الذي تعزف عليه طهران، فقد أفادت مقالة نشرت في صحيفة "طهران تايمز" الإيرانية، في 25 أيار/ مايو 1995 أن الصين "لن تستسلم للولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر نفسها القوة الوحيدة في النظام العالمي الناشئ" (جارفر 2009، 166). ومن هذه الرؤية، ترفض الصين، وإن على المستوى الظاهري فحسب، المشاريع الأمريكية لتشديد العقوبات ضد إيران، وذلك من أجل أن تتنازل الولايات المتحدة الأمريكية وتتفاوض معها وتحادثها، فتأتيها بالترغيب تارة، وبالترهيب تارة أخرى، فالصين تطرب لمثل هذه المواقف، خاصة إذا كانت دولة بتقل الولايات المتحدة الأمريكية هي التي تحايلها.

أما الموقف الذي تتخذه الصين في نهاية كل جولة، والمتمثل بالتصويت لصالح قرارات مجلس الأمن بفرض عقوبات على إيران، ووقف تعاونها النووي معها، فيأتي حماية لسمعة الصين على الساحة الدولية، ومنع اهتزاز صورتها المرسومة على أنها دولة مسؤولة وفاعلة في النظام الدولي. فلو أن إيران تحولت إلى قوة نووية، وعُدت الصين الدولة الأجنبية الأولى التي مكنتها من تحقيق ذلك، فإن أضراراً جسيمة للغاية ستصيب سمعة الصين (جارفر 2009، 237)، ولذلك آثرت بكين وقف تعاونها النووي مع طهران قبل أن تكشف الأدلة ما لا تحمد عقباؤه. كما أنها تصوت في كل مرة لصالح قرارات مجلس الأمن حتى لا تكون "شاذة" في المجتمع الدولي، فتكون الدولة الكبرى الوحيدة من الدول الدائمة العضوية التي تقف في عكس التيار، خاصة وأن المواقف الروسية بدأت تقترب أكثر فأكثر من المواقف الأمريكية (انظر الفصل الثالث).

ويكلمات معدودة، تتعدد الدوافع التي تقف وراء الموقف الصيني من الملف النووي الإيراني، فهناك دوافع اقتصادية تتجسد في مصالح الصين النفطية والاحتكارية للأسواق الإيرانية، ودوافع سياسية تتلخص في كون إيران "ورقة" تلوح بها الصين في وجه الإدارة الأمريكية متى سنحت الفرصة، ودوافع استراتيجية حيث تهتم

الصين بسمعتها على الساحة الدولية ومكانتها ونفوذها في المنطقة. وبكل حال، تتعدد الدوافع الصينية والنتيجة واحدة، موقف صيني يعارض "عقوبات شاملة" ويصوت لصالح "عقوبات محددة".

### الفصل الثالث: الموقف الروسي من الملف النووي الإيراني

لم تكن العلاقات بين روسيا وإيران طيبة على الدوام، فقد تواجعت الدولتان في حروب دامية، ولم تتبلور علاقات التعاون والصداقة بينهما إلا بعد انهيار الاتحاد السوفييتي. وعلى الرغم من قصر مدة هذا التعاون، إلا أنه لم يسر على وتيرة واحدة، فقد نشط التعاون بين الدولتين في فترات محددة، وبشكل خاص في الفترة التي تولى بها الرئيس "بوريس يلتسن" Boris Yeltsin الحكم في روسيا، وضعف إلى حد التلاشي في أوقات أخرى، ومنها الفترة التي امتدت من العام 1995 وحتى العام 2000؛ نتيجة لاتفاق "غور- تشيرنوميردين" Gore-Chernomyrdin الموقع بين الحكومتين الأمريكية والروسية.

ورغم هشاشة هذه العلاقات، لعبت روسيا دوراً هاماً في تطوير مجالات عديدة وحيوية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، فقد كان الدعم الروسي للبرنامج النووي الإيراني بالغ الأهمية، وشكل الأساس الذي قام عليه هذا البرنامج، وكذلك الدعم الذي قدمته روسيا لإيران من الناحية العسكرية، سواء من خلال تزويدها بالأسلحة التي تحتاجها، أو مساعدتها على تطوير منظومتها الصاروخية.

وحفاظاً على هذه العلاقات، اتسم الموقف الروسي تجاه إيران وملفها بالمرونة ورفض العقوبات المشددة، حيث يتمسك الخطاب الروسي باللجوء إلى الحل السلمي للقضية، كما أنها قدمت اقتراحاً للخروج من الأزمة، وهي تسعى بكل الوسائل لدفع إيران إلى القبول به، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه التحركات الروسية، والمواقف من الملف النووي الإيراني، وتصويتها لصالح العقوبات التي فرضها مجلس الأمن لها ما يبررها ويفسرها، فكل ذلك يتحرك وفق فلك الدوافع والمصالح الروسية.

## المبحث الأول: العلاقات الروسية - الإيرانية: بين المد والجزر

اتسمت العلاقات الروسية الإيرانية بالتذبذب على مر العصور، وتراوحت بين العداء والتقارب. ولكن، ومع سقوط نظام الشاه وانتهاء الوجود الأمريكي في إيران، ابتعدت الجمهورية الإسلامية الإيرانية والاتحاد السوفييتي عن حال المواجهة المباشرة الناجمة عن انتمائهما إلى معسكرين وحلفين متصارعين، مع بقاء التباعد سيد الموقف، فالاحتلال السوفييتي لأفغانستان عام 1979، والذي اعتبرته إيران تهديداً خطيراً لأمنها القومي، ومن ثم اندلاع الحرب العراقية - الإيرانية عام 1980، والدعم العسكري السوفييتي للعراق في هذه الحرب التي استمرت ثماني سنوات (دياب 1997، 91)، عزز من حالة التباعد والتنافر في العلاقات بين البلدين.

ومع انهيار الاتحاد السوفييتي وتفكك الامبراطورية السوفييتية، عادت روسيا وإيران من الناحية الجيوسياسية إلى الوضع الذي كان قائماً بينهما قبل قرابة قرنين من الزمن، أي وجود منطقة "عازلة" بينهما تتمثل في ظهور عدد من الدول الجديدة في آسيا الوسطى والقوقاز، والتي نالت استقلالها على أنقاض الاتحاد السوفييتي السابق (دياب 1997، 91)، وهذا أدى إلى التخفيف من حدة الاحتكاك القائم بينهما، ناهيك عن انضمام الدولتين إلى رزمة الدول المعادية للسياسة الأمريكية، وهذا ما دفعهما إلى إعادة النظر في علاقاتهما مع بعضهما البعض.

وبالتالي، شهدت نهاية الثمانينيات من القرن الماضي مرحلة جديدة بين البلدين اتسمت بالتقارب، فتوقف حرب الخليج الأولى عام 1988، وخروج إيران منها منهكة، وسعيها على إعادة إعمار ما دمرته الحرب، والعزلة التي فرضتها الدول الغربية عليها، دفعتها إلى النظر في علاقاتها الخارجية، حيث وجدت أن طريق موسكو هو الأقرب، وأن العاصمة الروسية هي الأكثر استعداداً لقبول هذا التحول الإيراني، فقد كان الإمام آية الله الخميني يعتقد بأن العلاقات القوية بين طهران وموسكو سوف "تساعد البلدين في مواجهة الغرب" (جارفر

ومن هذا المنطلق، قام علي أكبر هاشمي رفسنجاني، عندما كان رئيساً لمجلس الشورى الإسلامي، بافتتاح الزيارات المتبادلة لمسؤولين كبار بين روسيا وإيران، وذلك بزيارة لموسكو قام بها عام 1989، منهيًا بذلك قطيعة بين الدولتين استمرت ربحاً طويلاً من الزمن. وعلى إثر هذه المبادرة، جاءت الزيارتان اللتان قام بهما كل من وزير الخارجية الروسي "يفغيني بريماكوف" Yevgeny Primakov ل طهران في الأسبوع الأخير من العام 1996، ورئيس مجلس الشورى الإيراني "ناطق نوري" لموسكو في شهر نيسان/ أبريل من العام التالي، لتكرسا هذا الانفتاح المتبادل والرغبة المشتركة في ترسيخ علاقات حسن الجوار وتطويرها (دياب 1997، 90).

وبالتالي، طرأ تحول ملحوظ على العلاقات الروسية - الإيرانية في فترة الرئيس الروسي "بوريس يلتسن" Boris Yeltsin اتجه نحو التقارب، مع عدم تجاهل الخضوع الروسي للضغوطات الأمريكية في فترات محددة، والذي تتوج بتوقيع الحكومتين الأمريكية والروسية اتفاق "غور - تشيرنومييردين" Gore-Chernomyrdin في منتصف تسعينيات القرن الماضي القاضي بعدم مد الجمهورية الإسلامية الإيرانية بالتكنولوجيا التي قد تدعم قدرات العلماء الإيرانيين في صناعة السلاح النووي (الأصفهاني 2001، 161).

ومع وصول "فلاديمير بوتين" Vladimir Putin إلى الحكم في روسيا عام 2000، وضع الحد لل"قوضى السياسية" التي اتسمت بها فترة الرئيس "يلتسن" Yeltsin، حيث بدأت روسيا توقن يوماً بعد يوم أنه لا بد لإيران أن تبرز كفاعل أساسي في المنطقة، وأصبحت موسكو تعتبر نفسها شريكاً "تاريخياً وثابتاً" لإيران، فأضحى التعاون النووي بشكل خاص، والتعاون في المجالات التكنولوجية المتقدمة بشكل عام، عاملاً هاماً في الاستراتيجية الروسية تجاه إيران (Rastbeen 2007, 134). وفي هذا الإطار، قام وزير الدفاع الروسي "إيغور سيرجيف" Igor Sergeyev بزيارة إلى طهران في العام 2000 للتحادث مع وزير الخارجية الإيراني حول كيفية توثيق العلاقات الثنائية بين البلدين، وتوحيد المواقف بينهما تجاه المشاكل الإقليمية. وقد أسفرت

هذه الزيارة عن دعم "تعاون استراتيجي بعيد المدى" سيفتح المجال أمام "تعاون عسكري وأمني في مجالات عسكرية أخرى" على حد قول الرئيس الإيراني "محمد خاتمي" (الأصفهاني 2001، 161).

وبهذا، تغيرت علاقة روسيا بإيران إلى حد ما مع تولي "بوتين" Putin الرئاسة، فتغيرت مبدئياً درجة الأهمية الاستراتيجية لإيران، ولذلك تخلت روسيا عن اتفاق (غور-تشيرنوميردن)، وأعدت إحياء تعاونها العسكري مع إيران، فـ "من الناحية الاقتصادية، روسيا مهتمة بالتعاون مع إيران... ومن الناحية السياسية، ينبغي على إيران أن تكون دولة متمتعة باكتفاء ذاتي ومستعدة لحماية مصالحها القومية"، وفقاً لتعبير الرئيس "بوتين" Putin نفسه (تشوبين 2007، 174). فالأوضاع التي أحاطت بالبلدين في نهاية القرن المنصرم وبداية القرن الحالي دفعتهما إلى تجنب اصطدام المصالح وتغليب أوجه الالتقاء والتعاون (دياب 1997، 91)، كما أن التواجد في نفس المنطقة، وعلى ساحل بحر قزوين، أنشأ نوعاً من التقارب بين روسيا والجمهورية الإسلامية الإيرانية، استهدف أساساً منع تحول ثروات هذا البحر إلى جيوب الشركات البترولية الغربية (الأصفهاني 2001، 160). هذا بالإضافة إلى أن روسيا، والتي سعت على مدى قرون طويلة للوصول للمياه الدافئة عبر البوابة الإيرانية، وواجهت على الدوام مقاومة ضارية من منافستها الرئيسيتين بريطانيا والولايات المتحدة، تجد اليوم فرصة مناسبة لتحقيق حلمها بصورة سلمية وعلنية عبر تعزيز علاقات التعاون المتنوعة مع إيران، وبالتالي إيجاد حل جذري لهذه المعضلة الجيوسياسية البالغة الأهمية لموسكو (دوغين 2004، 241-340). ومن أجل ذلك وغيره (انظر الفصل الثالث: المبحثين الثاني والثالث)، جاء التعاون الروسي - الإيراني في مجالات وميادين عديدة، أهمها في مجال الطاقة النووية والمجال العسكري وقطاع البتروكيماويات، والتي على إثرها تبلور الموقف الروسي من إيران وملفها النووي.

ومما سبق يتضح أن الوضع الاستراتيجي للبلدين، والظروف الدولية التي طرأت على المنطقة، أنشأت معادلة تدفع البلدين في اتجاه التقارب والتعاون، على الرغم من أن التنافس والتزاحم كانا البديلين الأكثر احتمالاً في ظل "الفراغ المفاجئ" الذي عانت منه المنطقة في ظل انهيار الاتحاد السوفييتي كقوة عظمى، وقيام الثورة



الإسلامية في إيران وتحديها العلني للولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها في المنطقة. فكان من الممكن، في ظروف دولية وإقليمية مختلفة، أن يدخل البلدان في صراع للسيطرة على المنطقة، فتتردى العلاقات بينهما إلى الهاوية (دياب 1997، 91).

وقد حدث بعض مما كان متوقعاً عندما تغيرت الظروف، فوصول الرئيس الأمريكي "بارك أوباما" Barak Obama إلى الحكم، والذي سبقه بقليل تولي "ديميتري ميدفيدف" Dmitry Medvedev الرئاسة في روسيا، فتح الباب أمام سياسة أمريكية أوروبية جديدة تجاه روسيا، تقوم على إنهاء حالة الشك التي اتسمت بها العلاقات بين الجانبين كجزء من مخلفات الحرب الباردة (Kunze and Schmidt 2009, 153-156). ولذلك، ونتيجة لتغير الظروف، بدأت روسيا بالتخلي تدريجياً عن إيران في أزماتها حيال برنامجها النووي، بل وبانتت طرفاً ينبغي على إيران إرضاءه، بعد أن كانت طرفاً تركزت إليه.

وبالتالي، فإن العلاقات الروسية- الإيرانية شهدت مراحل عديدة من المد والجزر، فقد بدأ البلدان علاقاتهما بالتحدي والتنافس، ولكن ونتيجة لتغير الظروف الدولية، تحسنت العلاقات بينهما في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، ومن ثم عاد التباعد والجفاء ليحكم العلاقات بين روسيا وإيران، وهذا كله يلقي بظلاله على الدعم الروسي للبرنامج النووي الإيراني عملياً ودبلوماسياً.

## المبحث الثاني: روسيا وإيران ومجالات التعاون بين البلدين

تتمثل الاتجاهات الرئيسية في التعاون الاقتصادي بين روسيا وإيران في المجال النووي، والمجال العسكري، وقطاع البتروكيماويات. وقد بلغ التعاون الروسي - الإيراني أوجَه في فترة الرئيس "فلاديمير بوتين" Vladimir Putin، والذي وضع حداً للتعدد الروسي في التعاون مع إيران، وألغى اتفاقية كانت موسكو قد وقعتها مع واشنطن عام 1995 للحد من هذا التعاون. وعلى إثر ذلك، وصلت قيمة الصادرات الروسية لإيران في العام 2004 إلى 1.3 مليار دولار، مقارنة بـ 249 مليون دولار في العام 1992 (Ter-Oganov 2006)، أي أن المبيعات الروسية لإيران قد تضاعفت بنحو خمس مرات، مع العلم أن الأسلحة تشكل الجزء الأكبر من هذه المبيعات.

وبهذا، أصبحت روسيا من أهم المصادر التي تعتمد عليها إيران في تطوير برنامجها النووي، كما أصبحت المستورد الأول للسلاح الروسي في الشرق الأوسط (مرفق رقم 14: الواردات الإيرانية من الأسلحة خلال الفترة 2000-2010 حسب الدولة، مرفق رقم 16: الصادرات الروسية من الأسلحة خلال الفترة 2000-2010 حسب الدولة)، مع الأخذ بعين الاعتبار عدم خروج روسيا عن مبدأها في "التصدير الحرج"، والذي يقضي بعدم بيعها أي من السلع والأعمال والخدمات والمعلومات التي من شأنها الإخلال بميزان القوى الاستراتيجي في المنطقة (علي 2006، 98).

ولكن وعلى الرغم من أهمية هذا التعاون لكل من البلدين، إلا أن روسيا، ونتيجة لضغط أمريكي شديد وحاجات في نفسها، تخلت عن دعمها لطهران في مراحل عديدة، كما أنها تتردد في تنفيذ بعض التزاماتها تجاه إيران، مما يزعزع من ثقة الإيرانيين بالروس. وقد جاء التنافس بين موسكو وطهران على ثروات بحر قزوين وأسواق الغاز ليضع العلاقات بين البلدين وتعاونهما في المجال النووي والعسكري والطاقة على مفترق طرق.

## أولاً: الدعم الروسي للبرنامج النووي الإيراني

بدأ تعاون روسيا وإيران في المجال النووي في نهاية الثمانينيات، حيث وقع وزير المالية الإيراني ووزير السكك الحديدية الروسي بروتوكولاً في آذار/ مارس 1989 تضمن اتفاقية تقوم روسيا بموجبها بإكمال مفاعلات بوشهر، وإنشاء مفاعلين آخرين بقدرة 440 ميغاواط (الراوي 2006، 128)، ولكن تم تأجيل هذه الصفقة بسبب مشاكل مالية واجهت إيران منعتها من تسديد التزاماتها المالية للاتحاد السوفييتي (Sahimi 2003, 8).

وقد تبلور هذا التعاون في آب/ أغسطس 1992 بتوقيع الاتفاقية الروسية الإيرانية حول "استخدام الطاقة النووية لأهداف سلمية"، وصل بموجبها أكثر من 100 خبير روسي إلى موقع بوشهر (الراوي 2006، 130). كما وقعت وزارة الطاقة الذرية الروسية ومنظمة الطاقة الإيرانية عقداً في 1993 لبناء مفاعلين روسيين في بوشهر، إلا أن الصعوبات المالية التي كانت تواجه إيران حالت دون تنفيذ هذا العقد (Sahimi 2003, 8).

ويأتي الإنجاز الأهم في إطار التعاون الروسي الإيراني في العام 1995، عندما وقع البلدان اتفاقية بقيمة 800 مليون دولار في 8 كانون الثاني/ يناير 1995 لإنهاء العمل في مفاعلات بوشهر، بحيث تكون قادرة على إنتاج ما يقارب من 180 كغم سنوياً من البلوتونيوم على شكل وقود مستهلك، على أن يتم ذلك ضمن اتفاقية الضمانات الموقعة مع الوكالة الدولية، بالإضافة إلى تزويد إيران بمفاعل بحثي للماء الخفيف بقدرة تتراوح بين 30 و 50 ميغاواط، وب 2000 طن من اليورانيوم الطبيعي، وتدريب عشر إلى عشرين عالم نووي إيراني سنوياً، وكل ذلك في مدة حددت بأربع سنوات (الراوي 2006، 132-133).

ونتيجة لهذه الاتفاقية، تضاعف عدد الخبراء الروس العاملين في محطة بوشهر إلى أكثر من ثلاثة أضعاف، فقد ارتفع عددهم من ألف إلى ثلاثة آلاف وخمسمائة خبير (Ter-Oganov 2006). وفي آب/ أغسطس من العام نفسه، وقعت روسيا وإيران عقداً يمتد إلى عشر سنوات تقوم بموجبه روسيا بتزويد إيران بوقود نووي مصنع في شركة Novosibirsk Chemical Concentrate Plant الروسية (الراوي 2006، 134).

وقد أثارت هذا الاتفاقيات القلق الشديد في الأوساط الأمريكية، إلى حد أن قام نائب الرئيس الأمريكي "آل غور" Al Gore بزيارة موسكو في العام 1995، حاول فيها إقناع رئيس الوزراء الروسي "فيكتور تشيرنوميردين" Victor Chernomyrdin بعدم مد الجمهورية الإسلامية الإيرانية بالتكنولوجيات التي قد تدعم قدرات العلماء الإيرانيين في صناعة السلاح النووي (الأصفهاني 2001، 161)، وقد نجح المبعوث الأمريكي في مهمته، حيث انفق البلدان - من خلال لجنة عرفت باسم "غور - تشيرنوميردين" - على تقليص مبيعات الأسلحة إلى إيران. ولكن نظراً إلى أن توقيع الاتفاق الروسي - الإيراني قد سبق الاتفاق الأمريكي - الروسي، فقد تمسك المسؤولون الروس بالمضي في بناء المفاعل النووي في بوشهر، ولم توقف روسيا تدريب التقنيين الإيرانيين، مع تأكيدها المتكرر بأن الجانب الإيراني لن يحصل جراء هذا المشروع على أي دعم في قدراته على تخصيب اليورانيوم الذي قد يتيح له صنع القنبلة النووية في المستقبل (تشويين 2007، 174). ورداً على الانتقادات الأمريكية حول تعاون روسيا مع إيران، أصدرت الحكومة الروسية بياناً في آذار/مارس 1998 ورد فيه: "لم تزود روسيا أي بلد بما فيها إيران بالتكنولوجيا النووية والصاروخية بشكل يخالف القانون الدولي" (الراوي 2006، 134).

ولم تمض على هذه اللجنة خمس سنوات حتى أعلنت روسيا إلغائها رغم المعارضة الأمريكية الشديدة، وذلك بعد أن تولى "فلاديمير بوتين" Vladimir Putin الحكم في روسيا، وعادت تصريحات المسؤولين الروس مؤكدة على استمرار تعاونها مع إيران في الميدان النووي، فقد جاء على لسان وزير الدفاع الروسي "إيغور سيرجيف" Igor Sergeyev في أوائل العام 2000 بأن "التعاون الروسي الإيراني لن يوقفه تدخل دولة ثالثة" (علي 2006، 26-33)، كما صرح وزير الطاقة الذرية الروسي "ألكسندر رمانتسوف" Alexander Rumyantsev بأن "روسيا لا تخطط الآن لإجلاء الخبراء الروس النوويين العاملين في إيران". وفي ليلة 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2001 تحرك قطار روسي مغادراً مصنع إيغورسكي في بطرسبرغ حاملاً هيكل المفاعل النووي في بوشهر متجهًا إلى إيران، وقد لحقه الخبراء الروس للمساعدة في تثبيته في المحطة (علي 2006،

(38)، لبيدأ التقنيون الروس في 1 أيلول/ سبتمبر 2002 بإنشاء أول مفاعل نووي في بوشهر وسط اعتراضات أمريكية شديدة (تشوبين 2007، 13).

وقد توج التعاون الروسي الإيراني في شباط/ فبراير 2005 بتوقيع موسكو وطهران اتفاقاً يقضي بأن تؤمن روسيا الوقود اللازم لمحطة بوشهر لمدة عشرين عاماً، بحيث تقدم روسيا لإيران 1500 طن من الوقود النووي خلال هذه المدة، مع التزام إيران بإعادة الوقود النووي المستخدم إلى روسيا لمعالجته ودفنه، مع تكفل إيران بتكاليف ذلك (اللايف 2008، 59).

وفي 28 كانون الثاني/ يناير 2007، تعهدت روسيا بإطلاق مفاعل بوشهر النووي كما هو مخطط له، وقد ورد على لسان مسؤول روسي رفيع المستوى بأن "روسيا عازمة وجادة على الوفاء بالتزاماتها لإنهاء العمل في مفاعل بوشهر في الوقت المحدد لذلك" حيث كان البلدان قد وقعا اتفاقية في أيلول/ سبتمبر 2006 تم فيها تحديد شهر أيلول/ سبتمبر 2007 موعداً نهائياً لإتمام روسيا العمل في محطة بوشهر النووية (Hassan 4, 2007). ومع ذلك، لم تقب روسيا بالتزامها، وأجلت الموعد إلى كانون الثاني/ يناير 2008 بعد أن زودت موسكو طهران بالوقود المخصص اللازم لتشغيل المفاعل، وعندها أعلن مسؤولون روس بأن نهاية العام ستشهد تشغيل المفاعل. ومرة أخرى، وفي خريف 2008، أعلنت الحكومة الروسية أن المفاعل لن يكون جاهزاً للعمل حتى العام 2009؛ بسبب مشاكل تقنية متنوعة. وقد أثار هذا الإعلان حفيظة الإيرانيين وزعزع ثقتهم بالروس، وفي هذا الصدد أبدى وزير الطاقة الإيراني اعتراضه في تشرين الثاني/ نوفمبر 2008: "لقد وعدونا مرات عديدة بإكمال مفاعل بوشهر، ولكنهم لم يفعلوا لأسباب عدة، ولربما لديهم أسبابهم الخاصة" (Katz 2009)، ملمحاً إلى الضغوط الأمريكية التي يتعرض لها الروس.

وفي 25 شباط/ فبراير 2009، أكملت روسيا وإيران العمل في مفاعل بوشهر، وتم اختباره بنجاح. وقد اتفق البلدان على توقيع اتفاقية تقوم على تزويد روسيا بإيران بالوقود النووي اللازم للمفاعل لمدة عشر سنوات، وكذلك تشغيل المفاعل بمساعدة الخبراء الروس (Cohen 2010). وعلى إثر ذلك، أعلنت روسيا في منتصف

كانون الثاني/يناير 2010، بأن تشغيل أول مفاعل نووي في إيران، وهو مفاعل بوشهر، سيتم في أواسط العام 2011 (Wellman 2010)، إلا ان الإيرانيين، وبعد انتكاساتهم المتكررة من التأجيل الروسي المتواصل، يضعون في حسابهم أن هذا التاريخ ربما سيتأخر شهوراً في أفضل الأحوال.

ويتضح مما سبق، أن روسيا قد لعبت دوراً هاماً في تطوير البرنامج النووي الإيراني، رغم الاعتراضات التي واجهتها، والتأخيرات التي طرأت على الاتفاقيات. فالضغوطات والانتقادات الأمريكية كانت ملازمة لهذا التعاون، والتي فرضت نفسها في منتصف التسعينيات من القرن الماضي، وجمدت العلاقات الروسية الإيرانية في مجال الطاقة النووية مدة خمس سنوات. ومع ذلك، تمكنت روسيا في نهاية المطاف من إكمال العمل بأول مفاعل إيراني، فعلى الرغم من أن تشغيله لم يبدأ بعد، إلا أن وجوده بحد ذاته يعتبر خطوة هامة ودرجة في البرنامج النووي الإيراني، والتي ما كانت لتتحقق دون تعاون روسيا، وتصميمها على إتمام الصفقة المتعلقة به، والإيرانيون الآن في انتظار الروس للوفاء بباقي التزاماتهم وتشغيل هذا المفاعل.

### ثانياً: التعاون العسكري: محور العلاقات الروسية – الإيرانية

يعود التعاون الإيراني السوفييتي في مجال التكنولوجيا العسكرية إلى نهاية الثمانينيات في عهد "غورباتشوف" Gorbachov، عندما تم توقيع عقد لتوريد السلاح السوفييتي إلى إيران عام 1989، وأصبحت إيران أحد العملاء المفيدتين للصناعة العسكرية السوفييتية. وقد تولت موسكو احتياجات طهران من المدرعات والدبابات والمدافع والمنظومات الصاروخية المضادة للطائرات المتقلة من طراز "ستريلا"، وأسلحة المشاة العادية، والعجلات العسكرية (علي 2006، 5).

وقد تواصل هذا التعاون بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، فخلال السنوات الأولى من حكم الرئيس "بوريس يلتسن" Boris Yeltsin، ازداد التأكد من قيام روسيا بدور المورد الأساسي لإيران بالأسلحة الحديثة، متخطياً

بذلك كافة الضغوطات الغربية والأمريكية، حيث أدرك المسؤولون الروس الجدد أهمية العائد المالي الذي تحصل عليه روسيا من تصدير إنتاجها من السلاح وخبراتها العسكرية (الأصفهاني 2001، 161).

وخلال الأعوام 1991 و 1994، بلغت الموارد الروسية من التعاون في مجال التكنولوجيا العسكرية مع إيران ما قيمته 4 مليار دولار. وقد صدرت روسيا إلى إيران، خلال هذه المدة، مقاتلات "ميغ 29"، وقاذفات "سوخوي 24" بكمية تكفي لتشكيل فوجين جويين، إضافة إلى ثلاث غواصات، ومنظومات "سيلكا" و"غراد" المدفعية الصاروخية. كما تم بناء معامل لصناعة الدبابات والمدرعات والصواريخ المضادة للدبابات (علي 2006، 5)، وبذلك انتقلت روسيا من كونها مجرد مصدر لإيران إلى مساهم في تطوير الصناعات العسكرية الإيرانية.

وعلى الرغم من تصاعد وتيرة التعاون الروسي - الإيراني في هذا المجال، إلا أن التعاون بين البلدين توقف على نحو غير متوقع عام 1995 نتيجة للاتفاقية الأمريكية الروسية المشتركة " غور - تشيرنومييردين" Gore-Chernomyrdin. فبحسب هذه الاتفاقية، يتوجب على روسيا، مقابل مساعدة مالية أمريكية، أن لا تبرم أية عقود جديدة مع إيران في المجال العسكري بعد أن تنتهي تنفيذ العقود المبرمة إلى نهاية عام 1999 (اللايف 2008، 63).

وفي بادئة لإظهار حسن نواياها والتزامها بالقانون الدولي، وقعت روسيا وإيران، في كانون الأول/ ديسمبر 1996 مذكرة تفاهم بخصوص الرقابة على تصدير أسلحة الدمار الشامل وتكنولوجيا الصواريخ. وقد أعلن وزير الخارجية الروسي "يفغيني بريماكوف" Yevgeny Primakov في مؤتمر صحفي بأن هذه الوثيقة "تبرهن للعالم أجمع على أن روسيا وإيران تراعيان القواعد الدولية" (علي 2006، 55).

ومع ذلك، لم تستطع هذه المذكرة التخفيف من حدة القلق الأمريكي تجاه التعاون الروسي - الإيراني في المجال العسكري، وبشكل خاص في مجال التكنولوجيا الصاروخية. وقد تعززت هذه الشكوك في نهاية العام 1996، عندما حصلت المخابرات الأمريكية على معلومات تفيد بأن المؤسسة الصناعية العسكرية الروسية

باعث الإيرانيين المخططات التوضيحية التفصيلية، وكل الرسومات المتعلقة بصواريخ "SS-4"، والتي تعتبر الحجر الأساس لمنظومة التصويب والتحكم، كما وردت معلومات تفيد ببناء خبراء روس بطلب إيراني أنبوب لتجارب الصاروخ "شهاب - 3"، ومن المرجح لـ "شهاب - 4". وقد أخبر نائب الرئيس الأمريكي "أل غور" Al Gore رئيس الوزراء الروسي "فيكتور تشيرنومييردين" Victor Chernomyrdin بوضوح أن مساعي إيران الصاروخية وموقف روسيا منها يعتبر إحدى المشاكل الرئيسية في العلاقات الثنائية الأمريكية - الروسية، وقد كرر الرئيس "كلنتون" Clinton نفس الشيء للرئيس "يلتسن" Yeltsin (علي 2006، 56-57).

وفي الوقت الذي كان فيه الروس يحاولون تبديد المخاوف الأمريكية، معولين على عدم وجود وثائق رسمية مصادق عليها من الحكومة الروسية لبيع تكنولوجيا أو معدات مخالفة لنظام الرقابة على انتشار أسلحة الدمار الشامل (علي 2006، 75)، جاء تصريح الرئيس الإيراني "محمد خاتمي" في 25 تموز/ يوليو 1998 خلال عرض عسكري يشكر به جهازاً روسيا على "تلك المساعدات التي قدمتها لإيران من أجل بناء الأسلحة الصاروخية"، وكان الصاروخ "شهاب-3" قد ظهر لأول مرة في ذلك العرض العسكري. لقد نسف تصريح خاتمي ذو الجملة الواحدة تصريحات كل الشخصيات الرسمية الروسية، بمن فيهم "بوريس يلتسن" Boris Yeltsin والقاضية بعدم تقديم موسكو أية مساعدات ل طهران في بناء صواريخها البالسيتية (علي 2006، 51).

وفي العام 2000، قلبت روسيا الطاولة في وجه الإدارة الأمريكية وألغت الاتفاقية الأمريكية الروسية المشتركة " غور - تشيرنومييردين" Gore-Chernomyrdin، وقد صرح سكرتير مجلس الأمن القومي الروسي "سيرجي إيفانوف" Sergei Ivanov في أيار/ مايو 2000 بأن "روسيا ستنفذ كل عقود بيع السلاح لإيران" (علي 2006، 32-33). ونتيجة لذلك، ارتفعت مبيعات روسيا من الأسلحة لإيران من 300 مليون دولار في الفترة ما بين 1998 و 2001 إلى 1.7 مليار دولار في الفترة 2002 و 2005 (Bochner 2006).

ففي آذار/ مارس 2001، قامت روسيا ببيع إيران منظومة صواريخ دفاعية، بررها الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" Vladimir Putin بأنه "لإيران الحق في الدفاع عن نفسها"، كما فعل نائب رئيس الوزراء



الروسي "إليا كليبانوف" Ilya Klebanov عندما تحدث في مقابلة مع وكالة الأنباء الفرنسية في 28 آذار/ مارس 2001 قائلاً: "إن أول شيء علينا تذكره هو أن إيران دولة لها سيادة، وليست تحت أي حظر دولي كما كانت العراق، ولذلك فإنه ليس من الطبيعي أن يفكر أحد بأن إيران وبامتلاكها نظام دفاع صاروخي ستهاجم أية دولة" (Dehghanpisheh, 2001).

وتشير التقارير إلى أن طهران استطاعت بمساعدة روسية صناعة صواريخ "أرض-جو" يبلغ مداها 250 كيلومتراً (علي 2006، 92)، علاوة على مساعدة الخبراء الروس إيران في تطوير صاروخ "شهاب-5" بعيد المدى عن طريق تزويدهم بالمعدات اللازمة لتصنيع الصاروخ والوثائق العلمية والوقود اللازم (Cohen 2008). وتفيد التقارير قيام روسيا بمساعدة إيران في محاولة إنتاج طائرة خفيفة لها المزايا نفسها التي تتمتع بها "إف 117 ستيلث" الأمريكية القادرة على التخفي من أجهزة الرادار المعادية (علي 2006، 92).

وبهذا، أصبحت الجمهورية الإسلامية الإيرانية أكبر مستورد للأسلحة الروسية في الشرق الأوسط (Ter-Oganov 2006) (مرفق رقم 14: الواردات الإيرانية من الأسلحة خلال الفترة 2000-2010 حسب الدولة، مرفق رقم 16: الصادرات الروسية من الأسلحة خلال الفترة 2000-2010 حسب الدولة)، بعد أن تم فرض العقوبات على كل من العراق وليبيا، مع تأكيد الروس بأن مثل هذا التعاون لا يتعارض مع بنود معاهدة نزع السلاح التي وقعت عليها من أجل صياغة سلام عالمي جديد ليحل محل الحرب الباردة (الأصفهاني 2001، 162).

وتأتي الصفقة الأهم لإيران في العام 2007، عندما وقعت مع موسكو عقداً لشراء أنظمة دفاع جوية طويلة المدى ومتعددة الأهداف من نوع "S-300" (Sarbakshian 2009). ولكن، وعلى الرغم من مرور ما يقارب الأربعة أعوام على هذه الاتفاقية، إلا أن روسيا تماطل في تنفيذها. وكان العذر الروسي في كل مرة تم بها تأجيل موعد التسليم يتمثل بوجود "أسباب تقنية". ولكن وفي شباط/فبراير 2010، صرح وزير الخارجية الروسي "سيرجي لافروف" Sergei Lavrov بأن هناك "مبادئ أساسية ترتبط بالصفقة، فنحن لن نقوم أبداً

بأية خطوة من شأنها أن تقود إلى زعزعة الاستقرار في مناطق محددة" (Sweeney 2010)، وهذا يعد تحولاً هاماً ومعلناً من الجانب الروسي. فـ "الدب الروسي" أصبح يربط بين الموافقة الإيرانية على المقترح الروسي للخروج من أزمة الملف النووي الإيراني - عن طريق قيام روسيا بالتخصيب لصالح إيران على أراضيها- وبين تنفيذها لهذه الصفقة وإتمامها العمل على تشغيل مفاعل بوشهر (Katz 2009)، وهذا كله ترك أثراً هاماً وشرخاً عميقاً في نفوس الإيرانيين الذين تعززت لديهم عدم الثقة بالروس.

### ثالثاً: قطاع البتروكيماويات وأثره على العلاقات الروسية - الإيرانية

يعتبر بحر قزوين والاستفادة مما به من ثروات من القضايا الجوهرية والحيوية للدولتين، ففي هذا البحر من الاحتياطات النفطية كمية تقدر بأكثر من 13 مليار طن (دياب 1997، 92)، والتي ومن خلال الحصول على أكبر حصة ممكنة منها، تسعى كل من روسيا وإيران إلى فرض مكانتها كقوة إقليمية في المنطقة؛ فروسيا تطمح للحفاظ على مصالحها القومية وإدراجها على الأجندة الدولية من خلال تأثيرها على مستوردي الغاز والنفط في الغرب (Dehghanpisheh 2001) (مرفق رقم 7: أكبر الدول المستوردة للنفط في العالم، مرفق رقم 8: أكبر الدول المستوردة للغاز الطبيعي في العالم، مرفق رقم 9: أكبر الدول المستهلكة للنفط في العالم، مرفق رقم 10: أكبر الدول المستهلكة للغاز الطبيعي في العالم). كما تدرك إيران بأن تعاونها مع روسيا سيمكنها من توظيف احتياطاتها الهائلة من النفط والغاز بشكل يخدم مصالحها على أكمل وجه. ومن أجل ذلك، تحاول الحكومة الإيرانية غض النظر عن القضايا الساخنة بين البلدين مثل الحرب الروسية على الشيشان المسلمين (Dehghanpisheh 2001)، وتحاول التركيز على نقاط تلاقي المصالح بينها وبين روسيا؛ لأن ذلك هو الأفضل للدولتين.

وفي الأعوام الأخيرة، غدا الاحتياطي الإيراني الهائل من الطاقة من أبرز مجالات التعاون بين روسيا وإيران، خاصة بعد دخول شركات "لوك أويل" و"تات نفط" و"غاز بروم" الروسية في اتفاقيات مع إيران لتطوير

إمكانيات الأخيرة في مجال البتروكيماويات. وتعمل شركة "لوك أويل"، بالتعاون مع شركة "تورسك هايدرو" النرويجية، في حقل "أناران" النفطي، وكان من المتوقع أن يتم استخراج 100 ألف برميل يومياً مع حلول العام 2010. هذا بالإضافة إلى قيام شركة "لوك أويل" ببناء خط أنابيب لنقل نפט بحر قزوين عبر إيران، حيث يتم تصدير النفط الروسي المستخرج من بحر قزوين عبر المرفئ الإيرانية على الخليج العربي/ الفارسي لصالح شركة "لوك أويل". وتتعاون شركة "تات نפט" مع وزارة النفط الإيرانية في مجال التكنولوجيا الحديثة، حيث تقدم المساعدة التقنية في حقول النفط الثقيل، كما قامت هذه الشركة بالتعاون مع صندوق "مصطفى زان" الإيراني في بناء شركة مشتركة تقوم بتنفيذ مشاريع في فروع النفط والكيمياء النفطية في إيران. أما شركة الغاز الروسية "غاز بروم" فهي تستثمر في معالجة المرحتين الثانية والثالثة للغاز في إيران، وبالتحديد في حقل الغاز الطبيعي الأكبر في الشرق الأوسط، وهو حقل "فارس الجنوبية" (اللايف 2008، 63). وفي كانون الثاني/يناير 2010، وقعت روسيا وإيران اتفاقية جديدة للتعاون في تطوير بعض الاحتياطات الإيرانية من الغاز الطبيعي والنفط (Wellman 20110). ولكن، ونتيجة للضغوطات الأمريكية على الشركات الروسية المستثمرة في إيران، أعلنت شركة النفط الروسية "لوك أويل" في آذار/ مارس 2010 قرارها بالانسحاب من مشروع "أناران" الإيراني (Wellman 2010).

ومن الجدير بالذكر، أن المصلحة الروسية تتمثل في تطوير وسائل نقل النفط والغاز عبر إيران، بدرجة أكبر من تطوير الإمكانات الإيرانية في استخراجهما وتكريرهما. فروسيا هي الأخرى تمتلك احتياطات هائلة من النفط والغاز، وبالتالي فهي مهتمة بالمقام الأول بنقل تدفقاتها الأساسية من النفط إلى شاطئ جورجيا على البحر الأسود أو عبر إيران، كما أنه من الهام لروسيا نقل النفط من البحر الأسود إلى بلغاريا واليونان عبر خط (بورغاس-ألكسندروبوليس)، وليس عبر مضائق البحر الأسود التي تتحكم بها تركيا (غروميكو 1998، 36). وهذا يفسر الضعف النسبي للوجود الروسي في مجال النفط والغاز الإيراني مقارنة باحتياطات إيران، وبالقدرات الروسية في هذا المجال.

وعلاوة على ذلك، تتنظر روسيا بقلق حيال التوجه الإيراني نحو تصدير الغاز، فتوجه طهران نحو السوق الأوروبية، يجعل من إيران منافساً جدياً لروسيا، حيث أن إيران تطمح لإنتاج 150 مليار متر مكعب سنوياً من الغاز بحلول العام 2030، وهذا سيجعلها إحدى أبرز الدول المصدرة للغاز في العالم. ولكن ما يعيق الطموح الإيراني يتمثل بعدم توفر وسائل نقل الغاز، ومن أجل ذلك وقعت إيران اتفاقاً مع الهند لإنشاء "كوريدور" لوسائل المواصلات بينهما. وبحسب هذا الاتفاق، تم تحديد خط النقل التالي: من المرفأ الهندي إلى المرفأ الإيرانية على الخليج، ثم يمر الخط عبر اليابسة وصولاً إلى بحر قزوين، حيث سيجري نقل البضائع إلى المرفأ الروسية، لتنتقل بعد ذلك عبر سكك الحديد والطرق المائية الداخلية إلى بحر البلطيق والبحر الأسود، وكذلك عبر الشاحنات إلى الشمال والغرب (اللايف 2008، 64). ويعد هذا التطلع الإيراني نحو التصدير من المعوقات لتعاون روسيا مع إيران في مجال البتروكيماويات، فأيران تشكل منافساً قوياً لروسيا على الأسواق المستوردة للغاز.

ويبلغ هذا التنافس أوجّه في دعم كل من البلدين اقتراحه في مجال تعزيز منتدى الدول المصدرة للغاز (GECF) "Gas Exporting Countries Forum"، فطهران تسعى لأن يكون هذا المنتدى أشبه باتحاد الدول المصدرة للنفط "أوبك" OPEC. أما روسيا فهي تريد لهذا التجمع أن يكون فضفاضاً فيما يتعلق بأسعار الغاز ووسائل نقله (Katz 2009)، وبالتالي انعدام وجود قوة تتحكم بإنتاج روسيا من الغاز ومستويات التصدير، فروسيا تريد السيطرة على الدول الأخرى المصدرة للغاز، وهذا الطموح لا يروق لإيران.

كما يتجلى تضارب المصالح بين روسيا وإيران في هذا القطاع بعدم التوصل إلى اتفاق حول مسألة تقسيم نفط بحر قزوين؛ حيث تتخذ كل من موسكو وطهران موقفين مختلفين حول هذه القضية، فالمشروع الإيراني يرى بتقسيم بحر قزوين إلى حصص متساوية (20 في المئة لكل دولة) بين الدول الخمس التي تحده، ولكن روسيا (وكذلك كازخستان وتركمانستان وأذربيجان) تعارض هذا المشروع وترى بوجوب تحديد حجم حصة كل دولة تبعاً لطول الشاطئ العائد لها. وتحاول طهران جاهدة الحصول على الدعم للمشروع الذي قدمته؛ لأنه

بمنحها حصة أكبر من طول شاطئها على هذا البحر التي تبلغ 14 في المئة فقط، بينما تعارض موسكو وبشدة هذا المشروع لأنه يفقدها 200 ألف كيلومتر مربع من الحوض المائي (اللايف 2008، 57)، ولهذا تقف إيران وروسيا على طرفي نقيض حول تقسيم بحر قزوين.

وبالتالي، فإن العلاقات الروسية - الإيرانية في مجال البتروكيماويات هي خليط من علاقات تعاونية وتنافسية إلى حد التصادم. فوجود الدولتين على نفس البحر، وحرصهما على سد المنافذ أمام الشركات الأجنبية، يدفعهما إلى التقارب والتعاون لتطوير إمكانياتهما، ولكنه في الوقت ذاته يضعهما في حالة صدام وتنافس، نتيجة لسعي كل دولة لتحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة والأرباح، وهذا يزيد من نقاط الخلاف بين الدولتين، والذي تطفو ملامحه على السطح مع كل مشروع يتم تقديمه لتقسيم بحر قزوين أو لتعزيز منتدى الدول المصدرة للغاز.

### المبحث الثالث: التوجه الروسي حيال البرنامج النووي الإيراني، وما وراءه

لعبت روسيا، وما تزال، دوراً هاماً في الملف النووي الإيراني، فمنذ اكتشاف أمر هذا البرنامج عام 2002، وروسيا تعد طرفاً أساسياً في القضية. فالدعم الذي قدمته روسيا لإيران في مجال تطوير قدرتها النووية كان حجر الأساس للبرنامج الإيراني برمته، فأول مفاعل نووي إيراني طورته روسيا في موقع "بوشهر"، مع أنها حتى الآن لم تقم بتشغيله كما كان متفقاً بين الدولتين. ولذلك، يعد الموقف الروسي إزاء هذه القضية جوهرياً وحاسماً، خاصة بعد تقديمها مقترحاً لحل الأزمة قبلته الولايات المتحدة الأمريكية ومن يسير في ركبها من الدول، ورفضته إيران، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الخطاب الروسي المناادي بالحل السلمي لم يمنعها من التصويت لصالح قرارات مجلس الأمن التي تفرض عقوبات على إيران. وبكلمات قليلة، إن التحرك الروسي فيما يخص القضية النووية الإيرانية تحكمه دوافع ومصالح روسيا، كما تؤثر عليه المعوقات التي تحيط بتعاون الدولتين، وهذه كلها عملت على صقل الموقف الروسي من هذه القضية.

#### أولاً: روسيا والحل السلمي للملف النووي الإيراني

منذ اكتشاف أمر البرنامج النووي الإيراني في العام 2002، وروسيا تحاول الموازنة بين حاجتها للحفاظ على علاقتها الجيدة مع "شريكها القوية والمستقرة" إيران (تشوبين 2007، 174)، وبين ضرورة الحيلولة دون امتلاكها أسلحة نووية. فروسيا تدعم علانية حق إيران في امتلاك الطاقة النووية السلمية، ولذلك فقد ساعدتها في هذا المجال بالعمل على بناء مفاعل بوشهر، وزودتها بالمواد والخبرات اللازمة (Wellman 2010)، مع التأكيد " بأنه من غير المقبول أن يكون هناك قوة نووية إسلامية جديدة، بالإضافة إلى باكستان" وفقاً لتعبير رئيس وكالة الطاقة الذرية الروسية (Kunze and Schmidt 2009).

وهكذا كان الموقف الروسي يقترب شيئاً فشيئاً من موقف الترويكا الأوروبية، فمنذ العام 2003، وقفت روسيا إلى جانب موقف الترويكا، ودعمت مبادرتها، كما استشارتها في مفاوضاتها مع طهران، دون أن تقطع روسيا علاقتها مع الأخيرة. وهكذا تميز الموقف الروسي باللعب على الحبلين، حيث يؤكد بوتين أن "انتهاك حقوق دولة مثل إيران ليس مفيداً، ويمكن أن يؤدي إلى عواقب معقدة وخطيرة" في الوقت الذي تعارض فيه روسيا وبشكل حاسم امتلاك إيران أسلحة نووية حيث أنه "مع امتلاك أسلحة نووية، لن يكون بالإمكان حل أي من المشاكل التي تواجه إيران ... إننا نعارض بشكل مطلق توسيع نادي الدول النووية" موضحاً أنه "ينبغي على شركائنا الإيرانيين التخلي عن تكنولوجيا دورة الوقود النووي" (تشوبين 2007، 175).

وفي هذا الإطار يأتي الدعم الروسي للحل السلمي والدبلوماسي للقضية النووية الإيرانية عن طريق المفاوضات، ورفض أي تهديد باللجوء إلى القوة العسكرية (Kunze and Schmidt 2009)، والذي يتزامن مع محاولة موسكو الضغط على طهران للالتزام بمتطلبات الوكالة الدولية. فقد حذرت روسيا إيران في العام 2004، من أن غيابها عن أية اتفاقية قد يؤدي إلى إنهاء التعاون النووي بين الدولتين. كما ربطت روسيا موعد إتمام مشروع بوشهر، وإرسال الوقود إلى المفاعل بالتوصل إلى نتيجة مرضية في المفاوضات مع الترويكا. وفي مرحلة متقدمة، أكدت روسيا بأنه يتوجب على إيران - إذا أرادت استمرار العمل الدبلوماسي - أن تستأنف تعليقها للتخصيب لفترة غير محددة وتقبل بعمليات التفتيش (تشوبين 2007، 176)، كما بدأت تحت الحكومة الإيرانية لتغيير مواقفها من القضايا الحساسة، مثل تخصيب اليورانيوم، وإعادة معالجة الوقود النووي، وتشغيل مفاعلات الماء الثقيل (Kunze and Schmidt 2009).

وللخروج من الأزمة والجمود الدبلوماسي الذي ساد، عرضت روسيا صيغتها للحل، والتي تتضمن إعلان إيران رسمياً تخليها عن إجراء أي عمليات تحويل وتخصيب لليورانيوم في منشآتها. وفي المقابل يتولى الروس في منشآتهم تخصيب كميات كافية من اليورانيوم لحساب الإيرانيين، وإرسال هذه الكميات إلى طهران لتزويد المفاعلات والمنشآت النووية بها من أجل استخدامها لأغراض سلمية، ولتطوير طاقتها الكهربائية فقط، على

أن يتم كل ذلك في إطار مشروع روسي إيراني مشترك ينفذ بإشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وبذلك تحصل إيران على حاجتها من اليورانيوم المخصب، ولكن عند مستوى لا يصلح لإنتاج سلاح نووي، فيطمئن المجتمع الدولي إلى أن إيران لن تمتلك قنبلة نووية قريباً (اللايف 2008، 61). وقد استطاع الرئيس "بوتين" Putin إقناع الإدارة الأمريكية بهذا المقترح، وبذلك لاقت هذه "الصيغة الروسية" مباركة دولية (Katz 2009).

وفي أيلول/ سبتمبر 2009 تقدمت الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن إضافة إلى ألمانيا بهذا المشروع لإيران، ودارت حوله محادثات بين الأطراف المعنية وطهران استمرت شهرين، جاء بعدها الرد الإيراني برفض الحل وذلك على لسان وزير خارجيتها متكي في 18 تشرين الثاني/ نوفمبر بأن إيران لن تقبل شحن اليورانيوم منخفض التخصيب الذي تملكه لأية دولة أخرى من أجل القيام بالمزيد من تخصيبه" (Kerr 3, 2009، فبراير ترفض وقف تخصيب اليورانيوم محلياً حتى لو أنها توافق على الحصول على بعض اليورانيوم المخصب من دول أخرى (Katz 2009)، فالإيرانيون لن يقبلوا بوضع مصيرهم في يد الروس الذين لا يتقنون بهم، حيث أن التجارب قد أكدت للإيرانيين عدم وفاء الروس بالتزاماتهم، ومن ذلك تأجيلهم المتكرر والمتواصل لتشغيل مفاعل بوشهر وموقفهم من إتمام صفقة النظام الدفاعي الصاروخي "S-300". وكذلك فإن هذا المقترح ليس جذاباً من الناحية الاقتصادية بالنسبة لإيران، فضلاً عن أن التحكم بتزويد إيران بالوقود اللازم لمفاعلاتها سيمنح روسيا رافعة مستقبلية كبيرة على جارتها (تشوبين 2007، 177)، الأمر الذي لا تريده إيران.

ورداً على الرفض الإيراني، بدأت روسيا تكشر عن أنيابها، محذرة الإيرانيين من الاستمرار بهذا الرفض، وإلا فإنهم سيرون الوجه الآخر لها. ومن ذلك تصريح وزير الخارجية الروسي "سيرجي لافروف" Sergei Lavrov في أوائل حزيران/ يونيو 2009 بأن على العالم أن يتأكد من أن برنامج إيران النووي مخصص لأغراض سلمية دون أن يكون هناك احتمالات أو شكوك (Kunze and Schmidt 2009)، وهذا يعد تحولاً عن موقفها الذي كانت تتمسك به في بداية الأزمة من تأكيدها على الطابع السلمي للبرنامج الإيراني. ولم تقف الأمور عند هذا الحد، فقد هدد الوزير ذاته إيران في العام 2010 بأنه ستكون هناك "عواقب جادة" إذا ما



استمرت إيران بالتمسك بموقفها من برنامجها النووي، في تصريح يعتبر الأكثر صرامة من مسؤول روسي حول هذه الأزمة (Xinhua 2010)، وتشير الدلائل إلى أن الإيرانيين سيسمعون المزيد من هذه التصريحات إذا ما حافظوا على موقفهم.

### ثانياً: روسيا وقرارات مجلس الأمن "الإيرانية"

كانت روسيا تعارض إحالة الملف الإيراني إلى مجلس الأمن، وترى بأن الوكالة الدولية هي السلطة الوحيدة المخولة بمعالجة هذه القضية (Ter-Oganov 2006). وعندما وصلت المفاوضات إلى طريق مسدود في العام 2005، عارضت روسيا أي "تصرف متسرع"، مثل العقوبات التي "قد تزيد الأوضاع سوءاً"، بل وافقت على أن تبيع إيران صواريخ دفاعية بقيمة مليار دولار (تشويين 2007، 176). ورداً على الإعلان الرئاسي لمجلس الأمن الدولي الصادر في 29 آذار/ مارس 2006 المهدد إيران بالعقوبات، صرح وزير الخارجية الروسي "سيرجي لافروف" Sergei Lavrov بأنه "من حيث المبدأ لا ترى روسيا أن مثل هذه العقوبات تساهم في تسوية قضايا عالقة" مشدداً على أن "الوكالة ذكرت أن لا أدلة واضحة بأن للبرنامج الإيراني أهدافاً عسكرية" (الرفاعي 2008، 160).

ومع ذلك، صوتت روسيا لصالح كافة القرارات الصادرة عن مجلس الأمن والتي تفرض عقوبات على إيران، وذلك بعد أن حاولت التخفيف من حدتها قدر الإمكان. فقد جاء قرار مجلس الأمن الأول ضد طهران فيما يتعلق ببرنامجها النووي رقم "1696" بعد شهرين من تقدم بريطانيا وفرنسا وألمانيا مسودته، بسبب التعديلات العديدة التي طرأت عليه نتيجة لمعارضة الروس والصينيين للعقوبات التي كانت المسودة تنص عليها. وقد تم تخفيف حدة العقوبات التي نص عليها القرار، آخذاً بعين الاعتبار المصالح الروسية التي ستتضرر إذا ما تم فرضها، حيث أن روسيا تقوم ببناء محطة للطاقة النووية في بوشهر، كما أن لها مصالح نفطية هامة في إيران (BBC News 2006). وعلاوة على ذلك، تحدث الرئيس الأمريكي "جورج بوش"

George W Bush إلى نظيره الروسي "فلاديمير بوتين" Vladimir Putin قبل ساعات من التصويت على القرار "1696"، وتناقش وإياه حول القرار، ونكره بأهمية وجود موقف موحد من القرار (BBC News 2006). وقد وافقت روسيا، وكذلك الصين، على التصويت لصالح هذا القرار فقط، عندما تعهدت إدارة الرئيس بوش بعدم اللجوء إلى الحل العسكري ضد إيران في الوقت الراهن على الأقل (Kemenade 2009). وفي كلمة ألقاها أمام مجلس الأمن، أكد السفير الروسي "فيتالي تشركن" Vitaly Churkin بأن القرار لا يمنح الصلاحيات باللجوء إلى القوة، مع توضيحه بأن هذه العقوبات تنقل "رسالة قوية" إلى إيران بضرورة الالتزام بقرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن (BBC News 2006).

وبالتالي، تحاول روسيا الموازنة في موقفها من العقوبات التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية والدول السائرة في فلكتها لفرضها وتشديدها على إيران، فهي من جهة لا تريد فرض عقوبات مشددة حتى لا تضر بمصالحها في إيران بالدرجة الأولى، ومن جهة أخرى لا تريد أن تكون شاذة في دعمها لإيران، وهذا ما عبر عنه دبلوماسي روسي عندما صرح بأنه "إذا كان هناك إجماع على فرض عقوبات ضد إيران، فنحن لا نستطيع الوقوف جانباً، مع أننا نفضل أن نتعاون مع إيران بشكل أكثر انفتاحاً في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مع اتخاذ إيران خطوات واضحة لدحض الشكوك التي تدور حول برنامجها النووي (Shchedrov 2009).

إذاً، تصوت موسكو لصالح قرارات مجلس الأمن التي تفرض عقوبات على طهران حتى تظهر بصورة "الدولة المسؤولة" التي لا تريد الوقوف جانباً، ناهيك عن الضغط الذي تتعرض له لاتخاذها مثل هذا الموقف، فقد أوردت صحيفة بريطانية في أوائل العام 2010، عن أن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها في الغرب يضغطون على روسيا من أجل حملها على دعم فرض عقوبات ضد إيران عن طريق مجلس الأمن، كما ربط الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" تعاون روسيا في موضوع العقوبات على طهران بخطط تتعلق ببيع حاملات طائرات هليكوبتر لموسكو (الجزيرة نت آذار 2010). وعلاوة على ذلك، تحاول موسكو من خلال تلويحها بالعقوبات لِيّ ذراع إيران حتى تقبل باقتراحها لحل الأزمة من خلال قيامها بالتخصيب لصالح إيران على التراب

الروسي، حيث عبرت روسيا في شباط/ فبراير 2010، عن شكوك بالغة، بشأن برنامج إيران النووي، وعن استيائها البالغ لرفض طهران إرسال اليورانيوم إلى الخارج لتخصيبه في روسيا (الجزيرة نت شباط 2010)، ووفقاً لتعبير الرئيس "مدفيدف" Medvedev نفسه فإن "روسيا لا يمكنها الصبر على إيران إلى الأبد" (الجزيرة نت آذار 2010). ومع ذلك، تؤكد روسيا بأن العقوبات التي يفرضها مجلس الأمن على إيران يجب أن تكون "ذكية" ومدروسة جيداً حتى لا تؤثر على السكان المدنيين (الجزيرة نت آذار 2010)، فهي تعارض أي عقوبات أو إجراءات من شأنها أن تفرض "عزلة سياسية أو اقتصادية أو مالية على إيران" (Wellman 2010).

وبشكل عام، كانت كل العقوبات التي فرضها مجلس الأمن على إيران بسبب برنامجها النووي، مخففة وقليلة التأثير؛ لأن روسيا والصين نجحتا بالعمل معاً في تخفيف حدتها وتضييق نطاقها، فروسيا تعارض فرض عقوبات تمس مصرف إيران المركزي، وقطاعها المالي وشركاتها الرئيسية للشحن البحري والنقل والأصول التي يسيطر عليها الحرس الثوري، كما تريد واشنطن، وتصر على أن تقتصر هذه العقوبات على الشركات والأفراد الذين لهم علاقة مباشرة بالبرنامج النووي الإيراني (الجزيرة نت آذار 2010).

### ثالثاً: العقوبات التي تعترض التعاون الروسي - الإيراني

إن العلاقات الروسية مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية محاطة بالعديد من العقبات والتحديات، بعضها يرتبط بالوضع داخل روسيا، وخصوصاً التردد الذي لا يزال يحكم مواقف بعض أوساط النخبة الحاكمة في موسكو (من بين أصحاب الاتجاه الغربي) من مسألة التعاون مع إيران، ولهذا يظهر التباين الواضح في علاقات روسيا تجاه إيران في فترة الرئيس "فلاديمير بوتين" Vladimir Putin عنها في فترة الرئيس الحالي "ديمتري ميدفيدف" Dimtry Medvedev (دياب 1997، 94). بيد أن العقبة الرئيسة تتمثل في الضغوطات التي تتعرض لها موسكو من واشنطن، وقد نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في منع روسيا من تزويد إيران بالوقود اللازم لتشغيل مفاعل بوشهر (Ter-Oganov 2006)، كما نجحت من قبل في وقف الدعم الروسي

لإيران في المجالين النووي والعسكري مدة خمس سنوات، امتدت من العام 1995 وحتى الألفية الثالثة، إثر توقيع الاتفاقية الروسية - الأمريكية المشتركة المعروفة باسم اتفاق "غور - تشيرنوميردين" Gore-Chernomyrdin.

ولتحقيق مآربها، تلجأ الإدارة الأمريكية إلى التهيب حيناً والترغيب أحياناً أخرى، ففي العام 1998، فرضت الولايات المتحدة عقوبات على سبع مؤسسات روسية بسبب تعاونها مع إيران، وأضافت إليها ثلاث أخرى في العام 2000 (علي 2006، 58)، مما دفع وزارة الطاقة الذرية الروسية في العام 2001 إلى إلغاء صفقة كانت قد أبرمتها مع إيران تبيعها بموجها أجهزة تخصيب نووي بالليزر (الراوي 2006، 135). وكانت آخر هذه العقوبات في تشرين الأول/ أكتوبر 2008، والتي طالت شركات روسية باعت إيران تكنولوجيا عسكرية ذات استخدام مزدوج (Ter-Oganov 2006).

وفيما يخص الترغيب، فإن واشنطن تدعم المقترح الروسي لحل الأزمة (Wellman 2010)، كما أنها وقعت مع موسكو اتفاقية "123 Framework Agreement" في آب/ أغسطس 2008، تتضمن قيام روسيا بتزويد الولايات المتحدة الأمريكية بالوقود النووي بما يعادل 10 إلى 15 مليار دولار سنوياً (Cohen 2010)، مما يدفع روسيا إلى التخلي عن إيران وأسواقها.

وعلاوة على ذلك، يعتبر الطموح الإيراني في مجال البتروكيماويات، و إبداء استعدادها لتزويد أوروبا بالغاز، واقتراحها بإنشاء أنبوب يمر عبر إيران وتركيا إلى أوروبا، وتعزيز تعاونها مع الصين في هذا المجال، من أهم التحديات التي تواجه العلاقات الروسية - الإيرانية (Katz 2009)، ففي هذا المجال، تنظر روسيا إلى إيران على أنها منافس، وبذلك يبدأ تضارب المصالح بين البلدين. ناهيك عن خلاف الدولتين حول تقسيم بحر قزوين وتعزيز منتدى الدول المصدرة للغاز (انظر الفصل الثالث المبحث الثاني: العلاقات الروسية - الإيرانية في قطاع البتروكيماويات)، فالعلاقات بين البلدين في هذا المجال يغلب عليها الطابع التنافسي أكثر من التعاوني.

## رابعاً: الدوافع الروسية وراء تحريكها إزاء الملف النووي الإيراني

لم يأت الموقف الروسي من الملف النووي الإيراني اعتباطاً، بل هناك دوافع ومصالح روسية تحركها لتبني هذا الموقف، بحيث تلعب هذه الدوافع والمصالح الدور الأبرز في رسم معالم السياسة الروسية تجاه هذا الملف. وتتضمن هذه الدوافع: أولاً: الدافع الاقتصادي حيث تمتلك روسيا سوقاً مستقرّاً في إيران في المجالات العسكرية والتكنولوجيا النووية. ثانياً: الدافع الجيوسياسي المتمثل بالضغط على الولايات المتحدة الأمريكية من خلال دعم روسيا لإيران وتشدها حيال فرض العقوبات عليها لتحقيق مآربها. ثالثاً: الدافع الاستراتيجي إذ ينتاب روسيا القلق من التواجد الأمريكي في المنطقة، ولهذا فإنها تسعى إلى تقويضه، مقابل توسيع نفوذها واستعادة دورها كقوة دولية.

### ■ الدافع الاقتصادي:

"نعم، نناضل من أجل الأسواق، ونكافح بشكل متمدن وحسب القواعد، ولم يقدم أحد، وليس بوسعنا أن يقدم لنا أدلة ملموسة تثبت خروجنا عن القواعد والقوانين الدولية" (علي 2006، 38)، هذا ما صرح به وبكل صراحة النائب الأول لوزير الطاقة الذرية الروسي "ليف ريبيف" Lev Ryabev في عام 1998، مدافعاً عن الإمدادات الروسية للبرنامج النووي الإيراني ولقطاعها العسكري، فإيران تعتبر المستورد الأول للسلاح الروسي في منطقة الشرق الأوسط، خاصة بعد فرض العقوبات على كل من العراق وليبيا (الأصفهاني 2001، 161). ووفقاً لإحصاءات العام 2008، تعتبر روسيا سابع أكبر شريك اقتصادي لإيران بنسبة صادرات روسية تبلغ حوالي 4.2% من إجمالي واردات إيران. ومن الملاحظ ازدياد العلاقات التجارية بين البلدين من (1) مليار دولار في العام 2005 إلى ما يقارب (3.7) مليار في العام 2008 (CIA World Factbook 2010)، فالعلاقات مع إيران هي مريحة مالياً لروسيا، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، حيث أصبحت روسيا أكثر

اعتماداً على التصدير للدول النامية (Ter-Oganov 2006). ولهذا جاء الدعم الروسي لإيران، خاصة في المجالين النووي والعسكري، ولذلك أيضاً ترفض روسيا فرض عقوبات شاملة على إيران تشل حركة اقتصادها، لأن مثل هذه العقوبات ستضر بالمصالح الروسية.

### ■ الدافع الجيوسياسي:

يرى العديد من المحللين بأن التعاون الروسي - الإيراني في المجال النووي سياسي بالدرجة الأولى، رغم تأكيد المسؤولين الروس والمراقبين على أنه اقتصادي (علي 2006، 117)، فلا يقتصر الدافع الروسي في دعم البرنامج النووي الإيراني والمجال العسكري على العوامل الاقتصادية، بل تحركه بشكل أساسي الأجندة الروسية الجيوسياسية (Cohen 2010)، حيث تقوم روسيا بتصدير التكنولوجيا النووية إلى إيران من باب الضغط على الولايات المتحدة، واستخدام هذه السياسة كـ "ورقة" في التفاوض مع الطرف الأمريكي. ويظهر ذلك جلياً في تعامل كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية مع قضايا حساسة وشائكة بين الدولتين، وأهمها الأزمة الجورجية - الروسية، وقضية الدرع الصاروخي الذي كانت الإدارة الأمريكية تخطط لإنشائه في أوروبا الشرقية. ومن ذلك التفسير الذي خرج به محلل روسي للصفحة التي وقعنها موسكو مع طهران حول تزويدها بنظام "S-300" الدفاعي الصاروخي، وتأجيل تنفيذها بشكل متكرر، حيث يرى بأن "روسيا تنظر إلى اتفاقية "S-300" وتعاونها مع طهران ككأداة في مساومتها السياسية مع الغرب" (Katz 2009).

فبعد الاجتياح الروسي لجورجيا في آب/ أغسطس 2008، والذي كان من أسبابه تطلع الأخيرة إلى الانضمام لحلف الناتو، الأمر الذي سيجعل روسيا محاصرة من مختلف الجهات (Gottmoeller 2008)، لعبت روسيا على وتر إيران من أجل الحد من التدخل الأمريكي في هذه المسألة، وهددت بعدم تعاونها إزاء الملف النووي الإيراني إذا قامت الولايات المتحدة بأي فعل يضر بمصالحها، حيث ألمح رئيس الوزراء الروسي "فلاديمير بوتين" Vladimir Putin بأن رد فعل الإدارة الأمريكية على الأزمة الجورجية - الروسية سيؤثر

على استعداد موسكو للتعاون فيما يتعلق بالقضية الإيرانية (Katz 2009). ويبدو أن روسيا نجحت في هذا التهديد، حيث صرحت الإدارة الأمريكية بأنها ستتنازل لموسكو وتستنثي جورجيا وأوكرانيا من حلف الناتو (Katz 2009)، وهذا ما سعت له روسيا منذ البداية.

وقد تكرر هذا السيناريو عندما أرادت الولايات المتحدة الأمريكية نصب درع صاروخية في أوروبا الشرقية. ففي آب/ أغسطس 2008، وقعت الحكومة الأمريكية اتفاقاً مع بولندا والتشيك يقضي بإنشاء الولايات المتحدة الأمريكية نظام دفاع صاروخي في بولندا يضم شبكات حماية مكونة من أنظمة صواريخ أرضية، مستندة إلى نقاط ارتكاز جغرافية عدة، وذلك من أجل حماية قواعدها العسكرية في الشرق الأوسط ضد أي هجوم عسكري من دول مثل إيران. إلا أن روسيا كانت تتظر لهذا الادعاء بشيء من الشك، فهي تعتقد بأن هذا الدرع يأتي من أجل تعزيز التدخل الأمريكي في المنطقة، وبالتالي تهديد الوجود الروسي، فروسيا تعتبر أن هذا الدرع "يستهدفها" هي كما صرح الرئيس "ديمتري ميدفيدف" (Lubold 2008) Dimtry Medvedev.

ومرة أخرى، استطاعت روسيا ومن خلال اللعب بـ "الورقة الإيرانية" مساومة الولايات المتحدة الأمريكية، ففي رسالة سرية بعث بها الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" Barak Obama إلى نظيره الروسي في شباط/ فبراير 2009، عرض أوباما على روسيا تأجيل الخطط الأمريكية في بناء نظام الدفاع الصاروخي في أوروبا الشرقية، مقابل تعاون روسيا في تبديد التهديد الإيراني النووي (Baker 2009). وفي 17 أيلول/ سبتمبر من العام نفسه، أعلن البيت الأبيض بأن الولايات المتحدة الأمريكية "لا تخطط بالمضي قدماً" في هذا المشروع، حيث أن إيران لن تتمكن في الوقت القريب من تطوير صواريخ بعيدة المدى تهدد قواعدها (Baker 2009b). وبهذا ألفت واشنطن بالكرة في الملعب الروسي؛ فما دامت موسكو تتعاون مع الإدارة الأمريكية في تقليص الأظافر الإيرانية، فإن مشروع الدرع الصاروخي سيبقى نائماً، وإلا فإن إعادة إحيائه من جديد ستكون الخيار. ومما سبق، يتضح أن إيران تحتل موقعاً هاماً على الأجندة الروسية، حيث ومن خلالها تستطيع مساومة الإدارة الأمريكية؛ لتعزيز مكانتها في المنطقة، وضمان عدم التدخل الأمريكي، ومن ذلك لعبت الحكومة

الروسية على الأوتار الإيرانية في أزمته مع جورجيا عام 2008، وفي تعاملها مع المقترح الأمريكي لإنشاء نظام دفاعي صاروخي في بولندا والتشيك. وعلاوة على ذلك، تدرك روسيا جيداً أهمية الموقع الجغرافي الاستراتيجي الذي تتمتع به إيران، فهي تحد منطقتي آسيا الوسطى والقوقاز، كما تشكل منفذاً مباشراً إلى البحار الدافئة، ناهيك عن موقعها الاستراتيجي بالنسبة لكل من أفغانستان وباكستان اللتين تشكلان حلقة هامة في الاستراتيجية السياسية الروسية (غروميكو 1998، 30) (مرفق رقم 2: خارطة آسيا السياسية)، ولذلك كله تحتاج روسيا إلى إيران من أجل تحقيق أجندتها الجيوسياسية.

### ■ الدافع الاستراتيجي:

ينظر الكرملن إلى إيران على أنها "شريك" و"حليف هام" لتحدي القوة الأمريكية عن طريق توسيع مدى النفوذ الروسي على المستوى الإقليمي والدولي (Blank 2009). ويأتي العرض الروسي لحل الأزمة عن طريق قيام روسيا بتخصيب اليورانيوم اللازم للمفاعل الإيراني، متماشياً مع الدافع الروسي الكامن وراء النفوذ، فهذا سيجعل من الغرب معتمداً على روسيا في دفع إيران للتخلي عن قيامها بالتخصيب، كما سيجعل إيران معتمدة على روسيا في تشغيل مفاعلها. وكذلك، فإن هذا الاقتراح سيعزز مكانة روسيا كقوة عظمى بشكل كبير، حيث أنها ستكون في نظر المجتمع الدولي قادرة على حل مشاكل دولية حرجة. وهذا ما أكدته صحيفة روسية يومية في تشرين الأول/أكتوبر 2007: "إن نجاح روسيا في حل القضية الإيرانية من الممكن أن يكون نقطة تحول في الاعتراف بروسيا كمركز قوة مستقل في عالم اليوم، خاصة إذا ما استطاعت إقناع إيران بضرورة تعاونها الكامل في الميدان النووي" (Katz 2009)، ولأجل ذلك يرى العديد من المحللين أن الدافع الأهم بالنسبة لروسيا من علاقاتها مع إيران، والذي يفوق اهتمامها بالأرباح الاقتصادية، هو النفوذ الذي تحصل عليه من دورها كوسيط فاعل بين إيران والغرب (Katz 2009)، واستعدادتها لمكانتها التي فقدتها بعد انهيار الاتحاد السوفييتي.



وكذلك فإن موسكو تحاول تبيد القوة الأمريكية في منطقة الخليج العربي/ الفارسي، وهذا ليس سراً، ففي بداية العام 1997، أصدر وزير الخارجية الروسي "يفغيني بريماكوف" Evgeny Primakov ونظيره الإيراني علي أكبر ولاياتي Ali Akbar Velayati بياناً مشتركاً صرحا فيه بأن الوجود الأمريكي في الخليج "الفارسي" هو "غير مقبول بتاتا" (Cohen and Phillips 1997)، ومن الهام بالنسبة لروسيا، الحيلولة دون انتشار النفوذ الأمريكي في إيران (غروميكو 1998، 36)، وفي هذا الإطار يأتي تكثيف موسكو تعاونها مع طهران في مجال التكنولوجيا العسكرية رغبة منها في أن تكون إيران مسلحة بالشكل الكافي إذا ما قررت الولايات المتحدة شن الحرب عليها، مما يضمن دخول الأخيرة في "مستنقع" كما هو حاصل في العراق (الرفاعي 2008، 66)، وبذلك يتم استنزاف القوة الأمريكية ويحد من سيطرتها على المنطقة، مع حرص روسي على عدم امتلاك إيران السلاح النووي.

ويأتي ذلك كله في إطار سعي روسيا إلى استرداد مكانتها التي فقدتها منذ انهيار الاتحاد السوفييتي، وإنهاء التفرد الأمريكي بقمة الهرم، فالرؤية الروسية للنظام العالمي الجديد تقوم على إحلال التعددية القطبية مكان التفرد الأمريكي الحالي (Cohen 2010). وبالتالي تحاول روسيا استغلال إيران في لعبتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، ودفعها خارج الخليج العربي/ الفارسي الهام من الناحيتين العسكرية والسياسية، مقابل تثبيت مكانتها في المنطقة والمجتمع الدولي كقوة عظمى وفاعلة.

وباختصار، تتعدد الدوافع التي تحرك روسيا حيال الملف النووي الإيراني وتنوع، فالدعم الروسي لإيران ومساهمتها في تطوير الطاقة النووية الإيرانية، وإمدادها بما يلزمها من أسلحة وخبراء لتطوير قدراتها العسكرية لها أسبابه. وهذا ينطبق على الموقف الروسي من القضية برمتها، وتصميمها على تبني إيران مقترحها للحل، وتصويتها لصالح قرارات مجلس الأمن، مع اهتمامها بأن تكون العقوبات التي تفرضها هذه القرارات مخففة. لذلك كله يأتي ضمن سياق تحكمه الدوافع الروسية، سواء كانت اقتصادية، أم جيوسياسية، أم استراتيجية.

## الفصل الرابع: البرنامج النووي الإيراني إلى أين في أفق "المحور الأوراسي"؟

على الرغم من أن معظم ردود الفعل العالمية تجاه الملف النووي الإيراني تسير في ركب الولايات المتحدة الأمريكية والمطالب بتشديد العقوبات على إيران وإحكام الحصار عليها، والدخول في دوامة من المحادثات والمفاوضات لإيجاد حل لهذا الملف، والتلويح باستخدام القوة واللجوء للخيار العسكري، إلا أن الصين وروسيا كانت لهما مواقفهما المتباينة - إلى حد ما - عن التيار العالمي المنجرف وراء الراية الأمريكية، وأيدتا حق إيران في تخصيص اليورانيوم لأغراض سلمية، وتمسكتا بالطابع السلمي للبرنامج النووي الإيراني حتى فترة قريبة بدأت بعدها تنحو روسيا نحو الدول الأوروبية المشككة بهذا الطابع، وهذا كله له أسبابه ودوافعه. ومع ذلك، فإن العلاقات التي تربط الصين وروسيا وإيران يُنظر إليها على أنها نواة لـ "حلف أوراسي" وليد يحاول تغيير ميزان القوى.

وتبقى صحة هذه النظرة محكومة بمتانة العلاقات التي تجمع بين أطراف هذا الحلف، والأساس الذي تقوم عليه، فالعلاقات الصينية - الروسية، كما العلاقات الصينية - الإيرانية، والعلاقات الروسية - الإيرانية كلها هامة في تحليل عمق الروابط ضمن المحور الأوراسي. ومن الطبيعي أن تلقي هذه العلاقات بظلالها على أزمة البرنامج النووي الإيراني، والمسارات التي من الممكن أن يسير فيها، حيث أن هناك سيناريوهات عديدة لحل هذه الأزمة، تتراوح بين التوصل إلى انفراج عبر الطريق السلمي والدبلوماسي، أو اللجوء إلى مجلس الأمن لتشديد العقوبات، أو الهجوم العسكري، أو حدوث انقلاب على نظام الحكم في إيران. وبهذا، فإن العلاقات الصينية - الإيرانية - الروسية تؤثر بشكل كبير فـق الإجابة على السؤال المطروح: البرنامج النووي الإيراني .

. . إلى أين؟

## المبحث الأول: المحور الأوراسي وحقيقة علاقات أطرافه

تشكل العلاقات بين الصين وروسيا وإيران محوراً مؤثراً على الصعيد الدولي، يلقي بظلاله على طريقة تعاطي الولايات المتحدة الأمريكية معه، فهذه القوى الإقليمية الثلاثة لا يمكن الاستهانة بها إذا ما اجتمعت وكونت مثلثاً أوراسياً يسيطر على آسيا الوسطى والقوقاز، وما فيها من ثروات واحتياطيات بتروكيماوية، وهذا كله يؤثر على سير قضية البرنامج النووي الإيراني، وكيفية تعامل الولايات المتحدة الأمريكية معها، فمدى قوة هذا المحور ومتانة العلاقات بين أطرافه تلعب دوراً جوهرياً في رسم خريطة جديدة لميزان القوى الدولي، وهذا هو الطموح الذي يجمع ما بين هذه الدول الثلاثة معاً. فالعلاقات بين الصين وروسيا، وبين الصين وإيران، وبين روسيا وإيران، تشكل أضلاع هذا المثلث الأوراسي، وأي ضعف في أحدها سيؤثر على متانة المثلث ككل.

### أولاً: المثلث الأوراسي: الصين، وروسيا، وإيران

إن فهم العلاقات التي تجمع المثلث الصيني - الروسي - الإيراني هام في تحليل انعكاساتها على الملف النووي الإيراني، فكل من الصين وروسيا وإيران تنظر لنفسها على أنها قوة إقليمية فاعلة لها دور رئيس في المنطقة، وتعترف بأن جارتها أيضاً كذلك. ولتعزيز هذه العلاقات، كان تشكيل منظمة شنغهاي للتعاون Shanghai Cooperation Organization في حزيران/ يونيو عام 2001. وقد كان الهدف المعلن من إنشاء هذه المنظمة يتمثل بتقوية المصالح المتبادلة وعلاقات الجوار بين الدول الأطراف - والتي تضم كل من الصين وروسيا وكازخستان وقيرغستان وطاجكستان وأوزبكستان كأعضاء، وإيران والهند وغيرهما كمرقبين - إضافة إلى تعزيز أواصر التعاون الفعال في الشؤون السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية والتكنولوجيا

العلمية، إضافة إلى مجالات الطاقة والمواصلات والسياسة وحماية البيئة (*Shanghai Cooperation Organization* 2001).

وبمعرفة أن إنشاء أنابيب لنقل الغاز عبر أوراسيا، والذي تتوج بافتتاح أنبوب بطول يصل إلى ما يقارب الألفي كيلومتر في نهاية العام 2009، هو أهم ما تمخض عن منظمة شنغهاي، يتبين أنها تهدف إلى إعادة رسم خريطة الطاقة في أوراسيا والقوقاز والتحكم بها، حيث يشمل هذا الأنبوب تعاون كل من روسيا وإيران وتركمانستان، والتي تمتلك أكبر احتياطي من الغاز في العالم، وثاني أكبر احتياطي، ورابع أكبر احتياطي على التوالي (Ismi 2010)، وبهذا يكون معظم الاحتياطي العالمي من الغاز تحت السيطرة الروسية والصينية، والتي تكفلت بحماية الثروات الإيرانية.

إذاً، يأتي هذا المثلث الأوراسي من أجل تغيير معادلة الطاقة في أوراسيا، ومنع آسيا الوسطى من أن تتحول إلى خليج عربي ثانٍ تتحكم به الإدارة الأمريكية، وبهذا يتم الحد من التأثير الأمريكي في المنطقة. واعتماداً على أن "مفتاح السيطرة الأمريكية على العالم هو السيطرة على أوراسيا، فالقوة التي تسيطر على أوراسيا تتحكم بثلاثة أرباع مصادر الطاقة المعروفة بالعالم" (Brzezinsk 1997, 39)، يرى البعض أن منظمة شنغهاي ما هي إلا حلف مناهض للناتو والهيمنة الأمريكية (Rozoff)، خاصة وأن طلب الولايات المتحدة الأمريكية بالانضمام لهذه المنظمة كعضو مراقب قد رفض في العام 2005، بينما وفي العام نفسه قبل الطلب الإيراني.

ومع ذلك، فإن موسكو وبكين غير معنيين بالدخول في مواجهة مباشرة مع واشنطن، ولذلك فهما تحاولان أن لا يتجاوز التواجد الإيراني في منظمة شنغهاي صفة المراقب، ورفضنا طلبها بالعضوية الكاملة، بذريعة أن الدولة التي تتعرض لعقوبات دولية لا يمكنها أن تكون عضواً (The Brookings Institution 2010)، فهما لا تريدان فتح الجبهة علناً مع الولايات المتحدة الأمريكية وتقجير علاقاتهما معها، الأمر الذي سيخلفه القبول بعضوية إيران الكاملة، وهذا ما لا تريد أي من روسيا أو الصين الوصول له، فإيران بالنسبة لهما مجرد مصلحة

يحاولان الحفاظ عليها، ومن أجل ذلك يمدانها بالسلاح لترهيب من يفكر بالاقتراب منها، دون أن يدفعوا في سبيلها ثمنًا باهضاً، هذا بالإضافة إلى كون طهران "ورقة" في ميدان ميزان القوى، تستخدمها كل من بكين وموسكو للضغط على واشنطن بطريقة غير مباشرة لتحقيق أهدافهما، وهذا يعني ضمناً استعدادهما لعقد صفقة مع واشنطن عندما يكون الثمن مناسباً.

وبكلمات قليلة، يهدف المثلث الصيني - الروسي - الإيراني إلى إنشاء وضع جيوسياسي جديد في آسيا الوسطى بتشكيل حلف أوراسي، مما يؤدي إلى قص أجنحة الولايات المتحدة الأمريكية دون الدخول بمواجهة مباشرة معها، وهذا ما استطاعت كل من الصين وروسيا تحقيقه باللعب في "الورقة" الإيرانية التي تعي دورها، ولكن تغض النظر عنه مقابل احتمائها بمظلة روسيا والصين ومنظمة شنغهاي إلى حد ما. وبالتالي فإن منظمة شنغهاي للتعاون والمثلث الأوراسي على حد سواء يرتكزان على روسيا والصين اللتين تتلاعبان بالزاوية الأضعف في هذا المثلث، إيران.

### ثانياً: العلاقات الصينية - الروسية تجاه إيران: تنسيق أم تنافس

تشير الكتابات إلى أن القادة الروس لا يعتقدون بأن الصين هي التي ستحكم عالم الغد، فهم لا يزالون يتقنون بقدرة الولايات المتحدة الأمريكية واقتصادها على التجدد (The Brookings Institution 2010)، ومع ذلك فإن روسيا أضحت مجبرة على التعامل مع الصين بعد أن أصبحت قوة إقليمية معترف بها عالمياً، ولا تستطيع أية دولة تجاهل هذه الحقيقة. وعلاوة على ذلك، فإن روسيا اليوم بحاجة إلى الصين وتحسين علاقاتها معها، فهي تعد أكبر مستورد للسلاح الروسي (Gundzik 2005) (مرفق رقم 16: الصادرات الروسية من الأسلحة خلال الفترة 2000-2010 حسب الدولة، مرفق رقم 17: الواردات الصينية من الأسلحة خلال الفترة 2000-2010 حسب الدولة)، وسوفاً ضخماً لصادراتها النفطية والغازية (مرفق رقم 11: الواردات

النفطية إلى الصين حسب الدولة)، وبالتالي فإن العلاقات الطيبة مع بكين ستأتي بالعملة الصعبة للخرينة الروسية. وكذلك فإن الصين هي الأخرى حريصة على استمرار مثل هذه العلاقات، فالسلاح الروسي هام لتحديث وتطوير قدراتها العسكرية، ناهيك عن أن اتفاقها مع روسيا حول الحد من السيطرة الأمريكية على الثروات البتروكيماية في المنطقة يضمن لها ثبات تدفق النفط والغاز لمصانعها. هذا بالإضافة إلى الدعم الذي تقدمه روسيا لها فيما يخص القضية التايوانية، فموسكو تدعم وحدة الصين واستقلالها.

ونتيجة لهذه العلاقات الجيدة، تم تدشين أول أنبوب لنقل النفط بكلفة تصل إلى 25 مليار دولار يربط بين ثاني أكبر مصدر للنفط في العالم؛ روسيا (مرفق رقم 5: أكبر الدول المصدرة للنفط في العالم)، وثاني أكبر مستورد له؛ الصين (مرفق رقم 7: أكبر الدول المستوردة للنفط في العالم)، حيث يمر عبر هذا الأنبوب ما يقارب (300,000) برميل يومياً، وهذا يشكل مرحلة جديدة للتعاون في مجال الطاقة بين البلدين (BBC News 2011).

وقد تبلورت هذه العلاقات الجيدة بين روسيا والصين على شاكلة منظمة شنغهاي التي أنشئت عام 2001، ومن ثم تعززت بتوقيع البلدين اتفاقية صداقة "Treaty of Good-Neighborliness and Friendly Cooperation Between the People's Republic of China and the Russian Federation" في تموز/ يوليو من نفس العام، والتي تؤسس لعشرين عاماً من التعاون بين البلدين في المجالات الاقتصادية والتجارية والعسكرية والدبلوماسية والطاقة (Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China 2001)، وبهذا وصلت العلاقات بين موسكو وبكين إلى "مستويات غير مسبوق"، كما جاء على لسان الرئيس الروسي السابق "فلاديمير بوتين" Vladimir Putin (لودجارد 2007، 156).

ولكن، ورغم هذا المستوى غير المسبوق من التعاون، لا يبدو أن هناك تنسيقاً بين الصين وروسيا حول القضية الإيرانية، فالموقفين الصيني والروسي يتأثران بردود الفعل الأمريكية بالدرجة الأولى (Weitz 2011).

وبهذا فإن مواقفهما المتشابهة إلى حد ما، والتي تسير عكس التيار العالمي المنجرف وراء الرأية الأمريكية هو وليد الأقدار التي شاعت ذلك، والذي يأتي نتيجة لتطلعاتهما المتشابهة للخارطة الجيوسياسية في أوراسيا، فكلتاهما تطمحان لعالم متعدد الأقطاب يحل بديلاً للعالم الأحادي القطبية الذي تنتزعه الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الراهن، وهذا ما ظهر علناً بعد القمة الروسية - الصينية التي عقدت في تشرين الأول/أكتوبر 2004، والذي تضمن بيانها المشترك رفضاً قوياً للسياسة الخارجية الأحادية التي تنتهجها الإدارة الأمريكية (لودجارد 2007، 156). وقد دفعت كل من الصين وروسيا ثمن هذا التطلع والسعي لتحقيقه، حيث أن شركتهما تعرضت لعقوبات أمريكية بسبب بيعها تكنولوجيا عسكرية ونووية لإيران، فمثل هذه الصفقات جاءت من منطلق التطلع الروسي والصيني لعالم الغد، ومحاولة التغيير بميزان القوى العالمي.

بل وعلى العكس من هذا التشابه الظاهري في المواقف، فإن موقفي روسيا والصين متباينان فيما يخص البرنامج النووي الإيراني، فالصين متمسكة بالطابع السلمي لهذا البرنامج، ولا تشكك بالنوايا الإيرانية، ومع ذلك فإنها تخلت عنه فعلياً وتوقفت عن الاستثمار فيه، وعلى العكس من ذلك، تشكك روسيا بالطابع السلمي للبرنامج النووي الإيراني، وكان التخوف من الطموحات الإيرانية لامتلاك القنبلة النووية دائماً ما يراودها، ومع ذلك فهي تدعم هذا البرنامج، بل وأنشأت بنفسها أول مفاعل نووي إيراني.

ويمكن القول أن غياب التنسيق، أو ضعفه، بين موسكو وبكين فيما يخص طهران يعود لتنافسهما على "الكعكة" الإيرانية، فهما تتنافسان على أسواق إيران في مجال الأسلحة والطاقة النووية، كما أنهما "تتصارعان" للسيطرة على الاحتياطات النفطية والغازية في المنطقة (Weitz 2011)، والتي تمتلك إيران منها حصة لا بأس بها، فالصين تسعى بكل ما أوتيت من قوة ومليارات لتطوير قطاع الطاقة الإيراني؛ لتضمن لنفسها مستوى ثابت من النفط بأسعار ثابتة يلبي احتياجات اقتصادها، وهذا التطور سيعزز الطموح الإيراني بتصدير الطاقة للأسواق الأوروبية حيث تتربع روسيا، وتطمح لأن تبقى كذلك، علاوة على أنه سيؤثر، وبدرجة كبيرة، على الصادرات البتر وكيماوية الروسية للصين وتزاحمها فيها.

وينظرة أعم، فإن القوتين الإقليميتين روسيا والصين تتنافسان للسيطرة على آسيا، وكل منهما تمتلك الإمكانات لذلك، فهما تتسابقان في تسلق الهرم العالمي، وإيران درجة من درجات هذا السلم، والدولة التي ستستطيع منهما النهوض بسرعة أكبر هي التي ستزاحم الولايات المتحدة الأمريكية على قمة الهرم.

ومن هذا المنطلق، من المرجح أن علاقات كل من الصين وروسيا تجاه إيران وملفها النووي تأتي ضمن سياق اللعب لتغيير ميزان القوى، فكل منهما تتحرك في هذا الميدان وفق مصالحها. وبالتالي فإن التشابه في مواقف الدولتين لا يعدو كونه تشابهاً ظاهرياً يخفي بين طياته تنافساً إلى حد التضارب والتناقض، فالتحسن الملموس في العلاقات الروسية - الصينية يدور في فلك لا تعد إيران جزءاً منه.

### ثالثاً: مستقبل العلاقات الصينية - الإيرانية فيما يخص البرنامج النووي الإيراني

كانت الصين دائماً، وما تزال، حذرة في علاقاتها مع إيران، ودعمها لبرنامجها النووي، على الرغم من تمسك الصين بحق إيران في استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية، وعدم شكها بأن لدى إيران نوايا عسكرية تختبئ خلف هذا البرنامج. ولذلك، ومع أن العلاقات بين البلدين اتسمت وباستمرار بالصدقة والود والتعاون، إلا أن الصين حاولت عمداً عدم تطوير هذه العلاقة لتصل إلى حد "الشراكة الاستراتيجية"، فبكين تحاول الحفاظ على مسافة معقولة من طهران، حتى لا تصل إلى مرحلة لا تراجع بعدها.

ومن جانبها، تولي إيران أهمية كبيرة لعلاقاتها مع الصين، فقد وجدت إيران في الصين منفذاً لها ومنتفساً بعد الحصار الذي أرادت الإدارة الأمريكية فرضه عليها، فإيران - وبشكل أكثر شمولية - تنتظر للصين بنظرة ميزان القوى الذي تحاول أن ترجح كفته لصالحها بتحالفها مع الصين ضد الهيمنة الأمريكية. ومن منظور المصالح، تعد الصين بالنسبة لإيران شريكاً اقتصادياً مثالياً، حيث تشتري من إيران النفط الذي تمتلك منه احتياطات ضخمة، وتزودها بالسلع التي تحتاجها، مع ميل الميزان التجاري لصالح إيران التي تستفيد من السلع، ومن فرصة وجود مستورد لنفطها، إضافة إلى فائض نقدي لخزينتها. هذا بالإضافة إلى إسهام الصين



في تطوير القطاع النفطي الإيراني، والذي يحتاج إلى ذلك فعلاً. وعلاوة على ذلك، فإن توقيع اتفاقيات تجارية وصفقات بالمليارات مع عضو دائم في مجلس الأمن يعتبر بالنسبة للإيرانيين بوليصة تأمين تضمن لهم عدم تدهور الأمور إلى حافة الهاوية. ولذلك، فإن إيران تطمح لاستمرار هذه العلاقات، وتحاول قدر الإمكان الحفاظ عليها؛ ولهذا فإنها توافق على أن تكون العلاقات الصينية - الإيرانية خالية من اعتبارات الطرف الثالث، وهو الولايات المتحدة الأمريكية، فلا تضع إيران علاقاتها مع الصين على سفينة تحركها رياح العلاقات الصينية - الأمريكية.

وفي الوقت ذاته، تنتظر الصين لإيران بأهمية، وذلك خدمة لمصالحها أولاً وأخيراً، فإيران تشكل مصدراً ثابتاً للنفط يغذي الاقتصاد الصيني المتنامي بسرعة كبيرة، فهاجس أمن الطاقة يشغل بال القادة الصينيين، خاصة في ظل تصاعد اعتماد الصين على النفط المستورد من الخارج. فمن خلال صفقاتها طويلة الأمد التي يمتد بعضها إلى ثلاثين عاماً، تؤمن الصين حاجتها من النفط بأسعار شبه ثابتة، مما يحميها من أي تقلب حاد قد يطرأ على أسعار النفط يضر باقتصادها. ناهيك عن النوافع الأخرى التي تحفز الصين لتعزيز علاقاتها مع إيران وإن كان بحذر (انظر الفصل الثاني: المبحث الثالث).

وفي الجانب الآخر، لا تريد الصين الدخول في مواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية بسبب إيران، فالحفاظ على استقرار العلاقة مع واشنطن هام وحساس للتقدم والنهضة اللذين تسعى لهما بكين (Jin 2006, 3-4). ففي العام 2008، كانت الولايات المتحدة الأمريكية أكبر شريك اقتصادي مع الصين بتبادل تجاري وصل إلى (333.7) مليار دولار، أي ما يقارب (12) ضعف تبادلها التجاري مع إيران (National Bureau of Statistics of China 2009)، ولذلك فإن بكين لن تخوض مواجهة مع واشنطن في الشرق الأوسط بخصوص إيران، ولكنها قررت أيضاً أن لا تتنازل عن أكثر مما هو ضروري.

إذاً، فالسياسة الصينية تجاه الملف النووي الإيراني تحاول الإمساك بالعصا من المنتصف، فلا هي تفكر بالتصادم مع الإدارة الأمريكية بسبب إيران، ولا هي تتخلى كلياً عنها، بل على العكس، حيث تقيم وزناً كبيراً

لتعاونها وعلاقتها الودية معها، وتكره تقديمها "قرباناً على مذبح" العلاقات الأمريكية - الصينية. فاللعب على الحبلين هو ما تحاول الصين الاستمرار به، وقد أتقنت ذلك في معظم الحالات. ففي البداية، كانت الصين تتعاون مع إيران سرّاً، خاصة في المجالين النووي والعسكري، وكانت تحاول الحفاظ على هذه العلاقة، بينما كانت تنكرها في العلن؛ حتى لا تثير معاداة العرب السنة والغرب والأمريكيين ضدها. وعندما تعرضت بكين لضغوطات دبلوماسية، وطالت شركاتها عقوبات فعلية، غيرت بكين مسارها في الميدانيين النووي والصاروخي، وبحثت عن وسائل أخرى تقدم لطهران من خلالها ما تمتن له، وبذلك تكون بكين قد حققت التوازن ما بين مواصلة التعاون الاستراتيجي مع طهران، وبين الحفاظ على علاقات ودية مع واشنطن. فكان منهج بكين يقوم على أنها عندما تضطر للإذعان لضغوط واشنطن في ميدان ما، فإن هناك ميادين أخرى تقدم من خلالها العون لطهران.

وعندما تأزمت قضية البرنامج النووي الإيراني في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة - ورغم أن الصين كانت قد تخلت عنه من الناحية الفعلية وأوقفت تعاونها مع إيران في هذا المجال - كانت الصين ضد إحالة القضية إلى مجلس الأمن، ولكنها في الوقت ذاته لم تمنع ذلك، بل اكتفت بالامتناع عن التصويت. وعندما صارت القضية في أروقة الأمم المتحدة، كانت الصين تراوغ وتقف في المنتصف، فلا هي تمتنع عن التصويت في مجلس الأمن، ولا هي توافق عليها بشكل مطلق، مع أنها في الحقيقة توافق عليها منذ البداية؛ لأن هذه العقوبات تصب في مصلحتها! ومن الواضح أن القادة الإيرانيين يدركون اللعبة الصينية، ويتفهمونها، ولكنهم يكتفون بالتخفيف من حدة العقوبات.

إذاً، فبكين تلعب على الطرفين الإيراني والأمريكي على حد سواء، وتحاول قدر الإمكان تقادي الاختيار بينهما، فهي لن تضحي بإيران؛ ليس حباً بها، بل بنفطها الذي كان على الدوام الثمن لأي تعاون صيني، ولمصالح أخرى لها فيها، كما أنها لن تواجه الولايات المتحدة الأمريكية انتقائاً لشرها. فالعلاقة الصينية - الإيرانية قائمة على أساس المصالح وتوازن القوى، وبالتالي من المتوقع أن تستمر هذه العلاقة على هذا النحو،

ويستمر الدعم الصيني لإيران وبرنامجها النووي ولكن بحكمة، حتى تجد الصين ثمناً أعلى من الثمن الذي تعرضه إيران.

#### رابعاً: مستقبل العلاقات الروسية – الإيرانية فيما يخص البرنامج النووي الإيراني

خلافاً للعلاقات الصينية – الإيرانية، كانت العلاقة بين إيران والاتحاد السوفييتي، والإمبراطورية الروسية من قبله، متوترة بشكل دائم، فقد تواجه البلدان في حروب دامية، وتوسعت الإمبراطورية الروسية على حساب جارتها الفارسية، بل وكان البلدان في حلفين متصارعين في منتصف القرن المنصرم.

وبالرغم من تحرك مؤشر بوصلة العلاقات الروسية – الإيرانية نحو التحسن مع انتهاء الحرب العراقية – الإيرانية، إلا أن معوقات كثيرة تقف في وجه هذا التحسن، فلب العلاقة التي تجمع إيران وروسيا هو التنافس بالأساس، ولكن الظروف المحيطة بالبلدين والمنطقة التي يتنافسان عليها دفعتهما إلى التعاون من مبدأ التحالف مع "الشیطان الأصغر ضد الشيطان الأكبر"، وأنا وابن عمي ضد الغريب". فالتطلع الإيراني لتصدير الغاز إلى الأسواق الأوروبية يثير حفيظة الروس الذين يرفضون مشاركة أسواقهم مع أي كان، وكذلك الخلاف القائم بين البلدين حول تقسيم ثروات بحر قزوين، والشكل الذي سينتظر له منتدى الدول المصدرة للغاز. ففي هذه القضايا، تحاول كل من إيران وروسيا تحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب لها؛ ولذلك فمن الواضح أن الخلاف القائم بين البلدين حول هذه القضايا هو خلاف حقيقي وعميق، إن جاز التعبير، لأنه يمس مصالح ثابتة للبلدين.

ولكن، وعلى عكس ما هو متوقع، فإن العلاقات الروسية – الإيرانية تتجه نحو التعاون وتغليب المصالح المشتركة على المصالح الفردية، في هذه المرحلة على الأقل. فمن جانبها، تغض إيران الطرف عن الحرب السوفييتية على أفغانستان عام 1979، وعن كافة ممارساتها بحق الشيشان المسلمين؛ وذلك لأن مصلحتها في الوقت الراهن تتمثل بالبحث عن عوامل مشتركة مع روسيا، لا نبش ملفات الخلاف. فإيران ترى في روسيا

حليفاً ضرورياً ضد الهيمنة الأمريكية الساعية للسيطرة على المنطقة، وقد لعبت في هذا الميدان جيداً، حيث نجحت إيران في العزف على وتر المكانة الروسية، ورفض التفرد الأمريكي؛ لتجذب روسيا إلى جانبها، بصفتها قوة إقليمية وعضواً دائماً في مجلس الأمن، وبالتالي حشد المزيد من الحلفاء في كفتها ضد كفة الإدارة الأمريكية في معادلة ميزان القوى. وعلى صعيد آخر، تحتاج إيران إلى السلاح والدعم النووي الذي تقدمه روسيا، والذي عزز كثيراً من قدراتها الدفاعية، خاصة الصاروخية، ومكناها من بناء أول مفاعل نووي على أراضيها، وذلك على الرغم من عدم الثقة التي يشعر بها الإيرانيين تجاه الروس ووعودهم، حيث أن التجربة علمت الساسة الإيرانيين بأن روسيا شريك لا يعتمد عليه ومن السهل أن يتراجع، كما حدث عندما أنكرت روسيا صفقة تتعلق بأجهزة طرد مركزي عام 1995، وكما تراوغ بشأن إنهاء العمل في مفاعل بوشهر و صفقة أنظمة الدفاع الجوية (S-300)؛ ولذلك فإن إيران متمسكة بعلاقتها مع روسيا رغم كل شيء، حتى تجد لها بديلاً عن المورد الروسي، وهو ما بدأت العمل به فعلاً، حيث تشير الدلائل إلى أن إيران وفي تموز/ يوليو 2009، أخذت إجراءاتها لتشجيع إنتاج المعدات اللازمة في مجال الطاقة النووية محلياً، وتفيد التقارير بأنه بات من الممكن لإيران أن تصنع ما يقارب من 60% من المعدات اللازمة دون أي مساعدة خارجية (Wellman 2010). وفي هذا الإطار أيضاً وافقت إيران على الوساطة التركية والبرازيلية لتقديم مقترحاتها لحل أزمة برنامجها النووي، فموسكو كانت، وما تزال، بنظر الإيرانيين الشيطان الأصغر، ولكن الظروف حكمت عليها بالتعاون معه لمواجهة الشيطان الأكبر.

وبالنسبة لروسيا، فإن الحفاظ على علاقات جيدة مع إيران هام وحيوي، خاصة وأن إيران "لم تدعم يوماً أي إرهاب إسلامي في شمال القوقاز"، كما جاء على لسان أحد مستشاري رئيس الوزراء بوتين والرئيس ميدفيدف (Cohen 2010)، فروسيا تقدر لإيران هذا الموقف، بالإضافة إلى أن إيران تشكل أكبر مستورد للسلاح الروسي في الشرق الأوسط والذي تستطيع دفع ثمنه بالعملية الصعبة التي تحتاجها روسيا، كما أن قطاع الطاقة النووية في إيران يمثل سوقاً هاماً لها، ناهيك عن أن إيران تشكل بنظر روسيا أفضل منفذ

لتصدير نفعها حتى الآن. ولكن الأهم من كل هذه المصالح هو اللعب الروسي بـ "الورقة" الإيرانية مع الولايات المتحدة الأمريكية، فمن خلال موقفها من البرنامج النووي الإيراني ودعمها له، تستطيع روسيا التأثير على ميزان القوى والحد من التفرد الأمريكي، بل وتقيد الولايات المتحدة الأمريكية وتحد من تدخلها في الشأن الروسي، كما حدث في الأزمة الروسية - الجورجية، فقد كانت المصالح الروسية واهتمامها بإعادة ضبط ميزان القوى المحرك الدائم لسياساتها تجاه إيران وملفها النووي. وفي هذا الإطار أيضاً يأتي تذبذب الموقف الروسي وتراخيه حيال القضية الإيرانية، بل وتغيره في الآونة الأخيرة. فالخطاب الروسي يتغير وفقاً للأولوية التي يعطيها القادة الروس لأجندة مصالحهم. ففي بداية الأزمة، كانت روسيا متمسكة بالطابع السلمي للبرنامج النووي الإيراني، خاصة في الفترات التي كانت روسيا تعقد بها صفقات نووية مع إيران. ولكن عندما رفضت إيران القبول بالصيغة الروسية لحل الأزمة، أرادت روسيا أن تريها وجهها الآخر، وبدأت التصريحات المشككة بسلمية هذا البرنامج تنهال على رؤوس الإيرانيين. وبالتالي فإن تغيير الخطاب الروسي وتذبذب السياسة الروسية يعود بالمقام الأول إلى المصالح التي تسعى روسيا لتحقيقها.

وهذه المصالح أيضاً هي التي تفسر ازدواجية الخطاب الروسي إلى حد التناقض، والذي يدفع بالبعض إلى الاعتقاد بأن الموقف الروسي "غامض" (Kunze and Schmidt 2009, 153-156)، وأدى إلى اختلاط الأوراق عند القادة الإيرانيين حتى أنهم لم يعودوا يعرفون "ما إذا كان الروس أصدقاءنا أم لا". فروسيا كانت دائماً حذرة وشكافة من الطموحات الإيرانية النووية (Rastbeen 2007, 134)، ومع ذلك كان دعمها للبرنامج النووي الإيراني مستمراً من الناحية العملية - باستثناء فترة القطيعة في السنوات الخمس الأخيرة من القرن الماضي، والتي قبضت روسيا ثمنها - حيث كانت هناك صفقة تعاون نووي ضخمة في العام 2010، والتي تتزامن وتتناقض مع التأجيل الروسي لإنهاء العمل في مفاعل بوشهر والوفاء بإتمام صفقة الدفاعات الجوية "S-300"، والتي تشكل خلافات حقيقية مع إيران.

وبالتعمق في هذه السياسة الروسية، يظهر أن الازدواجية والتناقض لهما ما يفسرهما إلى درجة التبرير، فروسيا الجالسة على واحدة من أضخم الترسانات النووية في العالم لا تخشى إيران المسلحة بالصواريخ، أو حتى بقدرات نووية في بداياتها. وفيما يتعلق بالتعاون النووي المستمر، فإن روسيا معنية بتقوية القدرات الإيرانية إلى الدرجة الذي تبدأ دول المنطقة التخوف منها، والذي يتزامن مع التشكيك بالطابع السلمي للبرنامج النووي الإيراني، وبهذا يدخل الخليج العربي/ الفارسي في سباق تسلح عسكري ونووي، والذي سيعود بالنفع عليها وعلى صادراتها من الأسلحة، كما حدث في الحرب العراقية - الإيرانية عندما كانت موسكو تبيع الأسلحة للطرفين. أما بالنسبة لتأجيل موسكو اتفاقياتها مع طهران وعدم الوفاء بها، فإنها تريد بذلك الضغط على طهران حتى تقبل بالصيغة التي اقترحتها للحل، حيث ستوفر لها هذه الصيغة رافعة دولية كبيرة، كما أنها ستضع إيران في قبضتها، إضافة إلى أنها مريحة لها اقتصادياً. وهذا أيضاً ما يفسر التهديد الروسي لإيران بإنهاء علاقاتها النووية معها إذا لم تستجب لمطالب الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتوقف عمليات التخصيب وعمليات إعادة معالجة الوقود النووي، فهذه المطالب تعني ضمناً دفع إيران للقبول بالمقترح الروسي.

وباتباع استراتيجية التهديد العلني لإيران، والتماطل في تنفيذ الصفقات، استطاعت روسيا اصطیاد عصفورين بحجر واحد، فهي من جهة تضغط على إيران للقبول بمبادرتها للحل، ومن جهة أخرى تقبض من الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية ثمن هذا "التغير" في مواقفها، فقد وعدت فرنسا ببيع روسيا حاملات طائرات هليكوبتر مقابل تصويتها على عقوبات محددة ضد إيران في العام 2010، كما وقعت معها الإدارة الأمريكية اتفاقية "123 Framework Agreement" لتقوم موسكو بتزويد واشنطن بالوقود النووي بما يعادل 10-15 مليار دولار سنوياً، بالإضافة إلى الموافقة الأمريكية على المقترح الروسي كصيغة لحل أزمة البرنامج النووي الإيراني.

وبهذا، من المرجح أن تستمر روسيا في استراتيجيتها "الغامضة"، حيث سيستمر تشكيكها العلني بالطابع السلمي للبرنامج النووي الإيراني، مع تواصل خطابها المؤكد على الحل السلمي للأزمة ورفض الخيار

العسكري، ما دامت الأهداف التجارية المشتركة والأجندات السياسية المتوافقة تربط ما بين روسيا وإيران، وذلك حتى يأتي الوقت الذي تتخلى فيه الولايات المتحدة الأمريكية عن لعب دور الشيطان الأكبر بالنسبة للبلدين، وحتى يتحقق الظرف المناسب ليقرب المصالح الآنية والمؤقتة ويبرز عدم الثقة وتضارب المصالح التي تنخر بالعلاقة القائمة بين روسيا وإيران.

## المبحث الثاني: السيناريوهات المحتملة للقضية الإيرانية وموقف كل من الصين

### وروسيا تجاهها

تقر دول العالم قاطبة بأن امتلاك الطاقة النووية لأغراض سلمية هو حق مكفول لكل الدول. ولكن، ورغم عدم وجود أدلة على أي طابع عسكري للبرنامج النووي الإيراني، فإن الولايات المتحدة الأمريكية ومن لف لفيها من الدول لا تثق بذلك، وتتخوف من امتلاك إيران السلاح النووي، والصين وروسيا ليستا بمعزل عن هذا التخوف، فهما تسعيان لمنع امتلاك إيران القنبلة النووية، شأنهما في ذلك شأن بقية دول العالم. فأزمة البرنامج النووي الإيراني في محصلتها هي أزمة ثقة، فالولايات المتحدة الأمريكية والدول السائرة في فلكها، إضافة إلى روسيا في الآونة الأخيرة، تشكك بالطابع السلمي للبرنامج النووي الإيراني ولا تثق بسلميته. وبالتالي، فإن السيناريوهات المحتملة لحل هذه الأزمة هي: التمسك بالحل السلمي، أو اللجوء إلى الخيار العسكري، أو السعي لتشديد العقوبات التي يفرضها مجلس الأمن، أو تغيير نظام الحكم في إيران. ويعتبر موقف كل من الصين وروسيا إزاء هذه السيناريوهات جوهرياً، فهما لهما ثقل معترف به في المجتمع الدولي، كما أنهما عضوتان دائمتان في مجلس الأمن وتمتلكان حق النقض. إذًا، فمواقفهما تؤثر بشكل كبير على مدى احتمالية أي من هذه السيناريوهات والاتجاه الذي ستسلكه قضية البرنامج النووي الإيراني.



## السيناريو الأول: التمسك بالحل السلمي

كانت كل من الصين وروسيا دائمة الحديث عن تمسكها بالحل السلمي والدبلوماسي لأزمة البرنامج النووي الإيراني، وقد دفعت موسكو في هذا الاتجاه وبشدة بعد أن قدمت صيغتها للحل، ووافقت عليها الصين والولايات المتحدة الأمريكية والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وعرضتها على إيران في العام 2009. ولم تدخر موسكو جهداً إلا ووضعت له حشد الدعم الدولي لهذه الصيغة الروسية، فهي تصب في صالحها اقتصادياً وسياسياً واستراتيجياً.

ولكن، وبعيداً عن هذا السرب كانت "تغرد" إيران، فقد حاولت أن تماطل قدر الإمكان إلى أن أعلنت رفضها لهذه المبادرة، فإيران لا تثق بروسيا أو بالدول الأوروبية، فهي تخشى من عدم وفاء روسيا بالتزامها، وتتخوف من أن تأخذ الدول الأوروبية منها اليورانيوم منخفض التخصيب ولا تعيده لها (Anthony 2010, 3). ولذلك، وافقت إيران على وساطة تركيا والبرازيل، ووقعت معهما بياناً مشتركاً ثلاثياً في 17 أيار/ مايو 2010 يتضمن اتفاقاً بنقل اليورانيوم الإيراني منخفض التخصيب إلى تركيا، ليتم هناك تخصيبه إلى 20%، ومن ثم إعادته لإيران لاستخدامه في مفاعل بحثي. وقد تم الاتفاق على أن تقوم تركيا بتخصيب ما يقارب 1,200 كيلو غرام من اليورانيوم منخفض التخصيب لصالح إيران (Federation of American Scientists, 2010).

وعلى الرغم من تصريحات القادة الصينيين والروس المؤيدة لهذا المقترح (Anthony 2010, 2)، إلا ان النفوس تخفي غير ذلك، فروسيا "لا يمكنها الصبر على إيران إلى الأبد" كما صرح الروس أنفسهم، ولذلك لم يتم منح إيران فرصة لتنفيذ المبادرة التركية - البرازيلية والالتزام بها. ففي الوقت الذي كان فيه البيان المشترك الثلاثي يظهر للعلن، كانت الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، ومن بينها الصين وروسيا، تناقش مشروع قرار بفرض عقوبات على إيران، والذي صدر بالفعل في 9 حزيران/ يونيو 2010 ويحمل الرقم "1929".

ومن الواضح أن أحداً لم يكن يوافق على هذه المبادرة، فالولايات المتحدة الأمريكية لا تريد إشراك مزيد من الدول في القضية الإيرانية، فتبرز للسطح قوى جديدة إلى جانب الصين وروسيا، ولذلك فإنها كانت تتحدث عن فشل الوساطة التركية والبرازيلية قبل أن ترَ النور (RIA Novosti, 2010).

وبالنسبة لروسيا، فإن مكاسبها من تسهيل أي حل سلمي بعيد عن مبادرتها ضئيلة، فمثل هذا الحل سيؤدي في آخر الأمر إلى تقليل أو إنهاء العقوبات الأمريكية الاقتصادية على إيران، وهذا لن يكون بمصلحة المشاريع الروسية في إيران، كما أن انفراجاً في العلاقات الإيرانية - الأمريكية من الممكن أن يؤدي إلى قبول واشنطن بطهران كمزود للغاز للدول الأوروبية، الأمر الذي سيكون بمثابة ضربة عنيفة للصادرات الروسية، ناهيك عن أن الانفراج في القضية الإيرانية سيفقد موسكو جدوى "الورقة" الإيرانية التي تلاعب بها الإدارة الأمريكية لتحقيق مصالحها. وهذا كله ينطبق على الصين، فتحسن العلاقات بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية يعني نهاية الاحتكار الصيني للأسواق الإيرانية والاستثمارات التي تنتمي بها. كما أن بكين لن توافق على سيطرة واشنطن على ثروات طهران النفطية التي من الممكن أن تتحقق إذا ما تم التوصل إلى اتفاق بين إيران والغرب، ناهيك عن أن العلاقات المتوترة بين إيران والقوى العظمى تفتح الباب أمام الصين لتثبيت مكانتها دبلوماسياً، وتبقي "الورقة" الإيرانية على طاولة اللعب الصينية - الأمريكية.

ولهذا كله، فإن التوتر القائم والمتزايد، والعلاقات السيئة في الشرق الأوسط بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية تلائم الصين وروسيا جيداً، فأخر ما تريده هاتان الدولتان هو انفراج القضية الإيرانية.

## السيناريو الثاني: اللجوء إلى الخيار العسكري

منذ بداية القضية الإيرانية وظهر برنامج طهران النووي إلى العلن، والولايات المتحدة الأمريكية، وحليفاتها إسرائيل، تلوحان بالخيار العسكري لإنهاء الأزمة. ولكن الوقائع تشير إلى صعوبة تبني واشنطن هكذا سيناريو بمفردها، فقواتها غارقة في العراق وأفغانستان، ولن يحبذ الشعب الأمريكي فتح جبهة جديدة في إيران، ناهيك عن أن المبرر الرئيس للهجوم الأمريكي على إيران بأنها تمتلك أسلحة نووية أو تسعى لذلك لم يعد يلقى رواجاً، وأصبح محل شك كبير، خاصة بعد أن فشلت الولايات المتحدة الأمريكية في إيجاد أسلحة دمار شامل في العراق كما كانت تدعي وتروج لحملتها العسكرية عليها. وبالتالي فإن اللجوء إلى الخيار العسكري سيتطلب وجود اتفاق دولي حول هذا الخيار، الأمر الذي لن يتحقق دون موافقة كل من الصين وروسيا عليه، ولهذا فإن موافقتهما من هذا السيناريو جوهرية وحاسمة.

ويجب الأخذ بعين الاعتبار أن إيران لن تقف مكتوفة الأيدي إذا ما تعرضت لهجوم عسكري، سواء كان ضد أهداف محددة أو واجهت حرباً شاملة، فهذا الهجوم سيواجهه ردة فعل وهجوم مضاد، ليس من إيران وحسب، بل ومن حزب الله في الجنوب اللبناني الذي يمتلك قدرات صاروخية يصل مداها إلى إسرائيل، ناهيك عن مهاجمة أهداف إسرائيلية وأمريكية في شتى أنحاء العالم، ومن غير المستبعد قيام إيران بضرب القواعد الأمريكية في الخليج العربي/ الفارسي، وهذا كفيل بتفجير الوضع في الشرق الأوسط. وعلاوة على ذلك، فإنه من المحتمل أن تغلق إيران مضيق هرمز، وتعيق بذلك نقل ما يقارب ثلث صادرات النفط العالمية يومياً المنقولة بحراً (US Energy Information Administration, 2011)، فقد هدد "محسن رزائي" سكرتير مجمع تشخيص مصلحة النظام (الهيئة الاستشارية العليا) في آذار/ مارس 2005 بأن "الهجوم على إيران سيكون معناه تعريض السعودية والكويت ونفط الشرق الأوسط كله للخطر"، وإيران لديها فعلاً القدرة لتنفيذ هذا التهديد كما أكد مدير وكالة الدفاع الأمريكية: "باحتمار، نحن قدرنا أن إيران تستطيع إغلاق مضيق هرمز، بالاعتماد على استراتيجية تستخدم القوة البحرية والجوية وبعض القوات الأرضية (كلير 2008، 23).

وإذا ما اشتعل الوضع في الشرق الأوسط، ونفذت إيران تهديداتها بإغلاق مضيق هرمز، فإن أزمة طاقة ستضرب بالعالم أجمع، وهذا ما لا تريد الصين الإنجرار له، فنشوب حرب في الخليج العربي/ الفارسي من شأنه أن يرفع أسعار النفط إلى مستويات جنونية، مما سيلحق ضرراً كبيراً بالاقتصاد الصيني. كما أن وصول الولايات المتحدة الأمريكية إلى إيران واحتلالها لها يعني سيطرة واشنطن على نفط طهران وثرواتها، علاوة على تحكمها بمضيق هرمز، وهذا كله سيشكل تهديداً مباشراً للمصالح الصينية في المنطقة. ومن هذا المنظور، من غير المحتمل أن تؤيد الصين اللجوء إلى الخيار العسكري ضد إيران، خاصة إذا لم تتوافر أدلة ملموسة وحقيقية عن امتلاك إيران فعلاً أسلحة نووية.

وبالنسبة لروسيا، فقد حذرت الولايات المتحدة الأمريكية من شن أي هجوم عسكري على إيران ومنشأتها النووية (Tait and Tran 2007)، فروسيا لن تقبل بتواجد أمريكي في إيران؛ لأن هذا يعني قريبا من حدودها، كما أن إيران تتمتع بموقع استراتيجي هام تدركه روسيا، فأيران تحد منطقتي آسيا الوسطى والقوقاز، كما تشكل منفذاً مباشراً إلى البحار الدافئة، ناهيك عن موقعها الاستراتيجي بالنسبة لكل من أفغانستان وباكستان اللتين تشكلان حلقة هامة في الاستراتيجية الروسية التي تحاول الحد من إحكام الولايات المتحدة الأمريكية سيطرتها على الدول المجاورة لروسيا ومحاصرتها (مرفق رقم 2: خارطة آسيا السياسية). وعلاوة على ذلك، فإن إيران اليوم هي الطريق لروسيا لتصدير نفطها وغازها للعالم، وبالتالي فإن سيطرة أمريكية على هذه الطريق سيؤثر بشكل كبير على الصادرات الروسية. ويأتي الرفض الروسي لهذا الخيار، على الرغم من الجدوى الاقتصادية له من حيث ارتفاع أسعار النفط، نتيجة لأن التكلفة السياسية والاستراتيجية التي ستدفعها روسيا إذا ما تحقق هذا السيناريو أكبر من الفائدة الاقتصادية التي ستجنيها منه.

وباختصار، فإنه من غير المحتمل أن تدعم أي من الصين أو روسيا مثل هذا السيناريو، خاصة وأن الضربة العسكرية لن تحول دون امتلاك إيران القنبلة النووية، بل ستكون النتيجة زيادة تصميم الإيرانيين

ورغبتهم في امتلاك السلاح النووي، كما أن المعرفة الإيرانية في هذا المجال لن تمحى، فكل ما يستطيع السيناريو العسكري تحقيقه هو إعادة عقارب الساعة إلى الوراء سنوات عديدة دون أن يوقفها عند زمن معين.

### السيناريو الثالث: السعي لتشديد العقوبات

إن تشديد العقوبات ضد إيران هو واحد من الخيارات المطروحة للتعامل مع البرنامج النووي الإيراني، ولكن ومهما كان التنظير، فإنه ليس بمقدور مجلس الأمن فرض العقاب الاقتصادي الأقصى على طهران وهو حظر وصول النفط والغاز الإيرانيين إلى الأسواق الدولية؛ لأن عقاباً كهذا سيضر بالدول الأوروبية بشكل مباشر، حيث سيؤدي إلى ارتفاع حاد في أسعار البتروكيماويات، وهذا ما لا تريده أية دولة صناعية في العالم. أما بالنسبة للصين، فإن القطاعات الحيوية في إيران هي خط أحمر لا يمكنها السماح لأحد بالاقتراب منه، خاصة قطاع البتروكيماويات والمصارف والتجارة العامة، فقد وقعت الصين عقوداً مع إيران في مجال الطاقة بما يزيد على 100 مليار دولار، يمتد بعضها لثلاثين عاماً، كما كان النفط الإيراني هو الثمن دائماً لأي تعاون أو دعم تقدمه الصين. ولهذا، فإن الصين ترفض وبشكل قاطع تشديد العقوبات على إيران لتتأثر قطاعات النفط وغيره من القطاعات الحساسة التي تمس اقتصادها بشكل مباشر.

ومع ذلك، فإن الصين تصوت لصالح عقوبات محددة، فهي لا تريد أن تكون شاذة عن إجماع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، والأهم من ذلك أن مصلحة الصين تتواءم مع هذه العقوبات المحددة، فهي تبقى السوق الإيراني والاستثمارات المتاحة فيه حكراً على شركاتها، كما أن فرض عقوبات اقتصادية محددة يمتص غضب واشنطن من جهة، كما أنه لا يجد حلاً للنزاع، وفي نفس الوقت يحد من إمكانية اللجوء إلى القوة. وعلاوة على ذلك، فإن الإبقاء على حالة المواجهة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية كما هي، دون تأجيلها

أو التخفيف من حدتها، يلائم الصين تماماً، فهذه المواجهة تحول الأنظار إلى الشرق الأوسط بعيداً عن شرق آسيا الذي تحاول الصن جعله ميداناً لها.

وفيما يتعلق بروسيا، فإن أي حل سلمي بعيد عن صيغتها للحل لا يؤايتها، كما لا يؤايتها الخيار العسكري، ولهذا فإن قادتها تحدثوا عن عقوبات "ذكية" وصوتوا لصالح كافة العقوبات التي فرضها مجلس الأمن على إيران بعد أن عملوا على التخفيف من حدتها قدر الإمكان. فروسيا، كما الصين، هي الرابح الأكبر من هذه العقوبات، حيث أن شركاتها تستثمر في إيران وقطاع الطاقة فيها دون منافسة أوروبية أو أمريكية تذكر. كما أن التشكيك بالطابع السلمي للبرنامج النووي الإيراني، مع عدم التوصل لحل سلمي، أو الموافقة على خيار عسكري، سيؤدي إلى إدخال المنطقة في سباق تسلح عسكري ونووي ستكون روسيا الرابح الأكبر منه، فموسكو ستسعى لبيع التكنولوجيا التي تمتلكها للمتسابقين، وهذا سيحسن من اقتصادها بشكل كبير، كما أنه سيؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط والغاز إلى مستويات خيالية ستصب في مصلحة روسيا، وهي ثاني أكبر مصدر للنفط في العالم (مرفق رقم 5: أكبر الدول المصدرة للنفط في العالم)، وأكبر مصدر للغاز في العالم (مرفق رقم 6: أكبر الدول المصدرة للغاز الطبيعي في العالم) (CIA World Factbook 2010)، وهذا كله سيحسن موقع موسكو في خريطة توازن القوى الدولي.

ومن أجل الحفاظ على هذا المسار، تقوم كل من الصين وروسيا بالضغط على إيران لامتثال لقرارات مجلس الأمن ومتطلبات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفي نفس الوقت تحاول التخفيف من حدة العقوبات التي يفرضها مجلس الأمن على إيران لعدم امتثالها بهذه القرارات واستجابتها لهذه المتطلبات، وبهذا تبقى أزمة البرنامج النووي الإيراني عالقة إلى أطول فترة ممكنة، تحاول فيها الصين وروسيا على حد سواء توظيفها لخدمتهما على أكمل وجه.

## السيناريو الرابع: الانقلاب على نظام الحكم في إيران

بعد أن تولى الرئيس الإيراني أحمددي نجاد فترة رئاسية ثانية بعد فوزه في انتخابات العام 2009، تأزمت العلاقات في إيران بين اليسار الإصلاحي واليمين المحافظ، فقد طعن الإصلاحيون الذين نافسوا في الانتخابات بشخصيتين هما "مير حسين موسوي" و "مهدي كرويي" بنتائج هذه الانتخابات، وتحدثوا عن عمليات تزوير شابتها، وعلى إثر ذلك، جابت مظاهرات في الشوارع الإيرانية منددة بنتائج الانتخابات، أسفرت عن سقوط عدد من القتلى والجرحى.

ويعود لب النزاع وجذوره إلى تعمد المحافظين، ومنهم الرئيس أحمددي نجاد، إقصاء الإصلاحيين عن أي عمل أو موقع سياسي يستطيعون من خلاله عرض وجهة نظرهم أو حتى التعبير فيه عن آرائهم سوى بضعة مقاعد في البرلمان الإيراني ذي الأغلبية المحافظة (الأنصاري 2009).

ومع ذلك، فإن هذه الحركة الاحتجاجية التي يقودها المعارضون، والتي أطلق عليها اسم "الحركة الخضراء" لم تتطور إلى حركة شعبية، بل بقيت ضمن إطار المعارضة ولم تستطع أن تحشد دعماً شعبياً واسعاً، كما استطاعت الحركات الشبابية في تونس ومصر، والتي تحولت إلى ثورات شعبية، أدت بالنهاية إلى إسقاط نظام الحكم فيها.

وعلاوة على ذلك، فإن الحركة المناوئة للرئيس "أحمددي نجاد" يقودها التيار الإصلاحي، وهذا جدير بالتدقيق، حيث أن الصراع القائم هو بين تيارين يمثلان جناحي الثورة الإسلامية، وهما: التيار اليميني المحافظ بقيادة الرئيس "نجاد" ومرشد الثورة "علي خامنئي" الذي يدعمه، والتيار اليساري الإصلاحي بزعامة "مير حسين موسوي" و"مهدي كرويي" ويدعمهما في ذلك الرئيس السابق "محمد خاتمي". وبالتالي فإنه صراع داخل بوتقة الثورة الإسلامية، وإذا ما تمكنت المعارضة من تحقيق مرادها والوصول إلى الحكم، فإن الإطار الذي سيبقى مسيطراً في إيران هو الإطار الإسلامي، وهذا يحد من حدوث تغيير حقيقي وجذري على أساس النظام. فقد كان "محمد خاتمي" رئيساً لإيران في فترة من الفترات، ومن بعده جاء الرئيس "أحمددي نجاد"، ولكن هذا التغيير في

وجوه القادة لم يؤثر على مسار البرنامج النووي الإيراني، أو يطمئن الشكوك الأمريكية والأوروبية حول سلميته. ولهذا، فإنه حتى وإن عاد "خاتمي" للحكم في إيران، أو جاء من يمتلك نفس سياساته ورؤيته، فإنه من المستبعد أن يترك هذا التغيير أثراً على القضية النووية الإيرانية، مع احتمالية وجود تغيير في الخطاب السياسي للقيادة الإيرانية وطريقة تعاملها مع الأزمة. ولكن، وبكل الأحوال، فإن المجتمع الدولي لن يقبل بوجود دولة إيرانية نووية مهما كانت قيادتها، كما لن تقبل إيران بالتخلي عن هذا الحق، وستبقى هذه المعضلة قائمة حتى وإن وصل الإصلاحيون للرئاسة، فتغير الوجوه السياسية في إيران لا يغير من مصالحها كقولة، والتي يأتي امتلاك برنامج نووي من بينها.

وحتى إن حدث ما هو غير متوقع، ووصل غير الإسلاميين للحكم في إيران، فإن المجتمع الدولي سيبقى واضحاً احتمالية عودة نظام إسلامي في إيران نصب عينيه، ولن يرتاح حتى تتخلى إيران عن برنامجها النووي، فأزمة الثقة ستبقى موجودة، وستكون هي المحرك الأساسي لقضية البرنامج النووي الإيراني، كما كانت دائماً. وبالتالي، فإن التعويل على تغيير نظام الحكم في إيران كسبيل لحل أزمة الملف النووي الإيراني لا يمكن أن يركن له في عالم يؤمن بالدولة فاعلاً رئيساً في السياسات الدولية.



## المبحث الثالث: البرنامج النووي الإيراني . . . إلى أين؟

تثير قضية البرنامج النووي الإيراني جدلاً كبيراً في الساحة الدولية، فالولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية تشكك بالطابع السلمي لهذا البرنامج، وتتحدث بشكل دائم عن سعي الإيرانيين لامتلاك السلاح النووي، على الرغم من عدم وجود دليل حتى اللحظة يعزز هذه الشكوك والتخمينات. وبينما بدأت روسيا تتحرك بحذر لتقترب أكثر من الموقف الأمريكي، ما تزال الصين غير موافقة على الشكوك المتنامية حول الجوانب العسكرية المحتملة لبرنامج إيران النووي. ونتيجة لذلك، تلوح الإدارة الأمريكية بعصا العقوبات وتشديدها، وأحياناً تغلظ من تهديداتها بترويج احتمالية اللجوء إلى عمل عسكري، وتساندها في ذلك إسرائيل التي كان الهجوم العسكري بالنسبة لها حاضراً منذ البداية، وأعلنت أنها تستعد له، حتى بات البعض يعتقد أن الحرب على إيران باتت قاب قوسين أو أدنى. ولكن، وفي الطرف الآخر، ترفض الصين وروسيا رفضاً قاطعاً اللجوء لهذا الحل، وتحذران من اعتماده. ونتيجة لذلك، يرى البعض أن العلاقات الصينية - الإيرانية - الروسية أصبحت تشكل "حلفاً أوراسياً" يحاول زعزعة النظام الأحادي القطبية وتغيير ميزان القوى، فالعلاقات التي تجمع بين هذا الثلاثي تقوم على مبدأ المصلحة أولاً وأخيراً.

ولأن المصلحة هي المحرك للدول، فإن الحديث عن علاقات صداقة دائمة أمر غير منطقي، ففي عالم المصالح، ليس هناك أصدقاء دائمون ولا أعداء دائمون، فهناك فقط مصالح دائمة هي التي تحدد الصديق من العدو. ولهذا، فإن العلاقات الصينية - الإيرانية - الروسية خاضعة لهذه القاعدة، وسيكون خروج أي طرف من هذا "الحلف" محتملاً إذا ما وجد مصلحة أجدى خارجه. كما أن دولاً محايدة، كتركيا والبرازيل، قد تجد في يوم ما أن مصلحتها تقتضي الانضمام لهذا الحلف.

ومن هذا المنطلق، هل ستبقى العلاقات الصينية - الإيرانية - الروسية بالعمق الذي هي عليه الآن؟ أم أن الصين وروسيا تبحثان عن ثمن أعلى من الثمن الذي تعرضه إيران فيتحليان عنها؟ وما هو الثمن الذي من

المحتمل أن تقبل به الصين مقابل تنازلها عن إيران التي وضعت فيها مليارات الدولارات وتولي أهمية كبيرة لثرواتها البتروكيمياوية؟ وما هو الثمن الذي ستقبله روسيا مقابل تنازلها عن إيران التي توظفها لتغيير ميزان القوى الدولي لصالحها؟ ومتى سنقرر إيران التوقف عن لعب دور "الورقة" التي تستغله كل من الصين وروسيا؟ وهل تعبر الرفض الإيراني للصيغة الروسية بداية مسار جديد للعلاقات بين البلدين؟ أم أن إيران ستناور حتى لا تخسر روسيا؟ أم سيكون الحل الإيراني بالإقبال على المبادرة التركية والبرازيلية بدلاً عن الصين أو روسيا؟ أم أن هذه الدول ستدخل في الحلف الأوراسي وتعزز قوته؟

وفي ظل هذه العلاقات الثلاثية، متى سينفذ صبر المجتمع الدولي على إيران؟ فمنذ اكتشاف أمر برنامجها النووي في العام 2002 ومن ثم إحالته إلى مجلس الأمن في العام 2006 وإيران تناور وتماطل وتلعب على الوقت. فهل ستمكن إيران من الاستمرار في هذه الاستراتيجية؟ أم أن المجتمع الدولي لن يعطيها فرصة وسيضعها في الزاوية؟ هل ستكون الضربة العسكرية هي الملاذ الأخير، رغم كل العقبات التي تعترضها؟ وهل فعلاً ستختار الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل هذا الحل مع ما فيه من صعوبات وأسباب للفشل على أن تختار التعايش مع وجود دولة إيرانية نووية؟ وإذا لم تتمكن الولايات المتحدة الأمريكية من التوصل إلى إتفاق دولي للجوء إلى هكذا حل، فهل ستتجاوز ذلك وتنفذ ما ترتأيه ولو كخطوة أحادية؟

وبعد ما يقارب التسع سنوات من هذا الجدل، هل ستحسم القضية وتظهر أدلة تشير إلى قيام إيران فعلاً بتجارب نووية عسكرية في محاولة لامتلاك السلاح النووي؟ أم أن الجدل حول سلمية هذا البرنامج ستسمر؟ وإذا ما ثبت وجود طابع عسكري للبرنامج النووي، هل سيقرب هذا الطاولة في المجتمع الدولي؟ أم أن الصين ستثبت على موقفها؟

إن الوقت كفيل بالإجابة على هذا السيل اللامتناهي من الأسئلة.

## الخاتمة

حينما كان "روح الله الخميني" المرشد الأعلى للثورة الإسلامية الإيرانية حياً، فإن مبدأه "لا الغرب ولا الشرق" كان يترجم إلى سياسة العزلة. وقد أعاد قادة إيران ما بعد الخميني تفسير هذا المبدأ ليعني مجرد رفض الهيمنة أو السيطرة من دول أخرى (جارفر 2009، 147). وبهذا بدأت إيران تبحث عن حلفاء لها، وجتهدت في الصين وروسيا. وقد كانت هذه الاستراتيجية تهدف لخلط الأوراق، فالإيرانيون كانوا، وما زالوا، يحاولون اللعب على وتر التناقضات في المصالح بين القوى في المجتمع الدولي، وقد استطاعت السياسة الخارجية الإيرانية منع الولايات المتحدة الأمريكية من الإنفراد بالملف النووي الإيراني، حتى لا يواجه نفس مصير الملفات الأخرى التي انفردت بها الولايات المتحدة من قبل، وعلى رأسها ملفي العراق وأفغانستان، حيث استطاعت إيران كسب كل من الصين وروسيا إلى جانبها، ولو إلى حين، وبهذا حدثت من انفردت الولايات المتحدة الأمريكية بقضيتها، بل وتمكنت من إحداث انقسام على مستوى الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن.

وتعي إيران جيداً الأهمية التي توليها لها الصين وروسيا، فالصين تنظر لها بالدرجة الأولى من باب أنها تحتل المركز الثاني في العالم (بعد روسيا) من حيث احتياطي الغاز الذي يقدر بحوالي 29.61 تريليون متر مكعب، كما أنها تحتل المركز الثالث في العالم من حيث احتياطي النفط والذي من المتوقع أن يكون بنحو 137.6 مليار برميل (CIA World Factbook 2010). أما بالنسبة لروسيا، فأيران هي مزيج من موقع استراتيجي وورقة سياسية تناور بها القوة الأمريكية المهيمنة في عالم أحادي القطبية.

وفي هذا الإطار يأتي الرفض الصيني والروسي للجوء إلى الخيار العسكري ضد إيران، والذي تحاول الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل حشد الدعم اللازم له. فمثل هذا السيناريو سيضر بمصالحهما بشكل مباشر. وفي ظل عالم يخلو من وجود أصدقاء دائمين وأعداء دائمين، فإن موقف الدول تجاه ملف إيران يبقى مرهوناً بمصالح هذه الدول مع طهران، ومدى قوتها.

ونظراً لعدم توفر دليل ملموس على امتلاك إيران برنامج نووي عسكري حتى اللحظة، فإن احتمالية السيناريوهات المطروحة على الساحة الدولية من تحقيق الانفراج من خلال الحل السلمي، أو اللجوء إلى تشديد العقوبات أو حتى الخيار العسكري، أو الانقلاب على نظام الحكم في إيران، ترتبط بموقف كل من الصين وروسيا منها، خاصة وهما عضوان دائمان في مجلس الأمن، ولهما ثقلهما في المجتمع الدولي.

وبذلك يمكن فهم ومعرفة وتنبؤ مواقف الدول من خلال تحليل مصالحها التي باتت اللاعب الأبرز على الساحة الدولية في ظل النظام العالمي الحالي، حيث تسعى الدول كلها لتحقيق مصالحها بالدرجة الأولى، محاولة تعزيز إمكانياتها بأكبر قدر ممكن من أجل التأثير على ميزان القوى الدولي وموقعها فيه. وهذا ينطبق وبشكل كبير على العلاقات التي تحكم "المثلث الأوراسي": الصين - إيران - روسيا.

وحرصاً منها على علاقاتها مع الصين وروسيا، تحاول إيران تفادي خطر التصادم مع أي منهما إذا ما رفضت الحوافز المقدمة لها من الجانب الأوروبي، أو رفضت التنازل عن مبدأ التخصيب الذي تعتبره إيران خطأً أحمر لا يمكن التنازل عنه. ولذلك تحاول إيران إيجاد حل وسط يبعدها عن التصادم مع روسيا والصين من ناحية، ويبعدها عن التخلي عن مبدأ التخصيب بشكل مطلق من ناحية أخرى، ولذلك تراوغ إيران من خلال البحث عن مشروع بديل للمشروع الأوروبي، فقد رفضت المبادرة الروسية للحل بينما وافقت على الوساطة التركية والبرازيلية. ولربما أن الاستراتيجية الإيرانية وراء ذلك تسعى إلى إيجاد خلاف جديد في المجتمع الدولي حول قضيتها، فيكون الخلاف على أي المشروعين أفضل: المشروع الروسي أم المشروع التركي - البرازيلي، فيبتعد المجتمع الدولي، ولو لفترة وجيزة، عن التركيز على التزام إيران بوقف التخصيب، مما يمنحها مزيداً من الوقت تتاور فيه.

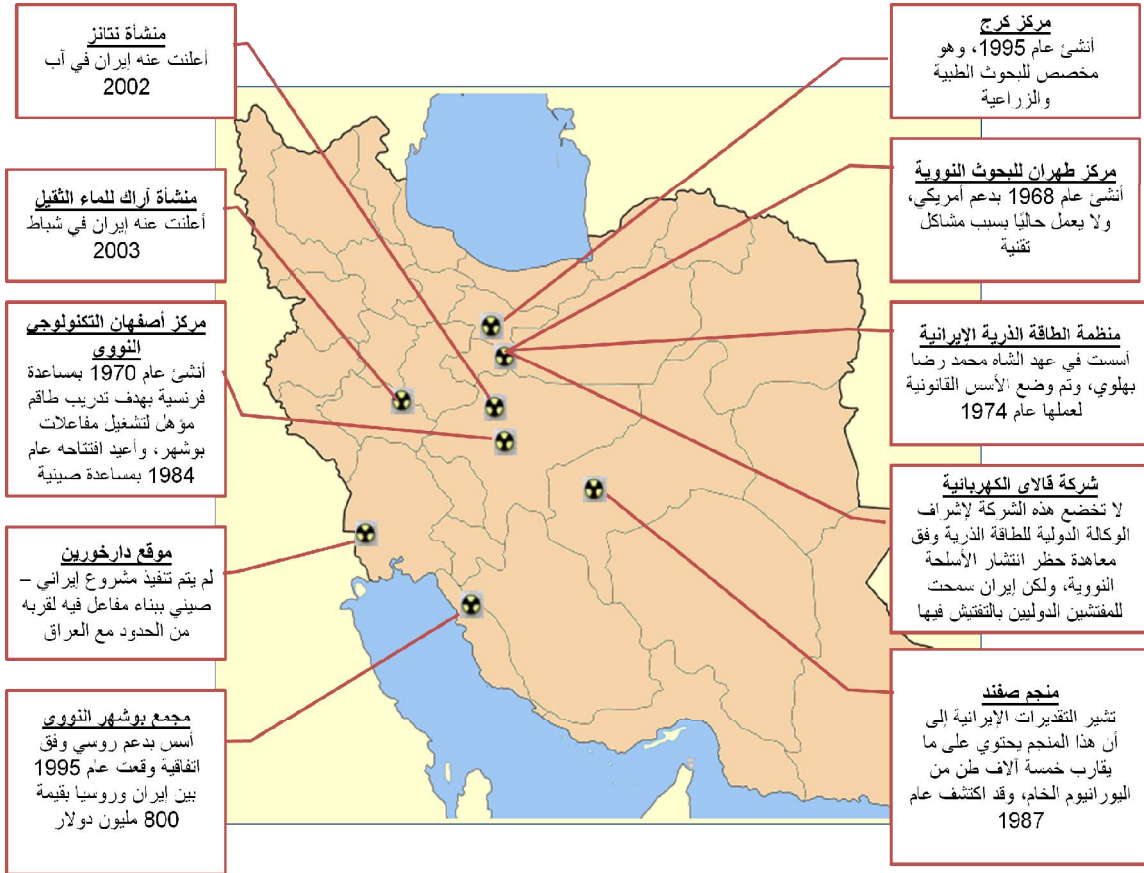
ويمكن القول أن الدبلوماسية الدولية الحالية هي في موقف حساس. فمن ناحية، يبدو من المهم أن يضغط المجتمع الدولي على إيران، وإقناعها بالألا تستمر في تطوير قدراتها بما يتيح لها إنتاج سلاح نووي. ولكن في المقابل، من المهم أن تطبق الدبلوماسية الدولية بشكل لا يشجع إيران على التخلي عن الالتزامات

الدولية كاملة، والاستمرار في برنامجها النووي، دون أي اعتبار للعواقب الدولية، فالحفاظ على شعرة معاوية هو ما يحاول المجتمع الدولي التمسك به في علاقته مع إيران وبرنامجها النووي.

## المرفقات

- مرفق رقم (1): خارطة بالمنشآت النووية الإيرانية.
- مرفق رقم (2): خارطة آسيا السياسية.
- مرفق رقم (3): الدول التي تمتلك أكبر احتياطات نفطية في العالم.
- مرفق رقم (4): الدول التي تمتلك أكبر احتياطات من الغاز الطبيعي في العالم.
- مرفق رقم (5): أكبر الدول المصدرة للنفط في العالم.
- مرفق رقم (6): أكبر الدول المصدرة للغاز الطبيعي في العالم.
- مرفق رقم (7): أكبر الدول المستوردة للنفط في العالم.
- مرفق رقم (8): أكبر الدول المستوردة للغاز الطبيعي في العالم.
- مرفق رقم (9): أكبر الدول المستهلكة للنفط في العالم.
- مرفق رقم (10): أكبر الدول المستهلكة للغاز الطبيعي في العالم.
- مرفق رقم (11): الواردات النفطية إلى الصين حسب الدولة.
- مرفق رقم (12): الصادرات النفطية الإيرانية حسب الدولة.
- مرفق رقم (13): التبادل التجاري بين الصين وروسيا وإيران خلال الفترة 2005-2009.
- مرفق رقم (14): الواردات الإيرانية من الأسلحة خلال الفترة 2000-2010 حسب الدولة.
- مرفق رقم (15): الصادرات الروسية من الأسلحة خلال الفترة 2000-2010 حسب الدولة.
- مرفق رقم (16): الواردات الصينية من الأسلحة خلال الفترة 2000-2010 حسب الدولة.

▪ مرفق رقم (1): خارطة بالمنشآت النووية الإيرانية<sup>1</sup>



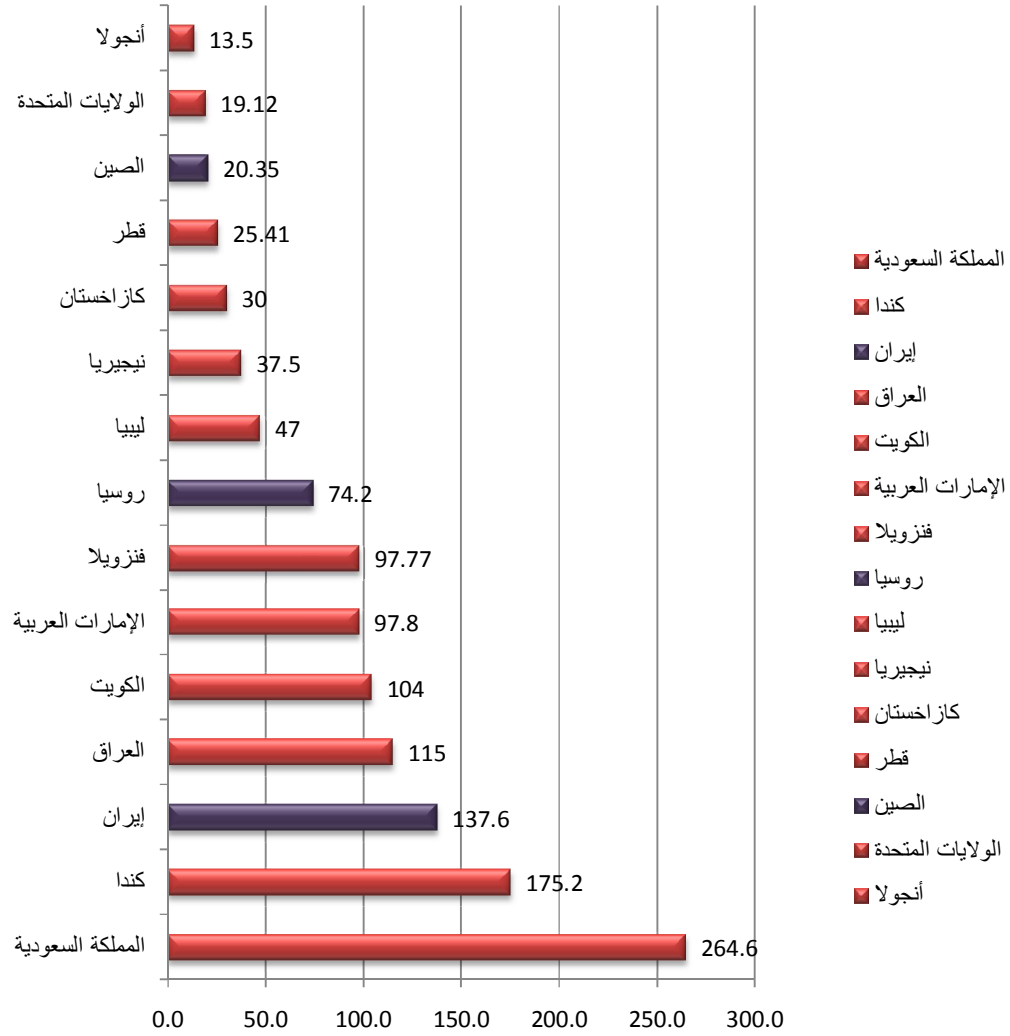
<sup>1</sup> هذه الخارطة من إعداد الباحثة.

▪ مرفق رقم (2): خارطة آسيا السياسية





▪ مرفق رقم (3): الدول التي تمتلك أكبر احتياطات نفطية في العالم<sup>1</sup>



<sup>1</sup> CIA World Factbook, *Country Comparisons*, 2009.

مرفق رقم (4): الدول التي تمتلك أكبر احتياطيات من الغاز الطبيعي في العالم<sup>1</sup>



<sup>1</sup> CIA World Factbook, *Country Comparisons*, 2009.

■ مرفق رقم (5): أكبر الدول المصدرة للنفط في العالم<sup>1</sup>



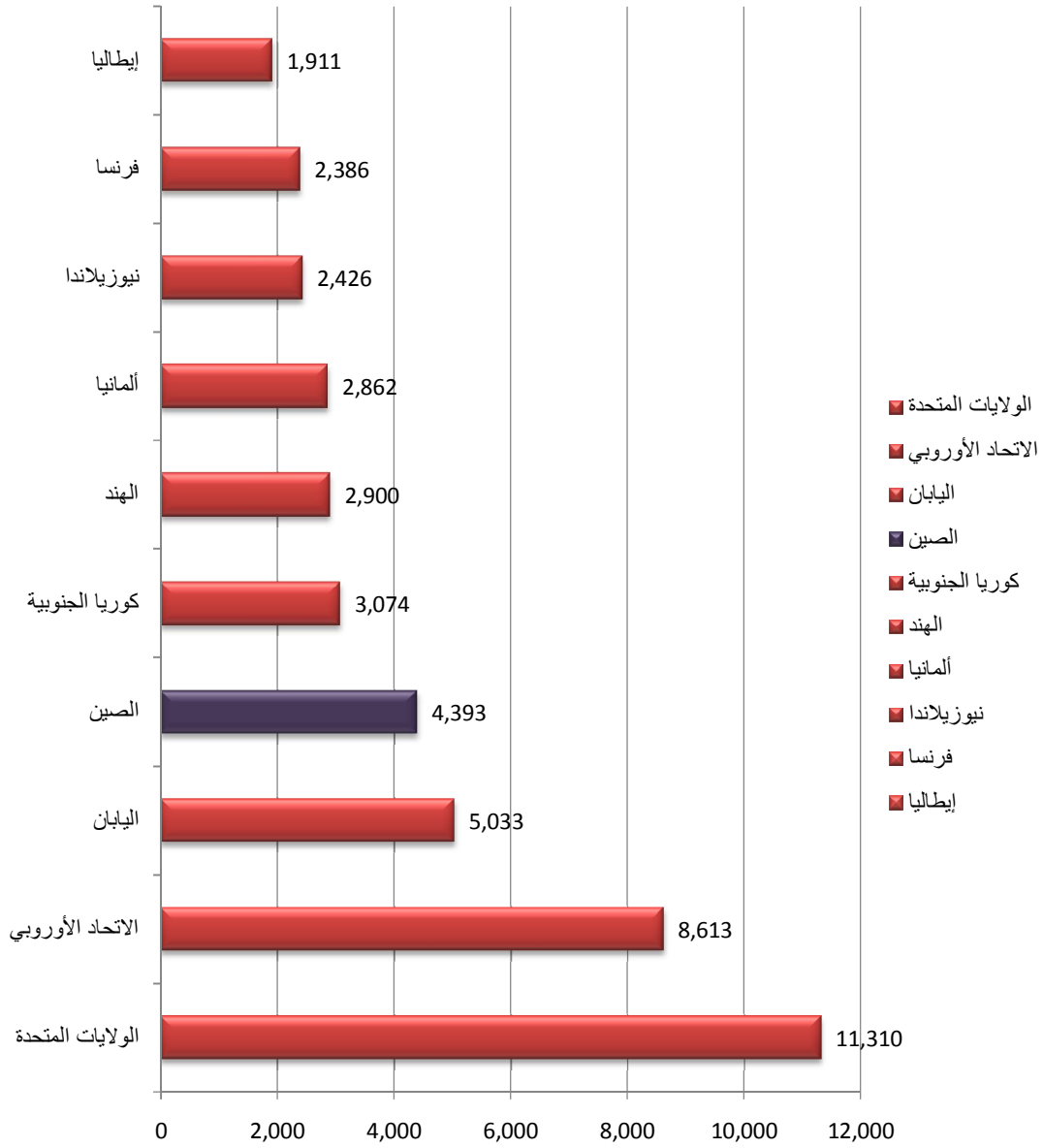
<sup>1</sup> CIA World Factbook, *Country Comparisons*, 2009.

■ مرفق رقم (6): أكبر الدول المصدرة للغاز الطبيعي في العالم<sup>1</sup>



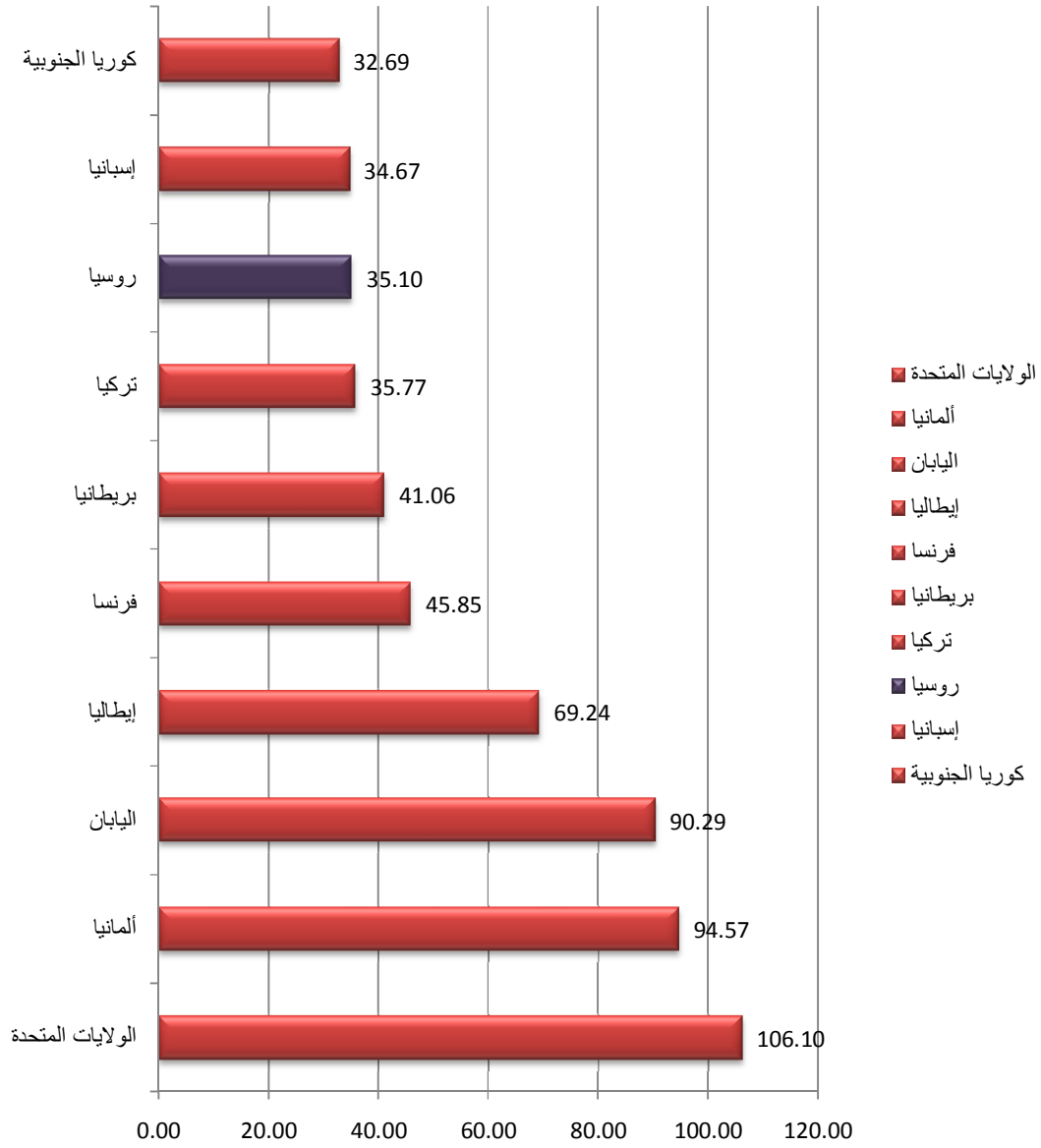
<sup>1</sup> CIA World Factbook, *Country Comparisons*, 2009.

### مرفق رقم (7): أكبر الدول المستوردة للنفط في العالم<sup>1</sup>



<sup>1</sup> CIA World Factbook, *Country Comparisons*, 2009.

▪ مرفق رقم (8): أكبر الدول المستوردة للغاز الطبيعي في العالم<sup>1</sup>



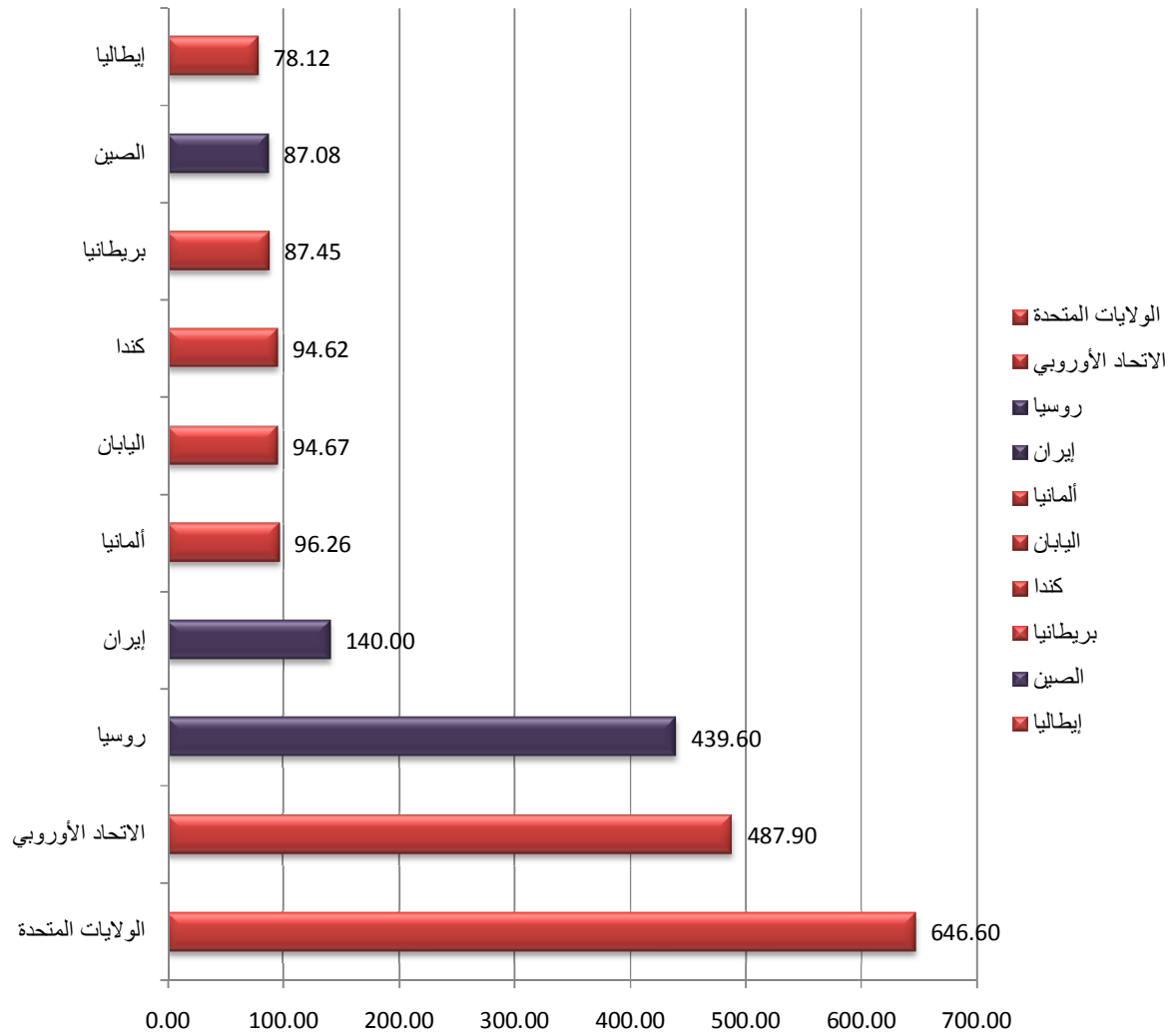
<sup>1</sup> CIA World Factbook, *Country Comparisons*, 2009.

■ مرفق رقم (9): أكبر الدول المستهلكة للنفط في العالم<sup>1</sup>



<sup>1</sup> CIA World Factbook, *Country Comparisons*, 2009.

■ مرفق رقم (10): أكبر الدول المستهلكة للغاز الطبيعي في العالم<sup>1</sup>

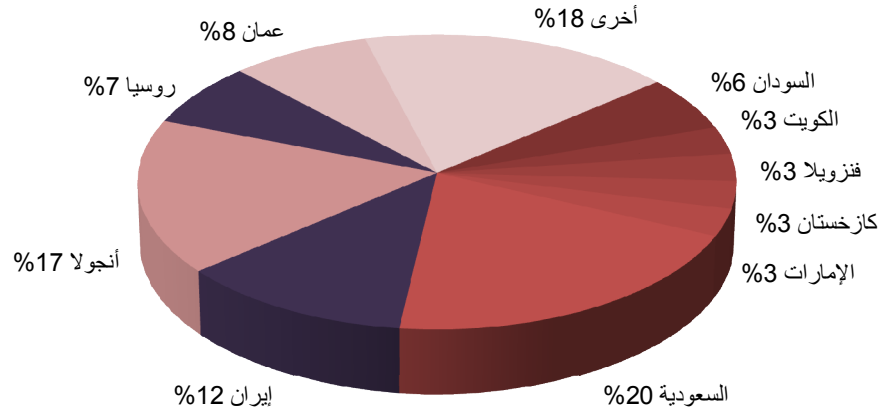


<sup>1</sup> CIA World Factbook, *Country Comparisons*, 2009.

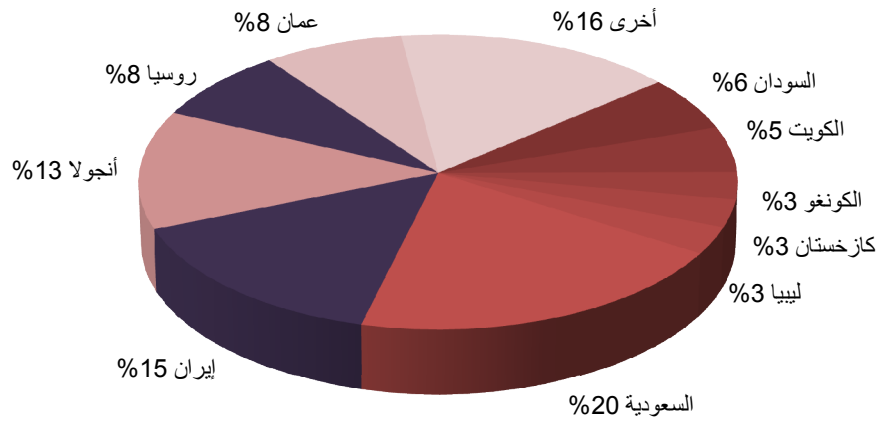


▪ مرفق رقم (11): الواردات النفطية إلى الصين حسب الدولة<sup>1</sup>

**2007**

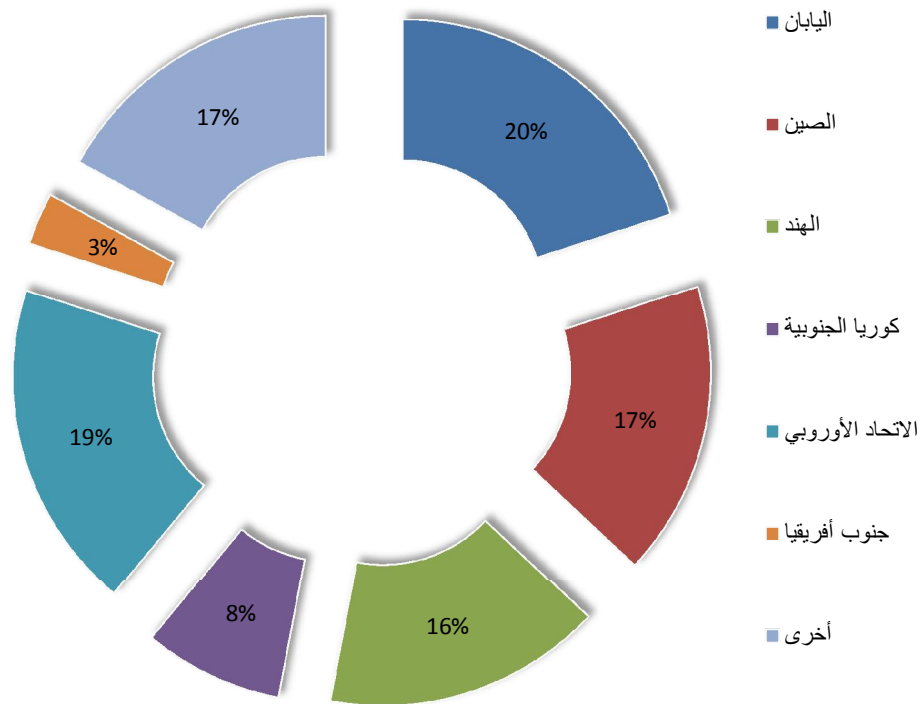


**2008**



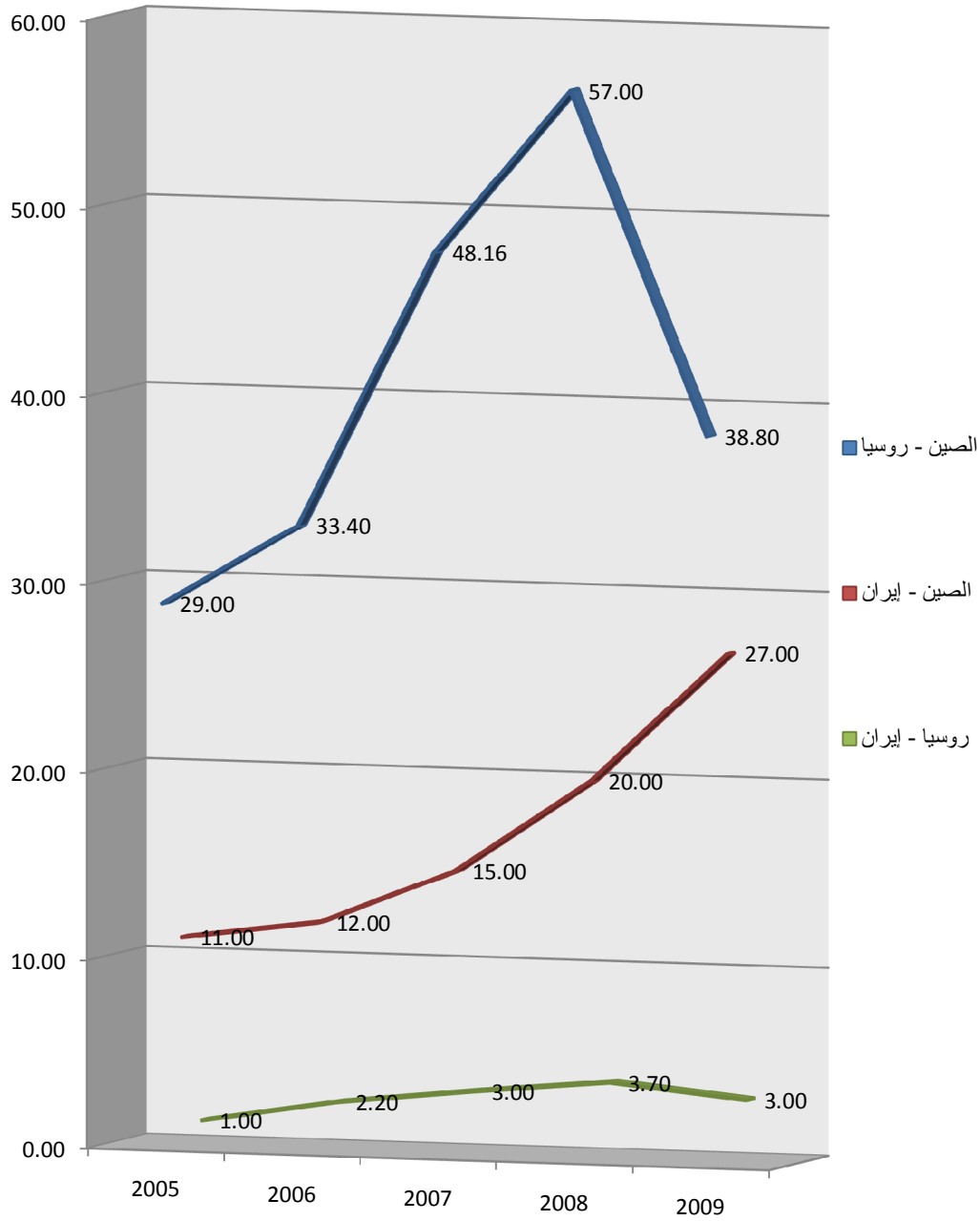
<sup>1</sup> Energy Information Administration, *Country Analysis*, 2009.

■ مرفق رقم (12): الصادرات النفطية الإيرانية حسب الدولة عام 2008<sup>1</sup>



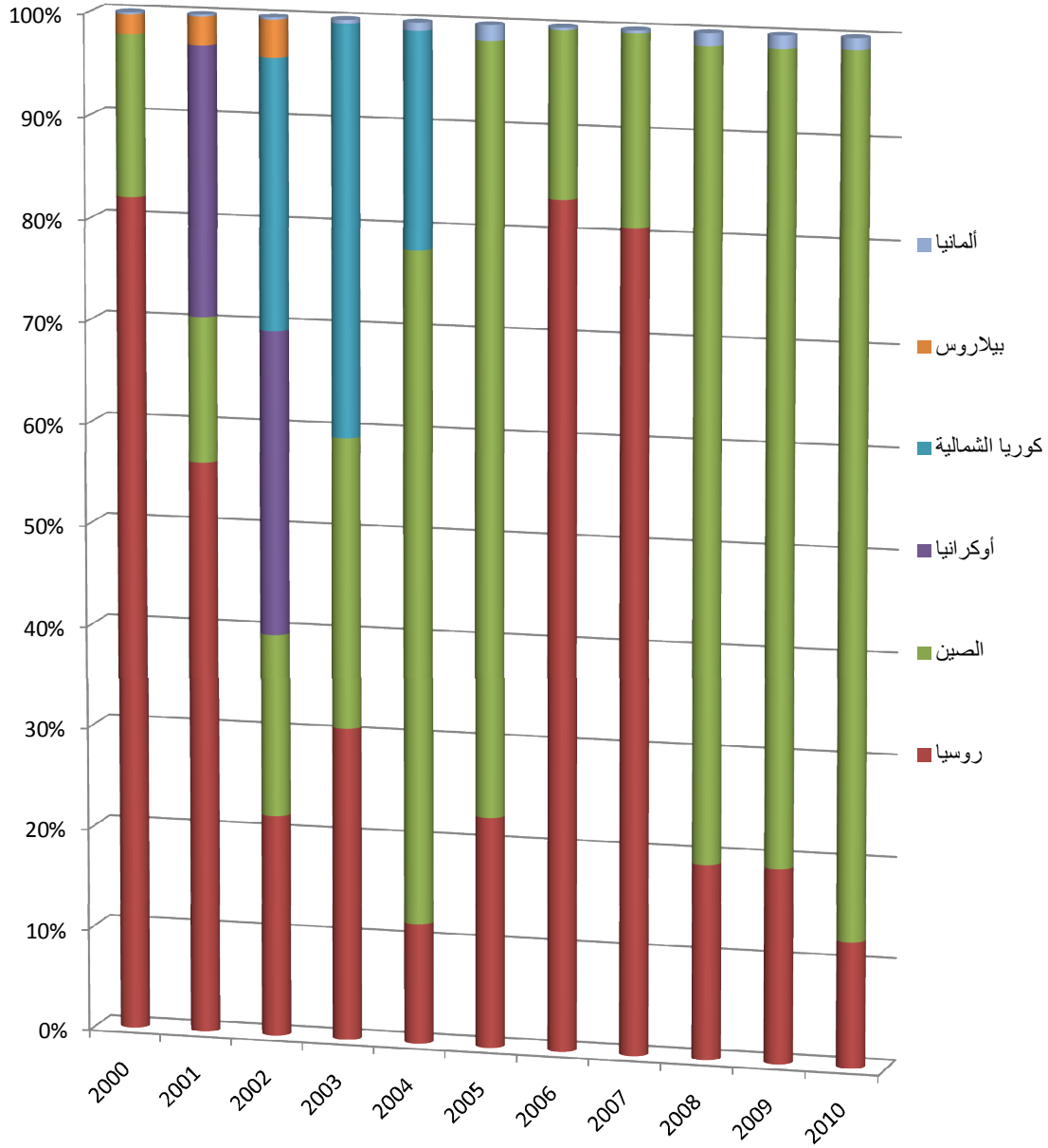
<sup>1</sup> Energy Information Administration, *Country Analysis*, 2009.

▪ مرفق رقم (13): التبادل التجاري بين الصين وروسيا وإيران خلال الفترة 2005-2009<sup>1</sup>



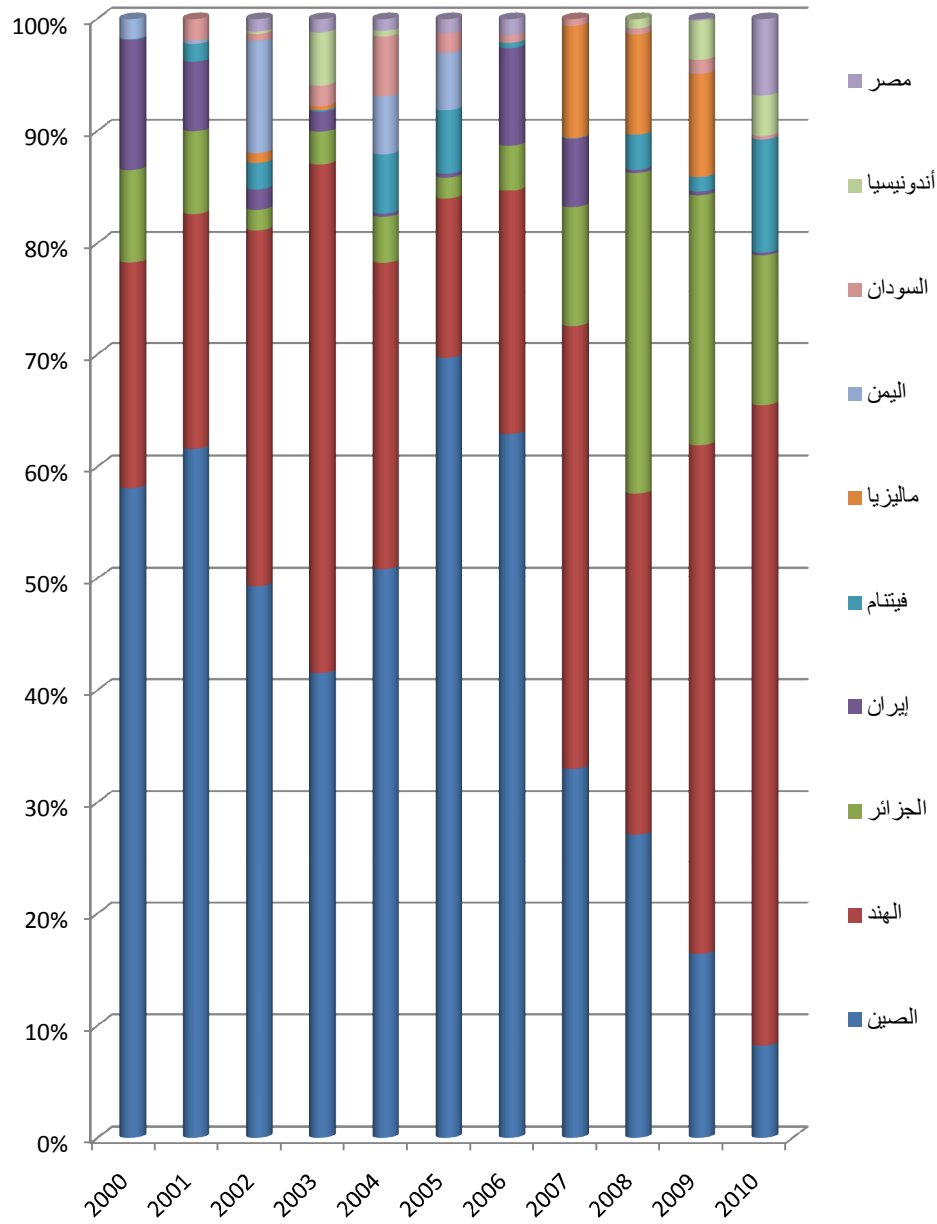
<sup>1</sup> International Monetary Fund, *Directory of Trade Statistics*, 2010.

▪ مرفق رقم (14): الواردات الإيرانية من الأسلحة خلال الفترة 2000-2010 حسب الدولة (بمليارات الدولارات)<sup>1</sup>



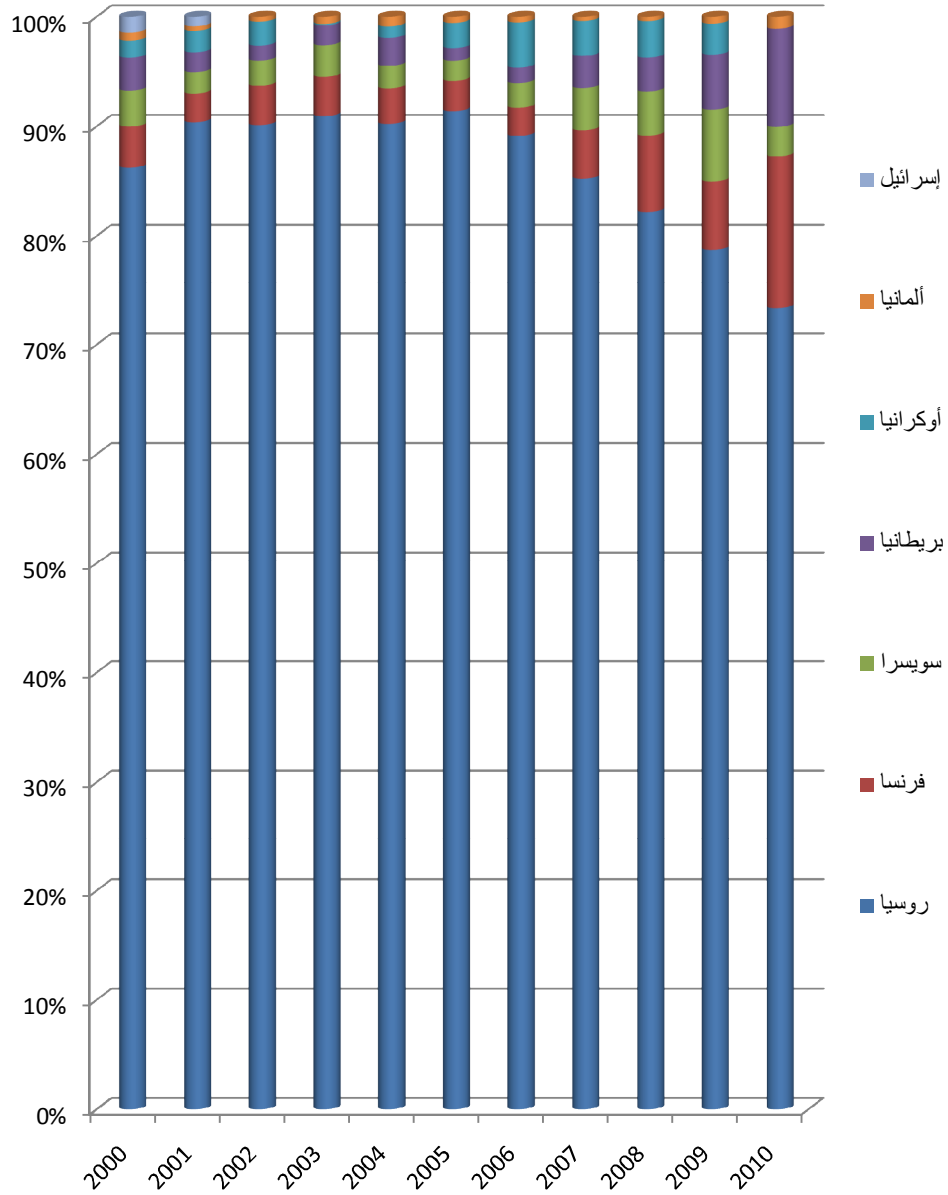
<sup>1</sup> Stockholm International Peace Research Institute, Arms Transfers Database.

▪ مرفق رقم (15): الصادرات الروسية من الأسلحة خلال الفترة 2000-2010 حسب الدولة<sup>1</sup>



<sup>1</sup> Stockholm International Peace Research Institute, Arms Transfers Database.

▪ مرفق رقم (16): الواردات الصينية من الأسلحة خلال الفترة 2000-2010 حسب الدولة<sup>1</sup>



<sup>1</sup> Stockholm International Peace Research Institute, Arms Transfers Database.

## قائمة المراجع والمصادر العربية:

### الكتب:

- تشوبين، شاهرام. 2007. *طومحات إيران النووية*. ترجمة بسام شيحا. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.
- جارفر، جون. 2009. *الصين وإيران شريكان قديمان في عالم ما بعد الإمبريالية*. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- دوغين، ألكسندر. *أسس الجيوبوليتيكا: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي*. ترجمة: عماد حاتم. بيروت: دار الكتاب الجديدة المتحدة.
- الراوي، رياض. 2006. *البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط*. دمشق: دار الأوانل للنشر والتوزيع.
- الرفاعي، رنا أبو ظهر. 2008. *الملف النووي الإيراني والصراع على الشرق الأوسط*. بيروت: دار العلوم العربية.
- ريسيل، ريتشارد. 2008. *البرنامج النووي الإيراني: الانعكاسات الأمنية على دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي*. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- سامور، جاري. 2006. *مواجهة التحدي النووي الإيراني*. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- علي، جمال حسين. 2006. *حقيقة أسلحة الدمار الشامل الإيرانية: الدور الروسي*. إريد: دار الكندي للنشر والتوزيع.
- لودجارد، سفير. 2007. *البرنامج النووي الإيراني: الوقائع والتداعيات*. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

## المقالات:

الأصفهاني، نبيه. 2001. "مستقبل التعاون الروسي - الإيراني في ضوء التقارب الأخير". *مجلة السياسة الدولية*، عدد 144 (نيسان): 160-165.

الأنصاري، منصور. 2009 "إصلاح إيران . . . انقلاب على السلطة أم النظام؟! *جريدة الدار الكويتية*، (حزيران)، <http://www.aldaronline.com/Dar/Detail2.cfm?ArticleID=59363> (تاريخ الدخول أيلول 20، 2009).

2007. "إيران تعلن الانتقال لتخصيب اليورانيوم على نطاق صناعي". *جريدة القدس*، (نيسان).

2008. "بيان حقائق: قرار مجلس الأمن رقم 1803 حول برنامج إيران النووي". *بيان صحفي، وزارة الخارجية الأمريكية*، <http://www.america.gov/st/washfile-arabic/2008/April/20080409155631bsibhew0.4742853.html> (تاريخ الدخول أيلول 20، 2009).

2010. "بيان السفارة رابيس في مجلس الأمن الدولي حول إيران والقرار 1737". *بيان صحفي، وزارة الخارجية الأمريكية*، <http://www.america.gov/st/texttrans-arabic/2010/December/20101214163811x0.4414135.html> (تاريخ الدخول كانون الأول 12، 2010).

دياب، محمد. 1997. "التقارب الروسي الإيراني ومستقبل الكتلة الآسيوية". *مجلة شؤون الأوسط*، عدد 64 (آب): 89-94.

راسيل ميد، والتر وسكوت إيروين وإيتان غولدستاين. 2008. "الولايات المتحدة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً مع دول العالم المختلفة: تحقيق توازن سليم بين المصالح القومية والمثل". *موقع وزارة الخارجية الأمريكية*، <http://www.america.gov/st/peacesec-arabic/2008/September/20080617165131ssissirdile2.610415e-02.html> (تاريخ الدخول أيلول 20، 2009).

2010. "طهران: الباب مفتوح لمبادلة اليورانيوم، وروسيا: معاقبة إيران صارت واقعية". *الجزيرة نت*، [http://www.aljazeera.net/NR/exeres/B44E9489-D4E4-4FFA-8FB0-9BF1BDCEB901.htm?wbc\\_purpose=%25](http://www.aljazeera.net/NR/exeres/B44E9489-D4E4-4FFA-8FB0-9BF1BDCEB901.htm?wbc_purpose=%25) (تاريخ الدخول كانون الأول 12، 2010).



غروميكو، ألكسي. 1998. "رؤية روسية للتقارب مع إيران: حلف أوراسيا الجيوسياسي." *مجلة شؤون الأوسط*، عدد 76 (تشرين الأول): 27-37.

كلير، مايكل. 2008. "النفط والجغرافيا السياسية والحرب القادمة ضد إيران." *مجلة الكتب وجهات نظر*، عدد 80: 22-23.

2010. "كلينتون تحذر الصين بشأن إيران." *الجزيرة نت*، [http://www.aljazeera.net/NR/exeres/B44E9489-D4E4-4FFA-8FB0-9BF1BDCEB901.htm?wbc\\_purpose=%25](http://www.aljazeera.net/NR/exeres/B44E9489-D4E4-4FFA-8FB0-9BF1BDCEB901.htm?wbc_purpose=%25) (تاريخ الدخول كانون الأول 12، 2010).

اللايف، فيض. 2008. "إيران القوية بين مصالحي روسيا وهواجس العرب." *مجلة شؤون الأوسط*، عدد 128: 57-65.

2010. "الوكالة الذرية تدعو طهران لتنفيذ كامل التزاماتها وروسيا تقبل بعقوبات ذكية ضد طهران." *الجزيرة نت*، [http://www.aljazeera.net/NR/exeres/B44E9489-D4E4-4FFA-8FB0-9BF1BDCEB901.htm?wbc\\_purpose=%25](http://www.aljazeera.net/NR/exeres/B44E9489-D4E4-4FFA-8FB0-9BF1BDCEB901.htm?wbc_purpose=%25) (تاريخ الدخول كانون الأول 12، 2010).

2003. "ما معنى مسألة تايوان؟" *موقع وزارة خارجية الصين الشعبية*، <http://www.fmprc.gov.cn/ara/ljzg/zgtw/t22474.htm> (تاريخ الدخول أيلول 20، 2009).

2004. "هو جين تاو : الصين تود تعزيز التعاون الشامل مع ايران." *صحيفة الشعب اليومية الصينية*، [http://arabic.peopledaily.com.cn/200404/09/ara20040409\\_78550.html](http://arabic.peopledaily.com.cn/200404/09/ara20040409_78550.html) (تاريخ الدخول أيلول 20، 2009).

## Sources and References in English:

### Databases:

*CIA World Factbook*. 2010. <https://www.cia.gov> (accessed March 7, 2011).

“Country Comparisons.” *CIA World Factbook*. 2009. <https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/rankorder/rankorderguide.html> (accessed March 7, 2011).

“Country Analysis.” *Energy Information Administration*. 2009. <http://www.eia.gov/countries/country-data.cfm?fips=CH> (accessed March 7, 2011).

“Directory of Trade Statistics.” *International Monetary Fund*. 2010. <http://www.imf.org/external/data.htm> (accessed March 7, 2011).

“Arms Transfers Database.” *Stockholm International Peace Research Institute*. 2010. [http://www.sipri.org/contents/armstrad/output\\_types\\_TIV.html](http://www.sipri.org/contents/armstrad/output_types_TIV.html) (accessed March 7, 2011).

**Books:**

Brzezinski, Zbigniew. 1997. *Grand Chessboard: American Primacy and Its Geostrategic Imperatives*. Washington, DC: Basic Books.

2006. *Direction of Trade Statistics Yearbook*. Washington, DC: International Monetary Fund.

National Bureau of Statistics of China. 2009. *China Statistical Yearbook 2009*. Beijing: China Statistics Press, <http://www.stats.gov.cn/english/> (accessed September 15, 2010).

Rastbeeni, Ali. 2007. "The Iranian Nuclear Program: Process and Legitimacy." In *Shia Power: Next Target Iran*, ed. Michel Korinman and John Laughland, 120-140. London: Vallentine Mitchell.

Spector, Leonard S. 1990. *Nuclear Ambitions: The Spread of Nuclear Weapons*. Boulder: Westview Press.

Waltz, Kenneth. 1979. *Theory of International Politics*. New York: Addison – Wesley.

## Articles:

- Anthony, Ian. 2010. "The End of Deference: Iran, Brazil and Turkey and the Nuclear Fuel Swap." *Real Instituto Elcano*. [http://www.realinstitutoelcano.org/wps/portal/rielcano\\_eng/Content?WCM\\_GLOBAL\\_CONTEXT=/elcano/elcano\\_in/zonas\\_in/ari96-2010](http://www.realinstitutoelcano.org/wps/portal/rielcano_eng/Content?WCM_GLOBAL_CONTEXT=/elcano/elcano_in/zonas_in/ari96-2010) (accessed December 20, 2010).
- Baker, Peter. 2009. "Obama Offered Deal to Russia in Secret Letter." *New York Times*. <http://www.nytimes.com/2009/03/03/washington/03prexy.html> (accessed December 20, 2010).
- . 2009. "White House Scraps Bush's Approach to Missile Shield." *New York Times*. [http://www.nytimes.com/2009/09/18/world/europe/18shield.html?\\_r=1&hp](http://www.nytimes.com/2009/09/18/world/europe/18shield.html?_r=1&hp) (accessed December 20, 2010).
- Beehner, Lionel. 2006. "Russia – Iran Arms Trade." *Council on Foreign Relations – Backgrounder*. <http://www.cfr.org/iran/russia-iran-arms-trade/p11869> (accessed March 2009).
2010. "Beyond Sanctions: Russia, China and Iran Workshop." *The Brookings Institution*. [http://www.brookings.edu/events/2010/0709\\_sanctions.aspx](http://www.brookings.edu/events/2010/0709_sanctions.aspx) (accessed December 20, 2010).
- Blank, Stephen. 2009. "Russia and Iran's Missiles." *World Politics Review*. <http://www.worldpoliticsreview.com/articles/3269/russia-and-irans-missiles> (accessed January 16, 2010).
- Borger, Julian. 2010. "China Sells Petrol to Iran While Talking at UN about Sanctions." *The Guardian*. <http://www.guardian.co.uk/world/2010/apr/14/china-petrol-iran-un-sanctions> (accessed December 13, 2010).
- Broad, William J. 2010. "Report Suggests Problems with Iran's Nuclear Effort." *New York Times*. <http://www.nytimes.com/2010/11/24/world/middleeast/24nuke.html?scp=1&sq=%22report+suggests+problems%22&st=nyt> (accessed November 25, 2010).

- . John Markoff and David E. Sanger. 2011. "Israeli Test on Worm Called Crucial in Iran Nuclear Delay." *New York Times*. <http://www.nytimes.com/2011/01/16/world/middleeast/16stuxnet.html?src=me&ref=general> (accessed March 22, 2011).
2006. "China, Russia Reaffirm IAEA Role in Settling Iran's Nuclear Dispute." *Payvand's Iran News*. <http://www.payvand.com/news/06/mar/1260.html> (accessed December 16, 2009).
- Cohen, Ariel. 2008. "The Real World: Iran's Space Rocket Launch." *Heritage Foundation - Commentary*. <http://www.heritage.org/research/commentary/2008/02/the-real-world-irans-space-rocket-launch> (accessed December 16, 2009).
- . 2010. "Russia's Iran Policy: A Curveball for Obama." *Heritage Foundation- Backgrounders*. [http://s3.amazonaws.com/thf\\_media/2010/pdf/bg\\_2359.pdf](http://s3.amazonaws.com/thf_media/2010/pdf/bg_2359.pdf) (accessed December 2, 2010).
- , and James Phillips. 1997. "Russia's Dangerous Missile Game in Iran." *Heritage Foundation - Executive Memorandum*. <http://www.heritage.org/research/reports/1997/11/russias-dangerous-missile-game> (accessed December 16, 2009).
- Cordesman, Anthony H. 2000. "Iran and Nuclear Weapons." *Center for Strategic and International Studies*. <http://csis.org/publication/iran-and-nuclear-weapons> (accessed December 16, 2009).
- Dehghanpisheh, Babak. 2001. "A New Shift in Iran-Russia Relations." *World Press Review* 48, no.6 (June). <http://www.worldpress.org/Mideast/1185.cfm> (accessed May 16, 2010).
- Downs, Erica S. 2004. "The Chinese Energy Security Debate." *The China Quarterly*, no. 177(March): 21-41.
- Douglas, J. Keefer, Matthew B. Nelson, and Kevin Schwartz. 2006. "Fueling the Dragon's Flame: How China's Energy Demands Affect its Relationships in the Middle East." *U.S.-China Economic and Security Review Commission*. [http://www.uscc.gov/researchpapers/2006/China\\_ME\\_FINAL.pdf](http://www.uscc.gov/researchpapers/2006/China_ME_FINAL.pdf) (accessed February 16, 2010).

- Etemad, Akbar and Najmedin Meshkati. 2003. "The U.S.-Iran Nuclear Dispute: Dr. Mohamed El Baradei's Mission Possible to Iran." *Iran News*. <http://www.iraniansforpeace.net/news.html> (accessed December 16, 2009).
- Itawi, Fatima, trans. 2011. *The Free Dictionary Website*. <http://encyclopedia.thefreedictionary.com/> (accessed April 20, 2011).
- Gellman, Barton. 1998. "Reappraisal Led to New China Policy; Skeptics Abound, but U.S. 'Strategic Partnership' Yielding Results." *The Washington Post*. <http://www.highbeam.com/doc/1P2-654884.html> (accessed December 16, 2009).
- Itawi, Fatima, trans. 2011. "Glossary of Uranium Mining Terms." *Uranium Miner*. <http://www.uraniumminer.net/glossary.htm> (accessed April 20, 2011).
- Gottemoeller, Rose. 2008. "US- Russia Cooperation on Iran: Aftermath of the Summer War in Georgia." *Carnegie Endowment for International Peace - Pro et Contra*. <http://www.carnegieendowment.org/publications/index.cfm?fa=view&id=22449> (accessed December 16, 2009).
- Gregor, Diana. 2008. "China's Relations with Iran." *Realite EU*. <http://www.realityteu.org/site/apps/nlnet/content3.aspx?c=9dJBLLNkGiF&b=2315291&ct=5774809> (accessed August 24, 2009).
- Gundzik, Jephraim P. 2005. "The Ties That Bind China, Russia and Iran." *Asia Times Online Ltd*. <http://www.atimes.com/atimes/China/GF04Ad07.html> (accessed July 28 2009).
- Hassan, Hussein D. 2007. "Iran Nuclear Sites." *CRS Report for Congress*. <http://www.fas.org/sgp/crs/nuke/RS22531.pdf> (accessed December 16, 2009).
2002. "Iran's New Subway Section Constructed by China Open to Traffic." *Beijing Time*. [http://english.peopledaily.com.cn/200203/19/eng20020319\\_92387.shtml](http://english.peopledaily.com.cn/200203/19/eng20020319_92387.shtml) (accessed September 23, 2009).
2010. "Iran, Brazil, Turkey Sign Nuclear Fuel Swap Agreement." *RIA Novosti*. <http://en.rian.ru/world/20100517/159044749.html> (accessed May 30, 2010).

2006. "Iran Denounces U.N. Sanctions as Illegal." *CNN*. <http://web.archive.org/web/20061225043354/http://www.cnn.com/2006/WORLD/meast/12/23/iran.nuclear.reut/index.html> (accessed December 16, 2009).
- Ismi, Asad. 2010. "U.S. and Its Allies Foiled: Russia, China, Iran Defeat U.S. in the 'Pipeline Wars'." *Canadian Centre for Policy Alternatives Monitor*. <http://www.policyalternatives.ca/publications/monitor/us-and-its-allies-foiled> (accessed May 30, 2010).
- Jin, LianGxiang. 2006. "Understanding Beijing's Policy on the Iranian Nuclear Issue." *Friedrich Ebert Stiftung*. [library.fes.de/pdf-files/iez/global/50406.pdf](http://library.fes.de/pdf-files/iez/global/50406.pdf) (accessed September 23, 2009).
- Kan, Shirely A. 2010. "China and Proliferation of Weapons of Mass Destruction and Missiles: Policy Issues." *CRS Report for Congress*. [www.fas.org/sgp/crs/nuke/RL31555.pdf](http://www.fas.org/sgp/crs/nuke/RL31555.pdf) (accessed August 20, 2010).
- Katz, Mark N. 2009. "Russian-Iranian Relations: Functional Dysfunction." *Mideast Monitor* 4, no.1 (July-August). [http://www.mideastmonitor.org/issues/0907/0907\\_5.htm\\_shtml](http://www.mideastmonitor.org/issues/0907/0907_5.htm_shtml) (accessed September 23, 2009).
- Katzman, Kenneth. 2003. "Iran Arms and Weapons of Mass Destruction Suppliers." *CRS Report for Congress*. <http://www.fas.org/sgp/crs/nuke/RL30551.pdf> (accessed November 19, 2009).
- Kerr, Paul K. 2009. "Iran's Nuclear Program: Status." *CRS Report for Congress*. <http://www.fas.org/sgp/crs/nuke/RL34544.pdf> (accessed September 5, 2010).
- Kemenade, Willem van. 2010. "China vs. the Western Campaign for Iran Sanctions." *The Washington Quarterly* (July): 99-114. [http://www.twq.com/10july/docs/10jul\\_vanKemenade.pdf](http://www.twq.com/10july/docs/10jul_vanKemenade.pdf) (accessed December 13, 2010).
- . 2009. "Iran's Relations with China and the West: Cooperation and Confrontation in Asia." *Netherlands Institute of International Relations Clingendael*. [http://www.clingendael.nl/publications/2009/20091100\\_cdsp\\_paper\\_kemenade\\_iran.pdf](http://www.clingendael.nl/publications/2009/20091100_cdsp_paper_kemenade_iran.pdf) (accessed September 5, 2010).

- Kunze, Thomas and Lars Peter Schmidt. 2009. "Russia's Iran Policy Against the Background of Tehran's Nuclear Programme." *Konrad-Adenauer-Stiftung - International Reports*. <http://www.kas.de/wf/en/33.17144/> (accessed May 5, 2010).
- Lamin, Yuriy. 2010. "China and the Matter of Possible Toughening of Sanctions Against Iran." *East-West Review*. <http://www.eastwest-review.com/article/china-and-matter-possible-toughening-sanctions-against-iran> (accessed September 5, 2010).
- Lubold, Gordon. 2008. "Why US-Poland Missile Deal Rouses Russian Bear." *Christian Science Monitor*. <http://www.csmonitor.com/World/Europe/2008/0819/p10s01-woeu.html> (accessed April 15, 2009).
- Luce, Dan De. 2003. "The Spectre of Operation Ajax." *The Guardian*. <http://www.guardian.co.uk/comment/story/0,3604,1021997,00.html> (accessed September 5, 2010).
- Nathan, Andrew J. 2001. "The Tiananmen Papers." *Foreign Affairs*. <http://www.foreignaffairs.org/20010101faessay4257-p0/andrew-j-nathan/the-tiananmen-papers.html> (accessed July 26, 2009).
2005. "No Nuclear Weapons for Iran, Say Rice, French Foreign Minister." *State Department's Bureau of International Information Programs*. [http://www.america.gov/st/washfile-english/2005/July/200507051711411CJsamohT\\_0.9052088.html](http://www.america.gov/st/washfile-english/2005/July/200507051711411CJsamohT_0.9052088.html) (accessed August 5, 2010).
- Prather, Gordon. 2005. "EU VS. Iran: Who's Right?" *Anti War*. <http://antiwar.com/prather/?articleid=6901> (accessed September 29, 2010).
2006. "Remarks by Ambassador Liu Zhenmin at the Security Council after Taking Vote on Resolution on Iran's Nuclear Issue." *Permanent Mission of the People's Republic of China to the UN*. <http://www.china-un.org/eng/xw/t265629.htm> (accessed June 5, 2009).
- Richardson, Michael. 2010. "Trade Sanctions on Iran Will Test US-China Ties." *Institute of Southeast Asian Studies*. <http://www.iseas.edu.sg/viewpoint/mr9aug10.pdf> (accessed October 23, 2010).



- Roe, Sam. 2007. "An Atomic Threat Made in America." *Chicago Tribune*. <http://www.chicagotribune.com/news/nationworld/chi-061209atoms-day1story,0,2034260.htmlstory> (accessed 22 August 2009).
- Roshandel, Jalil and Saeedeh Lotfian. 1996. "Iran's Atomic Programs and Foreign Propaganda." *Hamsharhi Daily Newspaper*, (August 22). <http://www.mtholyoke.edu/acad/intrel/iranuke.htm> (accessed May 25, 2009).
- Rozoff, Rick. 2009. "The Shanghai Cooperation Organization: Prospects for a Multipolar World." *Global Research*. <http://www.globalresearch.ca/index.php?context=va&aid=13707> (accessed May 25, 2009).
2011. "Russia-China Oil Pipeline Opens." *BBC News*, (January 2). <http://www.bbc.co.uk/news/world-asia-pacific-12103865> (accessed March 18, 2011).
- Sahimi, Muhammad. 2003. "Iran's Nuclear Program. Part I: Its History." *Payvand's Iran News*, (February 2). <http://payvand.com/news/03/oct/1015.html> (accessed May 25, 2009).
- . 2003b. "Iran's Nuclear Program. Part III: The Emerging Crisis." *Payvand's Iran News*, (October 6). <http://www.comw.org/pda/fulltext/03sahimi.html> (accessed July 25, 2009).
- . 2005. "Iran's Nuclear Program. Part VI: The European Union's Proposal, Iran's Defiance, and the Emerging Crisis." *Payvand's Iran News*, (September 9). <http://www.comw.org/pda/fulltext/03sahimi.html> (accessed July 25, 2009).
- Sarbakhshian, Hasan. 2009. "Report: Russia Confirms Missile Contracts." *US Today*. [http://www.usatoday.com/news/world/2009-03-18-russia-iran-missiles\\_N.htm](http://www.usatoday.com/news/world/2009-03-18-russia-iran-missiles_N.htm) (accessed May 16, 2009).
- Shchedrov, Oleg. 2009. "Russia Shifts Stance on Iran, Ahmadinejad Defiant." *Reuters*. <http://www.reuters.com/article/2009/12/01/us-iran-nuclear-idUSGEE5B023C2009120> (accessed July 25, 2009).

- Shichor, Yitzhak. 2000. "Mountains out of Molehills: Arms Transfer in Sino-Middle Eastern Relations." *Middle East Review of International Affairs* 4, no.3 (September). <http://www.gloria-center.org/meria/2000/09/shichor.html> (accessed April 29, 2010).
- Squassoni, Sharon. 2006. "Iran's Nuclear Program: Recent Developments." *CRS Report for Congress*. <http://www.fas.org/sgp/crs/nuke/RS21592.pdf> (accessed May 25, 2009).
- Stauffer, Thomas R. 2003. "Unlike Dimona, Iran's Bushehr Reactor Not Useful for Weapons-Grade Plutonium." *Washington Report on Middle East Affairs* 22: 28-29. <http://www.wrmea.com/archives/sept03/0309028.html> (accessed April 29, 2010).
- Sutter, Robert G. 1995. "China Policy: Crisis Over Taiwan, 1995 - A Post Mortem." *CRS Issue Brief*. <http://www.fas.org/spp/starwars/crs/95-1173f.htm> (accessed October 13, 2010).
- Sweeney, Conor. 2010. "Russia Links Iran Arms Sale to Regional Tensions." *Reuters*. <http://uk.reuters.com/article/2010/02/24/uk-russia-iran-lavrov-idUKTRE61N34Y20100224> (accessed December 29, 2009).
- Tait, Robert, and Mark Tran. 2007. "Putin Warns US Against Military Action on Iran." *The Guardian*. <http://www.guardian.co.uk/world/2007/oct/16/russia.iran> (accessed June 19, 2010).
- Ter-Oganov, Nugzar. 2006. "The Russian – Iranian Nuclear Cooperation." *Iran-Pluse Journal*, no. 5 (November). [http://www.tau.ac.il/humanities/iranian\\_studies/files/pulse5.eng.pdf](http://www.tau.ac.il/humanities/iranian_studies/files/pulse5.eng.pdf) (accessed December 29, 2009).
- Timmerman, Kenneth R. 1996. "Iran's Nuclear Program: Myth and Reality." *USPID*. <http://www.iran.org/tib/krt/castiglioncello.htm> (accessed February 27, 2009).
2006. "UN Passes Iran Nuclear Sanctions." *BBC News* (December). [http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle\\_east/6205295.stm](http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/6205295.stm) (accessed January 16, 2010).
- Walt, Stephen M. 2010. "I'll Believe It When I see It." *Foreign Policy*. [http://walt.foreignpolicy.com/posts/2010/04/13/ill\\_believe\\_it\\_when\\_i\\_see\\_it](http://walt.foreignpolicy.com/posts/2010/04/13/ill_believe_it_when_i_see_it) (accessed December 26, 2010).

- Weitz, Richard. 2011. "China-Russia Relations and the United States: At a Turning Point." *RIA Novosti*. [http://en.rian.ru/valdai\\_op/20110414/163523421.html](http://en.rian.ru/valdai_op/20110414/163523421.html) (accessed April 16, 2011).
- Wellman, Ariel Farrar. 2010. "Russia-Iran Foreign Relations." *Iran Tranker*. <http://www.irantracker.org/foreign-relations/russia-iran-foreign-relations> (accessed December 13, 2010).
1999. "What Islamic Bomb? Post-Cold War Proliferation; Interview." *New Perspectives Quarterly*. 12, no.3 (June). <http://business.highbeam.com/5175/article-1G1-55082435/islamic-bomb>(accessed November 22, 2009).
2010. "Where are Russia-Iran Relations Going?" *Xinhua*. [http://news.xinhuanet.com/english2010/world/2010-04/26/c\\_13268363.htm](http://news.xinhuanet.com/english2010/world/2010-04/26/c_13268363.htm) (accessed December 30, 2010).
2011. "World Oil Transit Chokepoints." *US Energy Information Administration*. <http://www.eia.doe.gov/countries/regions-topics.cfm?fips=WOT> (accessed April 30, 2011).
- Xiangyang, Hang. 2010. "Get Back When Attacked." *The China Daily* (January 31). [http://language.tips.chinadaily.com.cn/china/2010-01/31/content\\_9403410.htm](http://language.tips.chinadaily.com.cn/china/2010-01/31/content_9403410.htm) (accessed May 25, 2010).

**Documents:**

2010. "S/RES/1929 (2010): Resolution 1929 (2010) Adopted by the Security Council at Its 6335th Meeting, on 9 June 2010." *UN Security Council* (June 9). [http://www.iaea.org/newscenter/focus/iaearan/sc\\_resolutions.shtml](http://www.iaea.org/newscenter/focus/iaearan/sc_resolutions.shtml) (accessed January 2, 2011).
2010. "Joint Declaration by Iran, Turkey and Brazil." *Federation of American Scientists*. <http://www.fas.org/nuke/guide/iran/joint-decl.pdf> (accessed May 23, 2010).
2010. "INFCIRC/810: Communication Dated 3 December 2010 Received from the Permanent Mission of the Islamic Republic of Iran to the Agency Regarding the Director General's Report to the Board of Governors." *International Atomic Energy Agency* (December 9). [http://www.iaea.org/newscenter/focus/iaearan/ms\\_communications.shtml](http://www.iaea.org/newscenter/focus/iaearan/ms_communications.shtml) (accessed January 2, 2011).
2010. "GOV/2010/57: Implementation of the NPT Safeguards Agreement and Relevant Provisions of Security Council Resolutions in the Islamic Republic of Iran: Report by the Director General." *International Atomic Energy Agency* (November 23). [http://www.iaea.org/newscenter/focus/iaearan/iaea\\_reports.shtml](http://www.iaea.org/newscenter/focus/iaearan/iaea_reports.shtml) (accessed January 2, 2011).
2008. "S/RES/1835 (2008): Resolution 1835 (2008) Adopted by the Security Council at Its 5984th Meeting, on 27 September 2008." *UN Security Council* (September 27). [http://www.iaea.org/newscenter/focus/iaearan/sc\\_resolutions.shtml](http://www.iaea.org/newscenter/focus/iaearan/sc_resolutions.shtml) (accessed May 23, 2009).
2008. "S/RES/1803 (2008): Resolution 1803 (2008) Adopted by the Security Council at Its 5848th Meeting, on 3 March 2008." *UN Security Council* (March 3). [http://www.iaea.org/newscenter/focus/iaearan/sc\\_resolutions.shtml](http://www.iaea.org/newscenter/focus/iaearan/sc_resolutions.shtml) (accessed May 23, 2009).

2008. "GOV/2008/57: Implementation of the NPT Safeguards Agreement and Relevant Provisions of Security Council Resolutions 1737 (2006), 1747 (2007), 1803 (2008) and 1835 (2008) in the Islamic Republic of Iran: Report by the Director General." *International Atomic Energy Agency* (November 19). [http://www.iaea.org/newscenter/focus/iaeairan/iaea\\_reports.shtml](http://www.iaea.org/newscenter/focus/iaeairan/iaea_reports.shtml) (accessed May 23, 2009).
2008. "GOV/2008/33: Implementation of the NPT Safeguards Agreement and Relevant Provisions of Security Council Resolutions 1737 (2006), 1747 (2007) and 1803 (2008) in the Islamic Republic of Iran: Report by the Director General." *International Atomic Energy Agency* (September 15). [http://www.iaea.org/newscenter/focus/iaeairan/iaea\\_reports.shtml](http://www.iaea.org/newscenter/focus/iaeairan/iaea_reports.shtml) (accessed May 23, 2009).
2007. "S/RES/1747 (2007): Resolution 1747 (2007) Adopted by the Security Council at Its 5647th Meeting on 24 March 2007." *UN Security Council* (March 24). [http://www.iaea.org/newscenter/focus/iaeairan/sc\\_resolutions.shtml](http://www.iaea.org/newscenter/focus/iaeairan/sc_resolutions.shtml) (accessed May 23, 2009).
2006. "S/RES/1737 (2006): Resolution 1737 (2006) Adopted by the Security Council at Its 5612th Meeting, on 23 December 2006." *UN Security Council* (December 23). [http://www.iaea.org/newscenter/focus/iaeairan/sc\\_resolutions.shtml](http://www.iaea.org/newscenter/focus/iaeairan/sc_resolutions.shtml) (accessed May 23, 2009).
2006. "S/RES/1696 (2006): Resolution 1696 (2006) Adopted by the Security Council at Its 5500th Meeting, on 31 July 2006." *UN Security Council* (July 31). [http://www.iaea.org/newscenter/focus/iaeairan/sc\\_resolutions.shtml](http://www.iaea.org/newscenter/focus/iaeairan/sc_resolutions.shtml) (accessed May 23, 2009).
2006. "GOV/2006/13: Implementation of the NPT Safeguards Agreement in the Islamic Republic of Iran: Resolution Adopted by the Board of Governors on 4 February 2006." *International Atomic Energy Agency* (February 4). [http://www.iaea.org/newscenter/focus/iaeairan/iaea\\_resolutions.shtml](http://www.iaea.org/newscenter/focus/iaeairan/iaea_resolutions.shtml) (accessed May 23, 2009).
2005. "GOV/2005/70: Implementation of the NPT Safeguards Agreement in the Islamic Republic of Iran: Resolution Adopted by the Board of Governors on 24 September 2005." *International Atomic Energy Agency* (September 24). [http://www.iaea.org/newscenter/focus/iaeairan/iaea\\_resolutions.shtml](http://www.iaea.org/newscenter/focus/iaeairan/iaea_resolutions.shtml) (accessed May 23, 2009).

2004. "GOV/2004/83: Implementation of the NPT Safeguards Agreement in the Islamic Republic of Iran: Report by the Director General." *International Atomic Energy Agency* (November 15). <http://www.iaea.org/Publications/Documents/Board/2004/gov2004-83.pdf> (accessed May 23, 2009).
2004. "GOV/2004/71: Implementation of the NPT Safeguards Agreement in the Islamic Republic of Iran: Resolution Adopted by the Board of Governors on 18 September 2004." *International Atomic Energy Agency* (September 18). [http://www.iaea.org/newscenter/focus/iaearan/iaea\\_resolutions.shtml](http://www.iaea.org/newscenter/focus/iaearan/iaea_resolutions.shtml) (accessed May 23, 2009).
2004. "GOV/2004/1: Implementation of the NPT Safeguards Agreement in the Islamic Republic of Iran: Report by the Director General." *International Atomic Energy Agency* (February 24). [http://www.iaea.org/newscenter/focus/iaearan/iaea\\_reports.shtml](http://www.iaea.org/newscenter/focus/iaearan/iaea_reports.shtml) (accessed May 23, 2009).
2003. "GOV/2003/69: Implementation of the NPT Safeguards Agreement in the Islamic Republic of Iran: Resolution Adopted by the Board of Governors on 12 September 2003." *International Atomic Energy Agency* (September 12). [http://www.iaea.org/newscenter/focus/iaearan/iaea\\_resolutions.shtml](http://www.iaea.org/newscenter/focus/iaearan/iaea_resolutions.shtml) (accessed May 23, 2009).
2003. "GOV/2003/32: Implementation of the NPT Safeguards Agreement in the Islamic Republic of Iran: Report by the Director General." *International Atomic Energy Agency* (June 6). [http://www.iaea.org/newscenter/focus/iaearan/iaea\\_reports.shtml](http://www.iaea.org/newscenter/focus/iaearan/iaea_reports.shtml) (accessed May 23, 2009).
2001. "Treaty of Good-Neighborliness and Friendly Cooperation between the People's Republic of China and the Russian Federation." *Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China* (July 24). <http://www.fmprc.gov.cn/eng/wjdt/2649/t15771.htm> (accessed May 23, 2009).
2001. "Declaration on the Establishment of the Shanghai Cooperation Organization." *Shanghai Cooperation Organization* (June 15). <http://missions.itu.int/~kazaks/eng/sco/sco02.htm> (accessed July 28, 2009).

1997. "INFCIRC/540: Model Protocol Additional to the Agreement(s) between State(s) and the International Atomic Energy Agency for the Application of Safeguards." *International Atomic Energy Agency* (September). [http://www.iaea.org/OurWork/SV/Safeguards/sg\\_protocol.html](http://www.iaea.org/OurWork/SV/Safeguards/sg_protocol.html) (accessed May 23, 2009).
1989. "Statute of the IAEA." *International Atomic Energy Agency* (December 28). [http://www.iaea.org/About/statute\\_text.html](http://www.iaea.org/About/statute_text.html) (accessed May 23, 2009).
1974. "INFCIRC/214: The Agreement between Iran and the Agency for the Application of Safeguards in Connection with the Treaty on the Non-Proliferation of Nuclear Weapons." *International Atomic Energy Agency* (December 13). <http://www.iaea.org/newscenter/focus/iaeairan/> (accessed May 23, 2009).
1970. "INFCIRC/140: Treaty on the Non-Proliferation of Nuclear Weapons." *International Atomic Energy Agency* (April 22). <http://www.iaea.org/Publications/Documents/Treaties/npt.html> (accessed May 23, 2009).
1967. "Contract between the International Atomic Energy Agency, Iran and the United States of America for the Transfer of Enriched Uranium and Plutonium for a Research Reactor in Iran." *International Atomic Energy Agency* (June 7). <http://treaties.un.org/doc/Publication/UNTS/Volume%20614/volume-614-I-8866-English.pdf> (accessed May 23, 2009).